

جامعة مولود معمري

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



عنوان المذكرة

تأثير الهجرة غير الشرعية على صناعة خطاب اليمين
المتطرف في أوروبا
دراسة حالة فرنسا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: "دراسات متوسطة"

تحت إشراف الأستاذ:

❖ بوكركب عمر

من إعداد:

❖ سعدون حفيظة

لجنة المناقشة:

أ. عطيش يمينة.....رئيسا

أ. بوكركب عمر.....مشرفا

أ. أونوغي مصطفى.....ممتحنا

السنة الجامعية 2015/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ
عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٌ وَلَا تُنْهَرهُمَا
وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ
رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾.

صدق الله العظيم

سورة الإسراء: الآيتين 23 و 24.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة الإسلام ونعمة العلم والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد بين عبد الله صلوات الله وسلامه عليه، وعلى آله وصحبه أجمعين، لا يسعني في هذا المقام، إلا أن أشكر جزيل الشكر، كل أساتذة قسم العلوم السياسية خاصة الأستاذ المشرف "عمر بوكركب" الذي استفدت كثيرا من نصائحه وإرشاداته القيّمة وأقدم شكر إلى الأستاذ "علاء الدين زردومي" والأستاذ "الطفي مزياني" اللذين قدما لي العون الكبير وأشكر الأستاذ "مولود" والأستاذ "محمد سي بشير" اللذين أفاداني بجملة من المعلومات. أقدم شكر كبير إلى رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة مولود معمري السابق السيد "حمداني لونس"، وإلى الرئيس الحالي السيد "فتاك مهدي" وكلّ أعضاء الإدارة كل باسمه خاصة الأستاذ "عمرون محمد".

كما أقدم شكر الخاص إلى أعضاء اللجنة لموافقتهم على مناقشة موضوع المذكرة.

إهداء

عرفانا واحتراما ومودة وحبا بعظمتها، أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين
الكريمين، اللذين أخرجاني إلى الحياة، وعلماي كيف أسير في دروبها، وأتغلب على عقباتها
إلى اللذين قدما لي الحنان، وعلماي قيمة الصبر والتضحية، أطال الله في عمرهما.
إلى ناصر العزيز، الغالي الذي وقف دائما إلى جانبي
إلى أخواتي وإخواني وكل الأهل والأحباب والأصدقاء.
إلى روح خالي وروح زوج أختي رحمهما الله وأسكنهما فسيح جينانه.
وإلى الكتكتين الصغيرين "زين الدين و"أيمن"، وإلى كل من ساعدني في هذا العمل المتواضع
وإلى زميلتي دليلة التي ساعدتني وإلى سومية وكاتيا.
إلى كل طالبة ماستر علوم سياسية بجامعة مولود معمري، دفعة 2015-2016.

"حفيظة"

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: الهجرة غير الشرعية واليمين المتطرف في أوروبا.

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية وتمييزها عن بعض المفاهيم المتصلة بها.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية.

المطلب الثالث: مراحل تطور الهجرة من هجرة شرعية إلى هجرة غير شرعية نحو أوروبا.

المطلب الرابع: الجغرافيا السياسية لظاهرة غير الشرعية.

المبحث الثاني: الأسباب الدافعة إلى الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا

وانعكاساتها

المطلب الأول: الأسباب الداخلية.

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية.

المطلب الثالث: انعكاسات الهجرة غير الشرعية.

المبحث الثالث: آليات الحكومة الأوروبية من أجل مواجهة الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: الآليات الأمنية - التنظيمية.

المطلب الثاني: الآليات السياسية.

المطلب الثالث: آلية التعاون دور سياسة الجوار الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية.

المبحث الرابع: صعود تيار اليمين المتطرف في أوروبا ومدى تأثيره بالهجرة غير

الشرعية.

المطلب الأول: تعريف تيار اليمين الأوروبي المتطرف.

المطلب الثاني: جذور مراحل تطور اليمين الأوروبي المتطرف.

المطلب الثالث: دوافع صعود اليمين الأوروبي المتطرف لمواجهة الهجرة غير الشرعية.

المطلب الرابع: مواقف اليمين المتطرف من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
استنتاجات الفصل.

الفصل الثاني: تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في فرنسا وتأثيرها على تصاعد تيار اليمين المتطرف الفرنسي.
تمهيد

المبحث الأول: دور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الضغط على السياسة الفرنسية.

المطلب الأول: تاريخ بداية الهجرة إلى فرنسا وتطورها.

المطلب الثاني: دور السياسة الخارجية الفرنسية.

المطلب الثالث: دور الهجرة غير الشرعية في الضغط على السياسة الفرنسية.

المطلب الرابع: دور الحكومة الفرنسية في تفعيل سياسة التعاون إتحاء المهاجرين.

المبحث الثاني: صعود تيار اليمين المتطرف الفرنسي لمواجهة الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول: ماهية اليمين المتطرف الفرنسي.

المطلب الثاني: أبرز الأطراف الفاعلة في اليمين المتطرف الفرنسي.

المطلب الثالث: دور اليمين المتطرف الفرنسي في الحياة السياسية الفرنسية.

المطلب الرابع: تصاعد خطاب اليمين الفرنسي المعادي للهجرة.

المبحث الثالث: سيناريوهات مستقبلية حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية في أوروبا وفرنسا خصوصا.

المطلب الأول: سيناريو نجاح الهجرة.

المطلب الثاني: سيناريو فشل الهجرة.

المطلب الثالث: سيناريو بقاء الهجرة على الوضع القائم.

استنتاجات الفصل.

خاتمة.

مقدمة

مقدمة

التعرف بالموضوع

تثير مسألة الهجرة غير الشرعية إهتمامات الكثير من الباحثين والكتاب والرؤى العامة ، والحكومات الأوروبية ، باعتبارها ظاهرة متطورة ومستمرة عبر الأجيال إذ أصبحت من أبرز القضايا المطروحة داخل الساحة الأوروبية، بحيث شهدت دول الاتحاد الأوروبي تواجد حوالي 500 ألف مهاجر يدخلون سنويا إلى إقليمها، ويتواجد فيها حاليا تقريبا ما يزيد على ثلاثة ملايين مهاجر غير شرعي وتعتبر فرنسا من بين أكثر المجتمعات الأوروبية التي تعاني من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، إذ يتراوح عدد المهاجرين غير الشرعيين فيها تقريبا ما بين 300 إلى 400 ألف شخص كما يمكن أن يكون أكثر.

إن تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية في أوروبا وفرنسا خاصة، حفز من صعود اليمين المتطرف بقوة خصوصا في الآونة الأخيرة، بعد تلك الأحداث التي شهدتها فرنسا . فلقد أثرت مسألة الهجرة وتطورها داخل أوروبا على تيارات اليمين الأوروبي المتطرف خاصة اليمين الفرنسي بزعامة "مارين لوبان"، حيث وضحت في خطاباتها عن عدائها لظاهرة الهجرة وكفاحها من أجل الهوية الفرنسية وأن الهجرة تستحوذ على مناصب شغل في أوروبا وفرنسا خاصة، ما يوّلّد تشرد المجتمع الفرنسي وظهور عنصر البطالة، فهذه الظاهرة حوّلت المجتمع الأوروبي من مجتمع ثقافي إلى مجتمع مختلط، متجانس، مهدّد في كل أبعاده، خاصة البعد الأمني، لاسيما بعد انتشار هذه الظاهرة في معظم دول الاتحاد الأوروبي.

مبررات اختيار الموضوع

هناك مبررات عديدة مختلفة، دفعتني كطالبة وباحثة في تخصص الدراسات المتوسطة لإكتشاف مواضيع أخرى، تتطلب الدراسة والمناقشة كموضوع الهجرة غير

الشرعية، وتأثر اليمين الأوروبي المتطرف بها فمن بين هذه المبررات منها ما هو موضوعي ومنها ما هو ذاتي.

المبررات الموضوعية

يتطلب هذا الموضوع دراسة موضوعية وتحليل علمي كدراسة ماهية الهجرة واتجاهاتها ودوافعها ودور أوروبا في التصدي لها خاصة دور الحكومة الفرنسية في مواجهة الظاهرة.

- دراسة توجهات وأفكار اليمين المتطرف لاسيما الفرنسي المعادية للمهاجرين والأجانب.
- دراسة دور الهجرة غير الشرعية في الضغط على السياسة الفرنسية لاسيما السياسة الخارجية الفرنسية.
- دراسة دور اليمين المتطرف الفرنسي في الحياة السياسية الفرنسية، كلها دوافع ومبررات موضوعية وعلمية تتطلب المعرفة والإدراك.

المبررات الذاتية

بالإضافة إلى الدوافع العملية والموضوعية هناك دوافع ذاتية تتعلق بشخصية الباحثين، فبالنسبة لي كطالبة في حقل العلوم السياسية بتخصص دراسات متوسطة فمن أبرز الدوافع التي دفعتني إلى الخوض والغوص في أمواج هذا الموضوع كونه يندرج ضمن المواضيع التي تعني إهتماماتي الشخصية، وكذلك ندرة وقلة الدراسات في هذا الموضوع الذي لم يعرف تقريبا أي دراسة على هذا النهج ولأهمية هذا الموضوع رغبتني في إثارة جوّ حماسي لينتقى دراسات أكثر

أهمية الموضوع

تكمن أهمية هذا الموضوع في كون هذا الموضوع ينطوي على أهمية علمية متمثلة في أن موضوع الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على خطابات اليمين المتطرف الأوروبي

والفرنسي، هو من المواضيع الأكثر اهتماما من طرف العديد من المحللين السياسيين والدارسين في حقل العلاقات الدولية، خاصة وأنه موضوع يمسّ كل الجوانب. أما من الناحية العملية فتتمثل أهمية الموضوع في معرفة مدى تأثير الهجرة غير الشرعية على سلوك الدولة الفرنسية خاصة في السياسة الخارجية، ومعرفة مدى استجابة اليمين الفرنسي لذلك.

أهداف الدراسة

- يلتمس عدة أهداف من خلال دراستنا لهذا الموضوع من بينها:
- إبراز دور الدول الأوروبية في المساهمة في الحدّ من ظاهرة الهجرة غير الشرعية (إبراز السياسات الأوروبية لاسيما الفرنسية تجاه الهجرة).
- إبراز عوامل تصاعد اليمين المتطرف الأوروبي والفرنسي خاصة.
- تقديم سيناريوهات حول نجاح أوروبا في القضاء على الهجرة غير الشرعية أو فشلها أو البقاء على الوضع القائم وهذا من خلال الاعتماد على المعطيات المورودة في ظل الواقع المعاش.

إشكالية الدراسة

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة اجتماعية بعدها تحولت إلى مسألة أمنية، حيث أصبحت تشكل تهديد أمني لإستقرار الدول، فلجوء المهاجرين غير الشرعيين بطريقة خفية وسرية وغير قانونية من الضفة الجنوبية نحو الضفة الشمالية أمر يزعج الحكومة الأوروبية وفي سياق المعالجة العلمية لهذه الظاهرة.

سيتم طرح الإشكالية على النحو الآتي: ما مدى تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا؟ وكيف أثّرت الظاهرة على سياسات اليمين المتطرف الأوروبي عامة والفرنسي خاصة؟

وللتفصيل في موضوع البحث وإنطلاقاً من هذه الإشكالية تتفرع التساؤلات على النحو

الآتي:

- ما هي الآليات والإجراءات المتخذة في أوروبا وفرنسا لمواجهة الظاهرة والقضاء عليها؟
- ما هي مواقف اليمين المتطرف الأوروبي من الظاهرة؟ وما مدى تأثير هذه الأخيرة على توجهاته السياسية؟
- هل يمكن لتوجهات اليمين المتطرف الأوروبي أن تتصدى للظاهرة؟
- ما هو دافع السياسة الفرنسية في ظل تدفق واستمرار ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟
- ما هو مستقبل الظاهرة في ظلّ هذا الواقع؟

فرضيات الدراسة

- الهدف من الهجرة غير الشرعية هو البحث عن تحقيق أحلام حياتية لم يتم تحقيقها في دول جنوب المتوسط.
- هناك علاقة طردية بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتصادم خطاب اليمين المتطرف في أوروبا عامة وفرنسا خاصة.
- صعود اليمين المتطرف في بعض البلدان الأوروبية مثل فرنسا يسبب في خوف المهاجرين الأجبيين والتأثير على أوضاعهم.
- تصاعد خطاب اليمين المتطرف سيحدث عدم استقرار مما يمنع اندماج وتعايش الشعوب.

حدود ومجال الدراسة

نظراً ولأن الظاهرة (الهجرة غير الشرعية) متطورة ومستمرة إلى غاية يومنا هذا فإعتمدت من خلال دراستي للموضوع على عدم إبراز المجال الزمني وتناول الموضوع على نطاق واسع وشامل يمس كل الحقب الزمانية.

الإطار المكاني

يقتصر موضوع الدراسة على أوروبا وبالخصوص فرنسا كون أوروبا ساحة كبرى تتوفر فيها كل أنماط العيش وفرنسا منفذ المهاجرين غير الشرعيين، حيث توفر الأوضاع الملائمة، فأغلبية المهاجرين بكل أشكالهم يتوجهون بإتجاه فرنسا، فنسبة الهجرة غير الشرعية على الأراضي الفرنسية في ارتفاع كبير ومستمر.

أدبيات الدراسة

وجدت العديد من الباحثين والكتاب تطرقوا لدراسة موضوع الهجرة غير شرعية بشكل واسع، لكن لم يتطرقوا إلى دراسة موضوع اليمين المتطرف وكمدى تأثره بالظاهرة، ما جعل هذا الموضوع يعاني من الشح المرجعي لا بل إلى قلة المراجع وندرته.

ففي الفصل الأول إتمدت على كتب بعناوين مختلفة مثل كتاب بعنوان "الهجرة غير الشرعية في منطقة بحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة"، وكتاب بعنوان "مكافحة الهجرة غير الشرعية"، كتاب بعنوان "السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط".

بالإضافة العودة والاستعانة إلى رسالات ماجستير مثل "البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية"، أيضا "آليات التصدي للهجرة غير الشرعية" "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني" و"إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة- الهجرة غير الشرعية نموذجا"، "التعاون الأورو-مغربي في مكافحة الهجرة غير القنتونية"، ومرجع "السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية".

إلا أنني تلقيت صعوبات في دراسة السياسة الفرنسية ودراسة توجهات اليمين المتطرف الفرنسي فاستعنت بمجالات في السياسة الدولية، مقالات على المواقع الإلكترونية بصفة كبيرة، كما أفادني كثيرا مرجع "العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين

المتطرف"، واعتمدت على مرجع رابح زغونى بعنوان "الاسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا".

الإطار المنهجي

لقد اعتمدت على ثلاث مناهج، حيث وظفت المنهج التاريخي في الفصل الأول والثاني وذلك لمعرفة تاريخ الهجرة بصفة عامة وتاريخ الهجرة إلى فرنسا بصفة خاصة، وتاريخ نشأة اليمين المتطرف الأوروبي، كما وظفت المنهج المقارن بغرض معرفة موقف أوروبا وموقف فرنسا من ظاهرة الهجرة غير الشرعية ويظهر ذلك في كلا الفصلين وبالتحديد في دراسة آليات مواجهة أوروبا للهجرة وآلية الحكومة الفرنسية من أجل القضاء على الظاهرة واعتمدت أيضا على منهج دراسة حالة، حيث فتح لي أبواب لمعرفة المعطيات الفعلية، واعتمدت على هذا المنهج بالتحديد في الفصل الثاني خلال دراسة حالة فرنسا ومدى تأثير السياسة الفرنسية بالظاهرة زائد منهج تحليل المضمون لتحليل مضمون وواقع الظاهرة في المستقبل.

اعتمدت على نظرية "سمير أمين" في تفسيره لأسباب التخلف حيث وضحت أن التخلف في الجنوب هو من ابرز الأسباب المؤدية للهجرة، ويظهر ذلك في الفصل الأول، كما وظفت النظرية الواقعية لـ "باري بوزان" في الفصل الأول والثاني، ففي الفصل الأول وضحت خطورة الهجرة على أمن أوروبا وفي الفصل الثاني وضحت تأثير الهجرة غير الشرعية على سلوك الدولة الفرنسية، ويعود سبب اعتمادى لهذه المقاربة باعتبارها تتدرج ضمن المنظور العقلاني التفسيري للعلاقات الدولية، كما تقوم أيضا على أساس أن الأمن يشكل قاعدة أساسية لدولة، فالدولة تسعى دائما إلى تحقيق الأمن، وهذا ما سأنتظر إليه في دراسة موضوع الهجرة غير الشرعية باعتبارها من المهددات الرئيسة للأمن.

تقسيم البحث

الفصل الأول: الهجرة غير الشرعية واليمين المتطرف في أوروبا حيث تناولت في هذا الفصل مفهوم الهجرة غير الشرعية، قَدِّمت من خلاله تعاريف مختلفة وذلك لإختلاف الرؤى تقديم بعض الإحصائيات للهجرة غير الشرعية إبراز النظريات المفسرة للظاهرة منها النيوكلاسيكية التبعية، الاجتماعية، تقديم خصوصيات وتاريخ الظاهرة، تبيان الدوافع المؤدية للهجرة وتوضيح انعكاسات الهجرة غير الشرعية، وتاريخ ظهور اليمين المتطرف على الساحة السياسية، وإبراز أهم مواقفه بخصوص ظاهرة الهجرة وقمت بإبراز عوامل صعوده (اليمين المتطرف) لأتوصل بعد ذلك إلى خلاصة الفصل.

الفصل الثاني : تناولت في هذا الفصل تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في فرنسا و تأثيرها على تصاعد تيار اليمين اليمين المتطرف الفرنسي حيث توصلت إلى تبيان تاريخ بداية الهجرة إلى فرنسا ما جعلني أبرم دور السياسة الخارجية الفرنسية لمعرفة مدى تأثير ظاهرة الهجرة على سلوكياتها الداخلية في إطار نشاطها الخارجي وبالتالي معرفة أهم السياسات المتخذة من طرف الحكومة الفرنسية لتصدي لهذه الظاهرة. وقمت بتناول تيار اليمين المتطرف الفرنسي المناهض بحزب الجبهة الوطنية بزعامة (مارين لوبان) وتوصلت إلى تقديم أبرز الأطراف الفاعلة في اليمين المتطرف ونشاطاته السياسية اتجاه الهجرة. وفي الأخير قمت بإعطاء سيناريوهات حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية في أوروبا نجاح أو فشل أوروبا في القضاء على الظاهرة أو بقاء الأوضاع على حالها.

الفصل الأول

الهجرة غير الشرعية واليمين المتطرف في أوروبا

تمهيد

تعد ظاهرة الهجرة من أبرز التهديدات التي تواجه الإتحاد الأوروبي فقد كانت قارة أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية في حاجة إلى المساعدة من المهاجرين الأجانب للمثابرة لبناء ما دمرته سنوات الحرب الطويلة، مما جعل الدول الأوروبية تعمل على تشجيع الهجرة الوافدة إليها.

إلا أن سياسة تشجيع الهجرة مع التطور العلمي والتكنولوجي وما وصلت إليه المواصلات من تقدم في العصر الحديث سرعان ما تحوّلت إلى سياسة غلق الحدود في وجه المهاجرين، وبالتالي القضاء على آمال الكثيرين في الحصول على حياة أفضل إلا أن من يحلم من الشباب بالوصول إلى هذه البلدان، ينتقل بطريقة غير شرعية وتدفع به عدّة عوامل منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الأمنية والجغرافية... الخ

فتلعب الهجرة غير الشرعية دور كبير في الضغط على السياسة الأوروبية، لاسيما على سلوك الدولة الفرنسية خاصة في نشاطها الخارجي.

كما ساهمت الهجرة بكل أنواعها في التأثير على توجهات وأفكار اليمين المتطرف الأوروبي المعادية للمهاجرين والإسلام.

ومن أجل توضيح هذه المعطيات فقد تم دراسة هذا الفصل كالآتي:

المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية وتمييزها عن بعض المفاهيم المتصلة بها

قال الله تعالى في محكم تنزيله: ﴿هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النّشورة﴾¹

و قال: ﴿و الله جعل لكم الأرض بساطاً لتسلكوا منها سبلاً فجاجاً﴾²

فقد أنعم الله سبحانه وتعالى على الإنسان على التنقل والترحال، وبعد ذلك ظهرت هجرات مختلفة باختلاف العصور، واختلاف الظروف المعاشة.

¹ سورة الملك، الآية. 15.

² - سورة نوح، الايتين. 19-20.

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية وتمييزها عن بعض المفاهيم المتصلة بها

يعتبر مفهوم الهجرة غير الشرعية من المفاهيم المتداولة بشكل كبير في الآونة الأخيرة سواء على المستوى الأكاديمي أو على المستوى العملي السياسي، ولذلك فيصعب علينا إيجاد تعريف جامع مانع، ونظرًا لتعدد الدوافع وتطور الظاهرة نفسها وتعدد النظريات المفسرة لها والمفاهيم المتصلة بها.

ولأن الهجرة غير الشرعية جزءًا من الهجرة فإنه من الواجب البدء بتعريفها كمصطلح عام كخطوة أولى ثم التدرج لتعريف النوع الثاني منها ألا وهو الغير الشرعي .

الهجرة لغة

اشتق لفظ الهجرة من فعل هجر أي تباعد و كلمة هاجر تعني ترك وطنه و انتقل من مكان إلى غيره، فجاء في لسان العرب أن الهجرة ضد التوصل (هجرت الشيء هجرا أي تركته) والهجرة هي النزوح من أرض إلى أرض.

وبالعودة إلى اللغة الإنجليزية نجد الأتي: ،immigrate(v)، immigrant(n) و immigration(n) : يهاجر، مهاجرة، هجرة. وتعني الشخص أو الأشخاص الذين يقدمون إلى بلد أجنبي قصد اتخاذه مقرا دائما.

Migrate (v), migrant(n),migration(n)

يهاجر، مهاجر، هجرة وتعني الشخص أو الأشخاص الذين يهاجرون من بلد أو مكان آخر دوريا أو موسميا بقصد العمل ومن ثم يتضح الفرق بين المصطلح الأول migration و الثاني immigration، الأول لا يعني الإقامة الدائمة أما الثاني فيعني الهجرة الوافدة أي القادمة بغرض الإقامة بصفة دائمة وعلى الرغم من ذلك إلا أن هناك من يرى أن كلمة migration تعني جميع حركات التنقل التي تحدث داخل حدود دولة معينة

بينما إذا تعددت الهجرة حدود الدولة أطلق عليها émigration للهجرة الصادرة أو الخارجية من الدولة أما الهجرة الوافدة من الخارج فيطلق عليها immigration¹.

الهجرة اصطلاحًا

تعتبر الهجرة حركة سكانية نشيطة داخل رقعة جغرافية معينة، على شكل تنقل وترحال السكان من مكان إلى آخر كالانتقال من القرية إلى المدينة أو الانتقال من قارة إلى قارة أخرى وإذا كان هذا الانتقال داخل البلد الواحد يعني من الريف إلى المدينة فتسمى الهجرة الداخلية ويصاحب هذا النوع من الهجرة تغيير في العمل الذي يقوم به الفرد أو الجماعة المهاجرة فمثلا الفرد يصبح تاجرا بدلا من فلاح.

وتكون الهجرة من قارة إلى قارة أخرى مثلا الهجرة من إفريقيا إلى أوروبا ففي هذه الحالة تسمى الهجرة الخارجية ويقصد بها مغادرة بلد والخروج إلى بلد آخر أو مغادرة قارة إلى قارة أخرى بقصد الإقامة.

وقد عمل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ضمان حرية جميع الأشخاص في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلدهم الأصلي كما خطر على الدول فرض قيود على حق الفرد في مغادرة إقليمه إلا في ظروف محدودة.

تستخدم كلمة الهجرة لحركة انتقال الأفراد أو المجتمعات السكانية من مكان سكنهم إلى مكان آخر بهدف الإقامة فيه.

وبناء على هذا المنطلق فالهجرة ظاهرة طبيعية تعبر عن نشاط الحركة السكانية على شكل تنقل وترحال المجتمعات البشرية من مكان إلى آخر وهي جزء الحركة العامة للسكان.

¹ - خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2014)، ص. 28-29.

أما الهجرة شرعا:

لقد ورد مفهوم الهجرة في القرآن الكريم وفي السنة النبوية الشريفة عندما أوصى الله تعالى إلى رسوله الكريم بالهجرة من مكة إلى المدينة المنورة وأمره بالرحيل إلى مكان بعيد عن سلطان الظلم والطغيان¹.

الهجرة وفقا للمعايير الآتية

معايير الاستمرارية والديمومة: يتوقف مفهوم الهجرة وفقا لهذا المعيار على هجرة دائمة ويقصد بها تلك الرغبة التي يحملها الفرد أو الجماعة بهدف مغادرة المكان الأصلي والتوجه نحو مكان آخر للاستقرار بشكل نهائي دون التفكير بالعودة إلى الأماكن الأصلية في المستقبل.

والثاني يتمثل في الهجرة المؤقتة يقصد بها تلك الرغبة التي يحملها الفرد أو الجماعة من اجل العمل لكن هذا النوع من الهجرة يحدث على شكل فترات محددة أو مواسم محددة يطلق عليها اسم الهجرة الموسمية قد تتم إما داخل إقليم الدولة أو خارج إقليم الدولة مثلا عندما تكون الظروف المناخية غير ملائمة في الريف يدفع الكثير من الأفراد بالمغادرة والتوجه نحو الأفضل.

وإذا شهدت دولة ما حروب أو أزمات فسوف يدفع ذلك بشعوب تلك الدول إلى المغادرة والبحث الأوضاع الملائمة ترقبا أن تتحسن الأوضاع في بلدانهم الأصلية.

الهجرة وفقا للمعيار القانوني: عند إلتماس ظاهرة الهجرة تبعا للمعيار القانوني يعني (الهجرة بطريقة شرعية) وفي الوقت نفسه بصدد الحديث عن نوع من أنواع الهجرة وهي

¹ -فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2014)، ص ص. 9-10.

الخارجية إذ أن هذا المعيار القانوني غير قابل للنفاد فيما يتعلق بالهجرة الداخلية، ذلك أن هذه الأخيرة يتطلب القيام بها حيازةً أي نوع من أنواع وثائق السفر...¹.
لقد اختلفت الرؤى في تعريف الهجرة ومن بين هذه الرؤى:

الهجرة من منظور علم الاجتماع

ظاهرة الهجرة في علم الاجتماع تعرف على أنها تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها². ومن ثم أعطى هذا التعريف بعداً اجتماعياً للهجرة، إذ ركز على ذلك التغيير الاجتماعي الذي يطال الفرد أو الطبقة، فقد ينتقل الفرد من طبقة فقيرة إلى طبقة أخرى أكثر ثراءً، أو في ظروف اجتماعية معينة قد يتقلص الدور الاجتماعي للطبقة المتوسطة مثلاً أو يتلاشى دورها ومن ثم يلاحظ على هذا التعريف أنه جعل من مفهوم الطبقة مفهوماً مركزياً كما أنه جعل الانتقال من طبقة إلى أخرى أو انتقال الفرد من طبقة إلى أخرى داخل المجتمع.

الهجرة من منظور العقائدي (الدين)

يرى الدكتور محمد أبو ليلة أستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة الأزهر أن الهجرة في هذه الأيام ليست هجرة شرعية أمر بها الإسلام وإنما هي هجرة أشبه بالاحتفال وانتهاك القوانين من خلال تدخل المحتالين الذين يغوون الشباب الذين يبحثون عن فرص عمل أو وسيلة لحياة كريمة إذ أن من يحاول أن يهاجر إلى أية دولة أجنبية للبحث عن العمل

¹ - لدمية فريجة ، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة - الهجرة غير الشرعية نموذجاً-، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009)، ص ص.55-56.

² - أحمد حسن الدرندي، الهجرة غير المشروعة بين الدول العربية، "ورقة عمل حول الهجرة غير المشروعة مقدمة في ندوة علمية حول الهجرة غير المشروعة"، (مصر، 2011)، ص.30.

وطلب الرزق بطريقة غير مشروعة ويتعرض للموت غرق في البحر فإنه في هذه الحالة ليس شهيداً وشأنه من يموت وهو يحاول أن يقتل أو يسرق¹.

الهجرة الشرعية

هي الهجرة المنظمة والقانونية والتي يسمح نظامها باستقبال الأجانب وفق متطلبات الأعراف والقواعد الشكلية والشرعية المتعامل بها دولياً والمتطلبة وفق قانون كل دولة على حدة.

يتم هذا النوع من الهجرة (الشرعية) في أماكن محددة سواء عن طريق البر أو البحر أو الجو لإقليم الدولة التي تسمح باستقبال الأجانب، وتقدم هذه الدول مجموعة من الشروط المنظمة والقانونية من بينها تقديم جواز سفر ساري المفعول وصادر عن السلطات المختصة أو وثيقة سفر تقوم مقام الجواز واحترام المبادئ خاصة مبدأ المعاملة بالمثل فيما يخص التأشيرات².

وتكون الهجرة الشرعية متى تم الانتقال من مكان إلى آخر دون قيد أو شرط كذلك التي تكون داخل الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الواحدة وتسمى الهجرة الداخلية، والتي لا تتطلب إذن مسبق أو موافقة من أي جهة، لأن ذلك مكفول لجميع الأفراد الذين ينتمون للدولة ويعتبرون من مواطنيها التي تربطهم بها الهوية والجنسية³.

إذا فالهجرة الشرعية تعرف بأنها: «الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من مواطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة»⁴.

¹ - محمد غريبي، سفيان فوكة، مثيري مرسى، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط - المخاطر وإستراتيجية المواجهة - (لبنان دار الروافد الثقافية: بيروت، 2014)، ص.21.

² - لدمية فريجة، مرجع سابق، ص.56.

³ - فايزة بركان، مرجع سابق، ص.13.

⁴ - فايزة ختو، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995 - 2010، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010 / 2011)، ص.34.

الهجرة غير الشرعية

يقصد بالهجرة في أبسط معانيها الحركة الانتقالية الفردية أم الجماعية من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل في شتى الميادين الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية.

أما الهجرة غير الشرعية فيمكن تعريفها على أنها تلك التي تتم بطرق غير شرعية غير قانونية نظراً لصعوبة السفر وصعوبة متطلبات الهجرة الشرعية فالهجرة الشرعية تستلزم شروطاً ونظراً لتعقدت إجراءات السفر وصارت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة، وتعتبر **المفوضية الأوروبية** الهجرة غير الشرعية بأنها ظاهرة متنوعة تشمل على جنسيات دول ثلاث: الدخول عبر إقليم دولة العضو بطريقة غير شرعية لا نظامية براً أو بحراً أو جواً بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادةً بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربيين وتجار، وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية ويتأشيرة صالحة لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة، فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات. وأخيراً هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد.

وانطلاقاً من هذه المعطيات فالهجرة غير الشرعية تعني أن المهاجرين يدخلون البلاد بوثائق مزورة أو بدون تأشيرات الدخول المسبقة أو اللاحقة، ومن أبرز دول العالم الأكثر معاناة من مشكلة الهجرة غير الشرعية وخطورتها، الدول الصناعية التي تتوفر أنماط العيش المختلفة خاصة فرص العمل¹.

ومن بين التعاريف التي جاءت عن الهجرة غير الشرعية أيضاً بأنها: «تدبير الدخول المشروع من وإلى أي إقليم، أية دولة من قبل أفراد، أو مجموعات من غير المنافذ المحددة لذلك دون التقيد بالضوابط والشروط المشروعة التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد».

¹ - فايضة ختو، مرجع نفسه، ص. 35.

كما يعرف الإتحاد الأوروبي المهاجر غير الشرعي أنه: «هو الشخص الذي يسافر إلى الاتحاد الأوروبي بدون تأشيرة صالحة أو تصريح أو الذين هم في الاتحاد الأوروبي بعد انتهاء مدة صلاحية التأشيرة»¹.

وبشكل عام فإنّ الهجرة هي عبارة عن انتقال البشر من مكان إلى آخر سواء كان بشكل فردي أو جماعي لأسباب وعوامل مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية ويمكننا التفريق بين هذين النوعين (الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية) على أساس أن الأول تنظمه قوانين وتحكمه تأشيرات دخول وبطاقات إقامة تمنحها السلطات المختصة بالهجرة والجوازات، بينما الهجرة غير الشرعية تتم بشكل غير قانوني دون حصول المهاجرين على تأشيرات دخول أو بطاقات إقامة أو ما إلى ذلك².

تعددت المفاهيم والمصطلحات التي تتعلق بالهجرة وشؤون المهاجرين وهذا حسب التوجهات الفكرية والانتماءات المختلفة، فبناءً على تحديد مفهوم الهجرة غير الشرعية يمكن تمييزها عن بعض المفاهيم ذات الصلة والمتعلقة بها تجنباً للخلط المفاهيمي وتتمثل في:

أولاً: الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر

لقد أبرمت العديد من البروتوكولات بخصوص جريمة الاتجار بالبشر، ومن ابرز أهم هذه البروتوكولات البروتوكول الإضافي لإتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على الجريمة المنظمة العابرة للحدود هدفه القضاء والمعاقبة على الاتجار بالبشر على وجه الخصوص الأطفال والنساء منهم.

فالهجرة غير الشرعية متصلة بظاهرة الاتجار بالبشر كلاهما جرم يشتملان على تحقيق منفعة أو ربح. إن عملية الاتجار بالبشر تمر عبر ثلاث مراحل أولها اصطيات

¹ - حسن حسن الإمام سيد الأهل، مكافحة الهجرة غير الشرعية، (دار الفكر الجامعي: الإسكندرية بدون سنة)، بدون صفحة.

² - هشام صاغور، السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، (مكتبة الوفاء القانونية: الإسكندرية، 2010)، ص ص. 87-88.

الضحية تحت التهديد أو الإكراه أو الإغراء، من خلال حجز حرية الحركة للضحايا بعدها تجبر الضحايا على العيش كعبيد وغالبا ما تسيطر على النساء والأطفال بالانضمام إلى مجموعات المجرمين والمتسولين.

ففي الاتجار بالبشر يكون المهاجرين السريين في موضع سحرية أما في حالة التهريب يكون المهاجرين السريين في موضع الإرادة (الإرادة في عبورهم للحدود).

ويكمن مصدر الربح الرئيسي في حالة الاتجار بالبشر من عوائد استغلال الضحايا عن طريق السخرية أما في حالة التهريب فان مصدر الربح الرئيسي هي أجهزة التهريب. وعليه يظهر الاختلاف بينهما بحيث في حالة التهريب يكون للمهاجرين غير الشرعيين حرية الإدارة بعد عبورهم الحدود، أما في حالة الإتجار بالبشر العكس بحيث يعيشون وهم عبيد

وبالمقابل لا توجد أي علاقة مستمرة بين مرتكبي جرم التهريب والمهاجر غير الشرعي بعد وصوله إلى الدولة المقصد على العكس تماما من وضع الاتجار بالبشر حيث تبقى العلاقة مستمرة حتى بعد عبور الحدود¹.

ثانيا: الهجرة غير الشرعية والتهريب البشري

نشأت ظاهرة التهريب البشري بعد الحرب العالمية الثانية، وتطور سيادة الدول تحولت ظاهرة التهريب البشري إلى حركة نشاط في جميع الدول الفقيرة ذات الأعداد السكانية المرتفعة والمتزايدة ذات الأعداد السكانية المتزايدة، وذات معدلات الفقر المرتفعة خاصة في الدول الإفريقية وبعض الدول الآسيوية ودول أمريكا الجنوبية.

¹ - رشيد ساعد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة محمد خيضر، بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2012)، ص.19.

إن معنى تهريب المهاجرين هو « الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة أخرى ليست موطناً له، ولا يعد من المقيمين الدائمين فيها رغبة في الحصول على منفعة معينة بشتى الطرق مباشرة كانت أو غير مباشرة »¹.

مما يؤدي إلى ظهور عمليات موسعة لدرجة أصبحت عصابات تشكل نوعاً جديداً من أنواع الجريمة المنظمة تبحث عن الأرباح طائلة مستغلة الأزمات الاقتصادية والحروب والكوارث التي تصيب المجتمعات الفقيرة خاصة الدول النامية

يقوم التهريب البشري وفق معيارين من خلال نشاط فردي وآخر مهني منظم بحيث النوع الأول يقوم به شخص بمفرده بالاعتماد على قوارب الموت مقابل دفع مبالغ معينة أو عن طريق الصعود في السفن البحرية والتجارية خفية من أعضاء الإدارة وملاحى السفن. أما النوع الثاني يحدث عن طريق إعداد و تشكيل عصابات منظمة مقابل دفع مبالغ معينة اعتماداً على خبرات في قوانين الهجرة والجنسية والإقامة وعمال وكالات السفر والسياحة وشركات النقل البرية والبحرية.

إن هذين النوعين بالرغم من اختلافهما في طريقة الهروب إلا أن الهدف واحد وهو بلوغ الهدف بأي ثمن فحسب تقارير الأمم المتحدة المنظمات الإجرامية تقوم بتهريب مليون شخص سنوياً بإجمالي أرباح نحو أربع مليارات دولار سنوياً².

فالتهرب البشري حسب مدير عام منظمة الهجرة العالمية "برونسون ماكينلي" هو انتهاك قوانين الهجرة في البلدان من جانب الضحية ومن يقومون بعملية التهريب³.

ثالثاً: الهجرة غير الشرعية واللجوء

هناك مجموعة من الاتفاقيات نصت في شؤون الهجرة واللجوء حيث ورد في اتفاقية جنيف الخاصة باللاجئين لعام 1951 أن اللاجئ هو: «كل شخص يوجد وبسبب خوفه له

¹ -فايزة بركان، مرجع سابق، ص.19.

² -فايزة ختو، مرجع سابق، ص.39.

³ -فايزة ختو، مرجع نفسه، ص.39-40.

ما يبرره من التعرض للإضطهاد بسبب عرقه أو جنسه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يظل تحت حماية ذلك البلد أو كل شخص لا يملك جنسيته ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابقة نتيجة تلك الأحداث أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد¹. يوضح هذا التعريف أن الفرق بين الهجرة غير الشرعية واللجوء يكمن في الدوافع بحيث اللجوء يسببه الخوف أما الهجرة غير الشرعية فسببها الرئيسي هو الدافع الاقتصادي. كما تعتبر إنتهاكات حقوق الإنسان من ابرز الأسباب والعوامل الرئيسية المؤدية إلى ظهور مختلف الآفات الاجتماعية لاسيما التشرذم الجماعي للسكان، ويحدث اللجوء نتيجة للغزو والأزمات المختلفة والنزاعات والحروب الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والعنف والاضطهاد حسب العرق والدين، واللون والجنس أن فئة اللاجئين تتشكل من جماعة من الناس من اجل الرغبة في تلبية حاجاتهم الضرورية والأساسية كالحماية والرعاية الدولية.

كما ورد في الاتفاقية المتعلقة بمركز اللجوء العام 1951 نصت على عدم جواز معاقبة اللاجئين بسبب دخولهم إلى دولة ما دون إذن مسبق فالتهريب كثيرا ما يكون هو السبيل الوحيد للاجئين لمغادرة بلدانهم الدخول إلى بلدان أمنة دون أن يكتشفوا أو يتعرضوا للرحيل ولمزيد من الاضطهاد.

مع وجوب عدم مساس سياسة الدولة المتعلقة بنظم الهجرة المنظمة أي حال من الأحوال وحقوق ملتزمي اللجوء واللاجئين فيما يتعلق بالحصول على تدابير الحماية والمساندة، ويجب أن تتاح وتوفر لهم سبل المرور دون قيود والاتجاه عبر الدول التي توفر لهم السلامة والحماية². إن هذا التعريف يدعم ويساند اللاجئين في الدخول إلى دول أخرى مما يؤثر سلبا على سياسات تلك المستقبلية.

¹ -رشيد ساعد، مرجع سابق، ص.20.

² -فايزة بركان، مرجع سابق، ص ص.21- 22.

إنّ الحكومات بدورها لا تميز بين طالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين وأمام الصعوبات المتزايدة التي تحول دون الوصول إلى بلدان الاستقبال كطالب اللجوء، مما لا يمنح للاجئين فرصة الإختيار وبالتالي الفرار والهروب في تلك الظروف الغير الشرعية، سواء كانت الدوافع هي الهروب من الاضطهاد أو الظروف الاقتصادية الصعبة فسيظل فقط القليل من الخيارات المفتوحة أمام اللاجئين والمهاجرين ألا وهي الجوء إلى خدمات المتاجرين بالأشخاص والمهربين وما شابه ذلك.

وعلى هذا الأساس المهاجر الغير شرعي يقدم طلب اللجوء باعتبار اللجوء وسيلة من وسائل تسوية الأوضاع مما يمكنه من تسوية وضعيته في دولة المقصد¹.
فالهجرة غير الشرعية واللجوء عاملين رئيسيين في انتشار الإستقرار والأمن داخل المجتمعات.

رابعاً: الهجرة غير الشرعية والنزوح

النزوح هو انتقال الفرد أو الجماعة من مكان إلى آخر في إطار الحدود الداخلية بحثاً الأوضاع الملائمة كالأمن والاستقرار مثلا النزوح من الريف إلى المدينة أو العكس بسبب العنف أو الانتهاكات كانتهاكات أو حالات الكوارث الطبيعية الناجمة عن الزلازل والجفاف أو بسبب أو النزاعات العسكرية.... الخ

فالأفراد بحاجة ماسة إلى تغيير أوضاعهم لكي لا تسوء أكثر خاصة في ظروف النزاعات والحروب وغيرها من المعوقات التي تتعرض إليها المجتمعات البشرية.

فالنزوح لا يندرج تحت مفهوم الهجرة الاختيارية للمواطن داخل وطنه أو انتقاله من منطقة إلى أخرى على الرغم من تشابههما في عدم العبور لحدود دولة أخرى، لكن يختلف عن الهجرة لأنه يتم قسراً بدون رغبة واختيار من الفرد أو الجماعة. يحدث بصفة فجائية دون تخطيط مسبق، والنزوح قد يكون شاملاً وذلك بأن تنزح قبائل بأكملها دون أن يحمل

¹ - رشيد ساعد، مرجع سابق، ص.20.

هؤلاء النازحون ما يكفيهم من احتياجاتهم المادية والمعنوية. أما الهجرة فإنها تتم عن سابق تمنع وتفكير وقد تكون هجرة فردية أو جماعية وللمرء أن يختار ما يحمله من مستلزمات أو ما لا يحمله فليس هناك مهد لحياته. بالرغم من هذا الاختلاف إلا أن الهجرة واللجوء انتشار الآفات الاجتماعية الحادة خاصة التشرذم المجتمعي.

أن الهجرة تتم عبر مراحل مما يسهل استيعابها في الدولة المستقبلية وإحلالها وتعويضها في الدولة المصدرة التي تدفقت منه العناصر المهاجرة على عكس النزوح الذي تعجز فيه الحكومات عن استيعاب جل الأعداد النازحة مرة واحدة بما يفوق مقدرة المجتمع فيؤدي ذلك إلى إفرازات سلبية في المناطق المستقبلية¹.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية

ظلت الهجرة منذ قرن مضى على الأقل أرضية خصبة للباحثين والمهتمين بالعلوم الاجتماعية كما كانت الشغل الشاغل للدول والمسؤوليين السياسيين منذ أبعد من ذلك حيث أنه من الصعب الحديث عن نظرية للهجرة طالما أن آليات تنفيذها معقدة وفردية إضافة إلى تمايز الأبعاد القائمة وفقا للظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية.

فمن خلال مراجعة الأدبيات الخاصة بالهجرة يتميز عدم وجود نظرية تكاملية أو نموذج شامل وحيد قادر على تفسير أسباب وديناميكيات الهجرة، فالإسهامات المقدمة في هذا المجال تمثل نظريات وعدة نماذج جزئية وأطر تحليلية تحاول إعطاء مقاربات شاملة تفسر لنا ظاهرة الهجرة وحركة الأشخاص سواء من قبل المختصين في مجال الاقتصاد، أو علم الاجتماع أو الجغرافيا. ومن أبرز هذه النظريات المفسرة للهجرة نلتمس ما يلي:

¹-خديجة بيق، مرجع سابق، ص ص. 32-33.

أولاً: النظرية النيوكلاسيكية

وتعود جذور هذه النظرية إلى نموذج "التطور في الاقتصاد المزدوج" لصاحبه W.A. Lewis أين حاول إيجاد تفسير للهجرة حيث أكدت مختلف الأدبيات الاقتصادية على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الأفراد الاقتصاديين كعامل رئيسي مسبب للهجرة الخارجية. توضح هذه النظرية أنّ ازدياد الفجوة بين الشمال والجنوب وتحول هذه الأخيرة إلى الشمال بحثاً عن حياة أفضل، وقد أدمجت مقارنة الهجرة كعامل ميسر لحياة اقتصادية أفضل مقارنة بما هي عليه في بلدان الأصل.

ففي التحليل النيوكلاسيكي المبني على المفاصلة بين المزايا والتكاليف وتعظيم المنفعة بأقل الأثمان، تعد الهجرة منبع استثمار رئيسي قادر على تفعيل وإحداث فائض صاف إيجابي يأتي من الفارق بين الدخل المتحصل عليه في بلد المصدر والدخل المتوقع حصوله في البلد المستقبل مع احتساب وطرح نفقات النقل والتنقل¹.

ثانياً: نظرية التبعية

إن تطور الرأسمالية أدى إلى نظام عالمي مكون من دول مركزية مصنعة ومنتورة ودول محيطية متخلفة تربطهما علاقة غير متكافئة تؤدي إلى تبعية المحيط للمركز، هذه النظرية تعتبر أن الهجرة هي شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط، تكون نتيجة تعميق عدم المساواة في الأجور ومستويات المعيشة الموجودة بين الأفراد في دول المحيط والمركز.

ويعتبر سمير أمين في هذا الصدد أن الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز، خاصة هجرة الكفاءات لأن دول المحيط هي التي تتحمل تكاليف التعليم والتكوين².

¹ - فايزة بركان، مرجع سابق، ص ص. 10-11.

² - محمد غربي، سفيان فوكة، مثري مرسي، مرجع سابق، ص. 390.

وقد استطاع أ. بورتس A. Portes عام 1981 وس. ساسن S. Sasson عام 1988 تطبيق مبادئ نظرية التبعية لتفسير الهجرة تبعا للتطورات التي عرفها تطور النظام الرأسمالي، حيث يرى هؤلاء أنّ كثافة حركات الهجرة تعود إلى توسيع النظام الرأسمالي نحو دول المحيط واختراق اقتصادياتها التي تصبح تابعة أكثر فأكثر، مع عدم قدرة أسواق دول المحيط على المنافسة هذا الاختراق بدأ مع المرحلة الاستعمارية ثم تعمق بسبب تبعية أنظمة هذه الدول وكذا بسبب الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي، ولزيادة الأرباح فإنّ دول المركز تتجه للبحث عن المواد الأولية في دول المحيط، كما تقوم باستغلال يدها العاملة، الاختراق يحدث بموجب مسار تفعيل وتحديث اقتصاديات دول المحيط بإدخال أنماط التسيير الرأسمالي التي تحل محل الأنماط التقليدية، فهذه التطورات أولدت رغبة كبيرة لدى المهاجرون للعمل في هذه الدول الصناعية التي تحتاج قطاعاتها ليد عاملة تقبل العمل بأجور منخفضة و رخيصة وفي ظروف عمل جد صعبة.

هذه الرؤية خصت الهجرة في بعدها الاقتصادي أما عند البعد الاجتماعي فيرى باري بوزان أنه من الأرجح أن يصبح الأمن الاجتماعي مسألة أكثر أهمية مما كان عليه الحال خلال الحرب الباردة في العلاقة بين المركز (الغرب) والأطراف (الجنوب) وذلك عبر مسألتين الهجرة والتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة، إذ تعتبر الهجرة الآتية من الأطراف من أهم المخاطر المهددة للأمن الاجتماعي لتعديدها الهوية الحضارية وثقافة المجتمعات الغربية¹.

ويرجع أصحاب النظرية البنيوية هذه الظاهرة إلى هيمنة و سيطرة الدول الغنية على الدول الفقيرة، حيث يرى "Galtung" أن العالم ينقسم إلى أمم المركز وأمم المحيط وكل أمة منقسمة بدورها إلى مركز ومحيط، وتنشأ بين أمم المركز وأمم المحيط علاقات إمبريالية بنيوية حيث تعمل أمم المركز على امتصاص ثروات دول المحيط واستغلالها والسيطرة

¹ -فايزة ختو، مرجع سابق، ص ص. 62-63.

والهيمنة عليها فالسيطرة عليها لا تقتصر على العلاقات الدولية فقط وإنما هي موجودة داخل الأمم أيضا¹.

ثالثا: النظرية الاجتماعية

يعتبر موضوع سوسيولوجيا الهجرات ضمن فروع السوسيولوجيا المعاصرة، حيث ظهر مع ظهور مدرسة شيكاغو في مطلع القرن الماضي، تطور في أوروبا خلال فترة السبعينات، يدرس أثر وفود وتدفق المهاجرين، وانعكاسات ذلك على المجتمع المستقبل، كما يدرس مجموعة المشاكل والآفات التي يخلقها عدم الاندماج، وهو اتجاه نظري مهتم بدراسة ووصف الوضعية الهاشة التي يعيشها المهاجرين.

تهتم هذه النظرية بدراسة الجوانب الاجتماعية والثقافية للمهاجرين مع التركيز على وضعية الاستغلال، والتميز الاجتماعي والثقافي وكفاح المهاجرين ضد التمييز الممارس ضدهم، نضالهم من أجل الحصول على حقوقهم وكذا التنظيمات المساندة لهم من جمعيات حقوق الإنسان، ونقابات عمالية، ويمكن الإشارة في هذا الصدد تبرز أعمال كل من ماسي L. D. Massey وبورديو P. Bourdieu وجرانوتي B. Gramotier.

كانت الهجرة فيما مضى تتم دون قيد أو شروط وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية أين كانت أوروبا بحاجة ماسة إلى أيدي عاملة لتدارك مخلفات دمار الحرب ولكن بعد اتفاقية شنغن وتشديد الحصول على التأشيرة للهجرة القانونية، فتح أبواب الهجرة غير القانونية أمام الراغبين في الهجرة. ويقدر عدد المهاجرين في العالم بـ 2.4 مليون شخص، أي ما يعادل 31% من سكان العالم، منهم نحو 37% من الدول النامية هاجروا إلى الدول المتقدمة، وما يقارب 60% من المهاجرين هم مهاجرون من الدول المتقدمة إلى الدول النامية².

¹ -فايزة بركان، مرجع سابق، صص. 11- 12.

² -المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

يمكن تصنيف الهجرة وفق نظرية "دوركايم" إلى ثلاثة أنواع:

- الهجرة السرية وكونها انتحار إيثارى: وتحدث هذه الحالة عندما يكون الفرد مرتبطا ارتباطا وثيقا بجماعات أو أشخاص متشبعين بفكرة الهجرة غير الشرعية.
- الهجرة السرية كونها انتحار أنومي: تحدث الهجرة السرية في هذه الحالة عندما:
 - تتعدم النظم الاجتماعية والثقافية والأخلاقية في المجتمع.
 - تضطرب الحياة السياسية والاقتصادية في المجتمع وبالتالي تعم الفوضى.
 - التحصل على الهوية الثقافية للفصل بين الأهداف والوسائل، وبين الطموح الشخصي وما هو متوفر فعلاً.

- الهجرة السرية كونها انتحار أناني: ويحدث هذا السلوك بسبب النزعة الفردية المتطرفة وانفصال الفرد عن الثقافة التي يعيش فيها، وينشأ هذا النوع من السلوك نتيجة ضعف درجة التضامن الاجتماعي داخل المجتمع، بحيث لا يجد المهاجر الغير شرعي من يسانده عندما تحل له أية مشكلة وبذلك تصبح الهجرة غير الشرعية من الاستراتيجيات الحيوية التي يحددها لنفسه.

وكنتيجة لهذه النظرية يمكن القول أن نظرية "دوركايم" ترجع ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أنّ المهاجر السري يشعر أنه غير قادر على الوصول للوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف المرغوبة التي وضعها المجتمع لأفراده بسبب عدم توفر الفرص الوظيفية وألأنه لا يستطيع الاندماج في الثقافة المجتمعية¹.

المطلب الثالث: مراحل تطور الهجرة من هجرة شرعية إلى هجرة غير شرعية نحو أوروبا

يعدّ الانتقال السكاني عبر المكان واحداً من أبرز وأهم الظواهر الأساسية الملازمة للوجود البشري منذ القدم. فتعتبر الحركة السكانية خاصية وميزة ذات طبيعة نشيطة تلازم

¹-رشيد ساعد، مرجع سابق، ص.23.

الكائنات البشرية بالتنقل والبحث عن الأفضل، كتوفر عناصر الإستقرار، فالإنسان بطبعه يبحث عن كل ما من شأنه أن يساعده في توفير وتلبية حاجاته الأساسية والضرورية وتحسين شروط حياته، فكلّ الطرق الطويلة والمساحات المكانية الواسعة التي تفصل الإنسان عن موطنه الأصلي لم تمنعه من التنقل والترحال حتى يجد كل مستلزمات ومتطلبات العيش، وقد ساعده في ذلك المجتمعات الإنسانية التي بقيت لفترة من الزمن. قادرة على استعاب الوافدين إليها ولم تكن لديها تنظيمات الدولة التي جعلت للتنقل والترحال شروطاً إدارية وتنظيمية باتت أكثر تعقيداً، وعليه تأتي التشريعات النازمة لظاهرة الهجرة يسيرة أحياناً، وعسيرة أحياناً أخرى وهذا تبعاً لما تقتضيه مصلحة الدولة، هذا وتعتبر "الهجرة المغاربية إلى أوروبا" قديمة قدم العلاقات بين دول أوروبا المطلّة على البحر المتوسط وبلدان الإتحاد المغاربي، وأخذت أشكالاً وأصنافاً عديدة عبر السنوات الزمنية المختلفة باختلاف العوامل ذات العلاقة، ورغم أن "ظاهرة الهجرة" في الضفة المتوسطية تعتبر حقيقة واقعة لا مفر منها، إلا أن اللافت للانتباه والاستيعاب أن العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي شكلت مرحلة حاسمة في رسم معالم جديدة للهجرة في حوض المتوسط حيث تميزت بتسجيل تدفق واسع لأنواع الهجرة من الجنوب، وهو ما يمكن تقسيمه إلا ثلاث مراحل مختلفة كانت الثانية نتاج الأولى والثالثة نتاج الثانية¹.

أولاً: مرحلة تشجيع الهجرة الشرعية

شهدت الدول الأوروبية في ظل مرحلة تشجيع الهجرة الشرعية الحاجة الماسة إلى العمالة القادمة من الدول الجنوبية حيث كانت الدول الأوروبية المتحكمة في حركة تدفق المهاجرين من الجنوب.

تميّزت هذه المرحلة من الهجرة بتشجيع المواطنين على البقاء وتشجيع دخول المهاجرين، ففي هذه المرحلة الحركات السكانية لم تكن كبيرة على اعتبار أن المواطن كان

¹ - لدمية فريجة، مرجع سابق، ص. 65.

بمثابة ثروة الدول من الجانب العسكري والاقتصادي، وما كان موجوداً من الهجرة ظهر نتيجة للصراعات المذهبية التي أخذت طابع الإقصاء والتهجير مثلما حدث اليهود والكاثوليك نحو العالم الجديد بحثاً عن الثروة.

إنّ دول المغرب العربي لاسيما الجزائر، تونس، المغرب فإن جذور هجرتها إلى القارة الأوروبية تعود إلى فترة الإستعمار الفرنسي شمال إفريقيا خاصة الجزائر، حيث شهدت فترة الاستعمار الفرنسي موجات كبيرة للهجرة خاصة من الجزائر وكانت أكبر وأبرز هذه الموجات التي كانت في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، إذ تعتبر الحرب العالمية الأولى مفتاح باب الهجرة الجزائرية نحو فرنسا، حيث صار هناك إلحاح كبير لتشجيع المهاجرين واستقدامهم لخدمة الحرب بدرجة أولى ثم لإعادة إعمار ما دمرّ وفسد خلال الحرب بعد نهايتها، وفي هذه المرحلة من الهجرة أصدرت قوانين من قبل السلطات الإستعمارية الفرنسية لصالح الهجرة مثلاً قانون صدر سنة 1914م "الذي نصّ على تشجيع الهجرة التلقائية ورفع القيود"، لتليه بعد ذلك عملية الإشراف على الهجرة سنة 1916 من السلطات الفرنسية ففرنسا واجهت نقصاً في العمالة خصوصاً ما بين الفترة الزمنية 1900-1939 وهذا بسبب انخفاض معدل المواليد مما جعلها تستقبل المهاجرين لخدمة الحرب فقط في نفس الوقت انتهجت مختلف الآليات والوسائل لتصدي ظاهرة الهجرة¹.

ثانياً: مرحلة وقف الهجرة

بعد الأزمة البترولية التي شهدها العالم منتصف السبعينات من القرن الماضي أصبح ينظر إلى الهجرة على أنها مشكلة ينبغي إيجاد حلول ناجعة للقضاء عليها، وتبعاً لذلك ظهر ما يسمى بغلق الحدود أمام كلّ أنواع الهجرة الوافدة حتى اللاجئين والتجمع الأسري. حيث قامت الدول المصدرة للمهاجرين بمراجعة سياستها الخاصة بالهجرة كرد فعل للانتهاكات المتكررة من بعض الدول وتقصيرها في حماية الأجانب، وعلى هذا النهج أصدرت الجزائر

¹ -رشيد ساعد، مرجع سابق، ص ص. 45-46.

نص القرار الصادر عن مجلس الثورة لعام 1973 جاء فيه النظر وإعادة النظر للحالة المزرية التي آل إليها المهاجرون الجزائريون في فرنسا جراء العنصرية والاضطهاد، إلا أنه ورغم انخفاض عدد العاملين المهاجرين من الجزائر إلى فرنسا في السبعينات والثمانينات فهجرة الأسر حالت دون انخفاض في أعداد المهاجرين في تلك الفترة مما أدى بالدراسات المتخصصة في الهجرة بأن تميّز بين نمط الهجرة الفردية لدوافع اقتصادية في الستينات ونمط هجرة أسر المهاجرين في منتصف السبعينات، فالدول الأوروبية بدورها إتّبعَت العديد من الآليات والوسائل والعوامل لمتنع تمامًا وبشكل ناجع الهجرة، حيث تشكل هذه الأخيرة للدول الأوروبية هاجس ومأزق أمني، حيث عدم الاستقرار السياسي في دول شمال إفريقيا دفع شعوبها إلى البحث عن استقرار دائم يوفّر لهم كلّ معنوياتهم المادية خاصة. فقامت الدول الأوروبية بانتهاج سياسة وقف تدفق المهاجرين القادمين إلى أوروبا إلا أنها لم تتمكن من معالجة المشكلة وإيقافها كما كانت تستهدف إليها السياسة الأوروبية لا بل زادت شدة وأصبحت متطورة ومستمرة فظاهرة الهجرة باءت تشكل خطرًا على أوروبا نتيجة ما يسميه الأوروبيون بالخطر الإسلامي - الجنوبي¹.

هذا خاصة بعد إلغاء مسار الانتخابات بالجزائر في مطلع التسعينات دخولها في صراع دموي مسلح، هذا الوضع بدوره زاد من تخوف إمتداد المأزق الأمني من الجزائر إلى بعض الدول الأوروبية لاسيما تلك التي تستهدفها قوافل المهاجرين من شمال إفريقيا. وعليه وتبعًا لم تشكل ظاهرة الهجرة من خطر على أمنها إلا أنها باءت على الوضع القائم لم تتمكن الدولة الأوروبية من محاربتها بشكل نهائي وإتّما زادت الظاهرة (الهجرة) أكثر شدة وأفرزت ما يسمى بـ "ظاهرة الهجرة غير الشرعية" التي تعتبر أكثر خطورة².

¹ - رشيد ساعد، مرجع نفسه ، ص. 48-49.

² - رشيد ساعد، المرجع نفسه ، ص. 49.

ثالثاً: مرحلة الهجرة غير الشرعية

إنّ بروز ما يعرف بـ "اتفاقية شنغن" التي عليها تم غلق الحدود وفرض الرقابة اللازمة من أجل منع تدفق المهاجرين، وابتداء من عام 1974 طبقت سياسة غلق الحدود حيث حصرت كلّ أشكال الهجرة في التجمع الأسري، اللجوء، النزوح أو الهجرة السرية بعد ذلك أي في عام 1993م عدلت الدول الأوروبية قوتها المتعلقة باللجوء رغم أنها لا تستقبل سوى 2 إلى 3% من معدل إجمالي اللاجئين، وكانت ألمانيا أوّل من بادر إلى ذلك، على اعتبار استقبالها الريح من حصة أوروبا من اللاجئين، لتتبعها بعد ذلك كلّ من فرنسا وبريطانيا وهو ما أدى إلى ظهور الأشخاص المعروفين بأنهم أشخاص بدون وثائق (ليس لديهم وثائق) ما دفع الدول الأوروبية التركيز على عملية إدماج المهاجرين في المجتمع الأوروبي وتسوية وضعيّة الأشخاص بصفة غير قانونية حتى يطوى ملف الهجرة نهائياً إلا أن هذه السياسة كان لها أثر عكسي تماماً إذ تجلّى في تشجيع الهجرة غير الشرعية وتشجيع طريقة الدخول غير القانوني مادامت الطرق والسبل القانونية والشرعية مستحيلة¹.

المطلب الرابع: الجغرافيا السياسية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

عرفت مناقشة العديد من الطروحات حول قضايا الجغرافيا والسياسية Geopolitics ولقد تعددت النظريات والرؤى في حقب زمنية مختلفة، وذلك لتحليل أنماط الحدود السياسية للدول وأسسها الطبيعية والبشرية، فقد تطور مفهوم أو منهج الجغرافيا السياسية الحديثة على يد "فردريك راتزال" (1844-1904)، مشتملاً على نطاق واسع من المجالات التي تحكم الدولة في حركتها الحيوية خلال مبادئ راسخة من أهمها نظرتة للحدود السياسية باعتبارها كائناً حياً مغلقاً للدولة يعكس نموها وقوتها ويضمن لها الأمن والحماية، ومن خلال العقود الأخيرة من قرننا جاءت طروحات تناولت فيها دراسة الموقع الجغرافي لظاهرة الهجرة غير

¹ -رشيد ساعد، مرجع نفسه ، ص.50.

الشرعية حيث تم الوصول أنه هناك ثلاثة أصناف من المناطق محصورة لظاهرة الهجرة غير الشرعية منها: دول المصدر، دول العبور ودول الاستقرار¹.

أولاً: دول المصدر (Emigration countries)

يقصد بدول المصدر دول المصدرة للمهاجرين وهي التي يتم الإنطلاق منها نحو الدولة التي هي المواطن الأصلي للمهاجر، وقد اكتسب الدول المغاربية لاسيما المغرب الجزائر، تونس تقليدا عريقاً خاصة هجرة العمال نحو أوروبا الذين بلغ عددهم تقريباً ثلاثة ملايين شخص، نصفهم مغربيين، وتلثهم جزائريين أي حوالي مليون مهاجر، ونجد تونس في المرتبة الأخيرة بـ 500 ألف مهاجر، وهذا دون حساب الفئات الأخرى المتجانسين الذي وصل عددهم إلى 1500 شخص عام 1988، ليرتفع هذا الرقم إلى 3700 شخص عام 1993، أي خمسة سنوات فقط إضافة إلى أعداد أخرى من المهاجرين غير القانونيين الذين تبقى نسبتهم غير معروفة بصفة دقيقة إلا من خلال الحالات التي تمت تسويتها والتي بلغت حوالي 48 ألف حالة مقدمة من المغربيين عام 1999م في إسبانيا و300 ألف جزائري وقد قامت السلطات الإيطالية بتسوية وضعية 64 ألف حالة مهاجر غير قانوني، و34 ألف منهم مغربيين².

والهجرة غير الشرعية نحو أوروبا منتشرة في كامل أرجاء القارة الإفريقية، ولكنها ترتفع كلما اتجهنا شمالاً لاسيما المغرب في المقدمة ثم تليها الجزائر ثم تونس. إن تاريخ بداية ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الدول المغاربية نحو أوروبا يعود إلى الحقبة الاستعمارية في سنوات العشرينات، حيث كان أرباب العمل الفرنسيين ينظمون عمليات تهريب المهاجرين

¹ - أمير عبد الله النعمان، الهجرة غير الشرعية الأبعاد الأمنية والإنسانية، "ندوة أقيمت بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية"، مركز الدراسات والبحوث بالتعاون مع جامعة الحسن الأول والمنظمة الدولية: بيروت، بتاريخ فيفري 2015، ص.08.

² - عبد المالك صايش، التعاون الأورو-مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، (جامعة باجي مختار عنابة: كلية الحقوق، 2006-2007)، ص ص.38-39.

إلى فرنسا من أجل استغلالهم في الأعمال الشاقة وذلك بأجور جد منخفضة، وقد وصل عدد المهاجرين في هذه الحقبة إلى 16 ألف مغربي. لكن وبموجب التطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة على الساحة الإفريقية من صراعات وفقر وكوارث طبيعية مدمرة وإلى مختلف الأسباب الدافعة للهجرة أصبحت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء المنطقة الأكثر حركية في السكان، ولقد انتهجت في البداية نهجين هما اللجوء والنزوح، والتي لا تتعدى المنطقة الإفريقية، وتحسن وسائل تطورت تدريجياً لتأخذ مجالاً إقليمياً أوسع في شكل موجات هجرة غير شرعية قصدت أولاً البلدان المغاربية ثم حاولتها إلى مناطق لتتجه إلى الإقليم الأوروبي، وتعاظمت هذه الموجات في فترة التسعينات قادمة من عدة بلدان منها: النيجر، مالي، التشاد والسنغال والتي أصبحت أهم البلدان المصدرة للمهاجرين السريين الذين يمرون عبر الجزائر ثم المغرب أو الجزائر ليبيا أو الجزائر تونس أو من موريتانيا إلى جزر البلقان، قبل أن تصل إسبانيا وإيطاليا اللتان تحولتا من أقاليم عبور إلى دول استقرار¹.

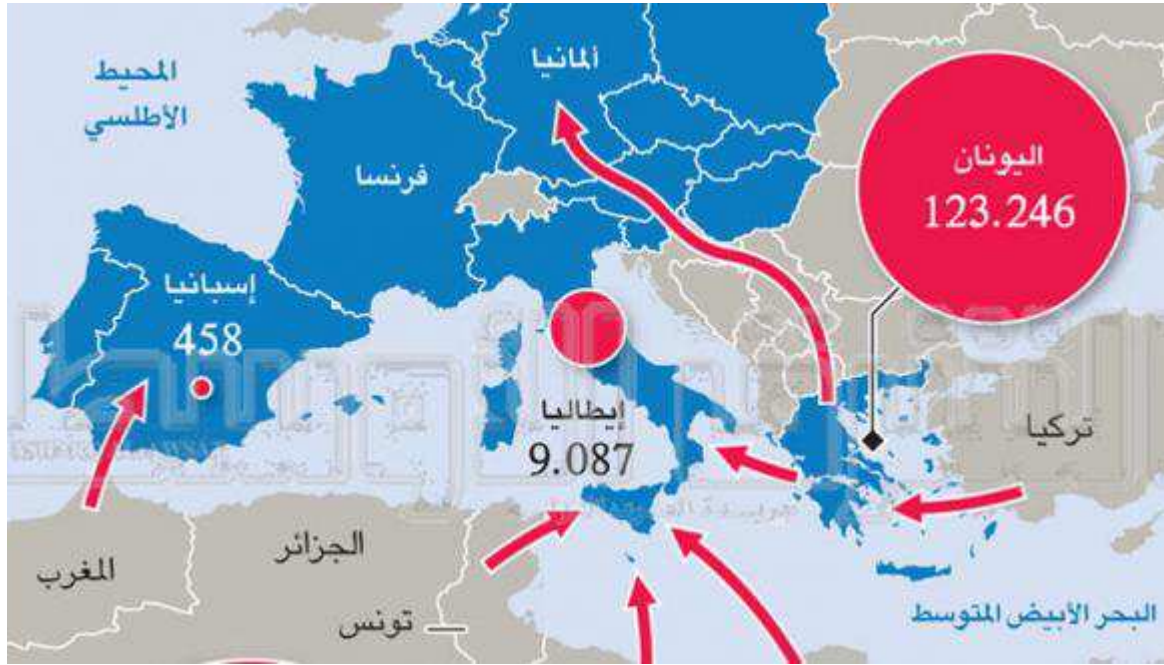
ثانياً: دول العبور (Transit countries)

منذ القدم كانت هناك حركات للهجرة بين الدول المغاربية ومنطقة الساحل نظراً للعلاقات التاريخية والتجارية التي عرفتها المنطقة في القرون الماضية، وهو ما يفسر استقرار واندماج العديد من الأفارقة جنوب الصحراء في الدول المغاربية خاصة في الجزائر التي تعج بالمهاجرين النيجيريين والتشاديين الباحثين عن لقمة العيش لهم ولعائلاتهم وعرفت المغرب كذلك بعض هذه الموجات من السنغال وغينيا ومالي والنيجر، ونتيجة تدهور الأوضاع في الدول المغاربية في وقت ما وبعد غلق الحدود الأوروبية التي أدت إلى بروز ظاهرة الهجرة السرية تحولت الدول المغاربية إلى دول عبور للأفارقة المهاجرين للوصول إلى أوروبا. ومع مجموعة من الأسباب الجغرافية والاقتصادية والأمنية جعلت من إسبانيا وإيطاليا الوجهة الأولى للمهاجرين القادمين من شمال إفريقيا، حيث تم وقف أكثر من 20 ألف شخص في

¹ - عبد المالك صايش، مرجع نفسه، ص.39.

مضيق جبل طارق يحاولون الوصول إلى إسبانيا وذلك بين عامين 1992م و1997م وأكثر من 11 ألف سنة 2000م لوحدها فقط، وتعتبر إيطاليا الوجهة الثانية للمهاجرين بعد إسبانيا، حيث كانت تضم حوالي 253 ألف مهاجر غير شرعي سنة 1998 وفي معظم الأحوال فإن معظم المهاجرين الذين يقصدون إيطاليا ينطلقون من ليبيا وتونس وذلك عبر مضيق صقيلية، أما إسبانيا فمن المغرب عبر مضيق جبل طارق¹.

خريطة توضح عبور المهاجرين إلى أوروبا:



المصدر من الموقع الإلكتروني:

[/http://aawsat.com/home/article/584271](http://aawsat.com/home/article/584271)

¹ - عبد المالك صايش، مرجع نفسه، ص.40.

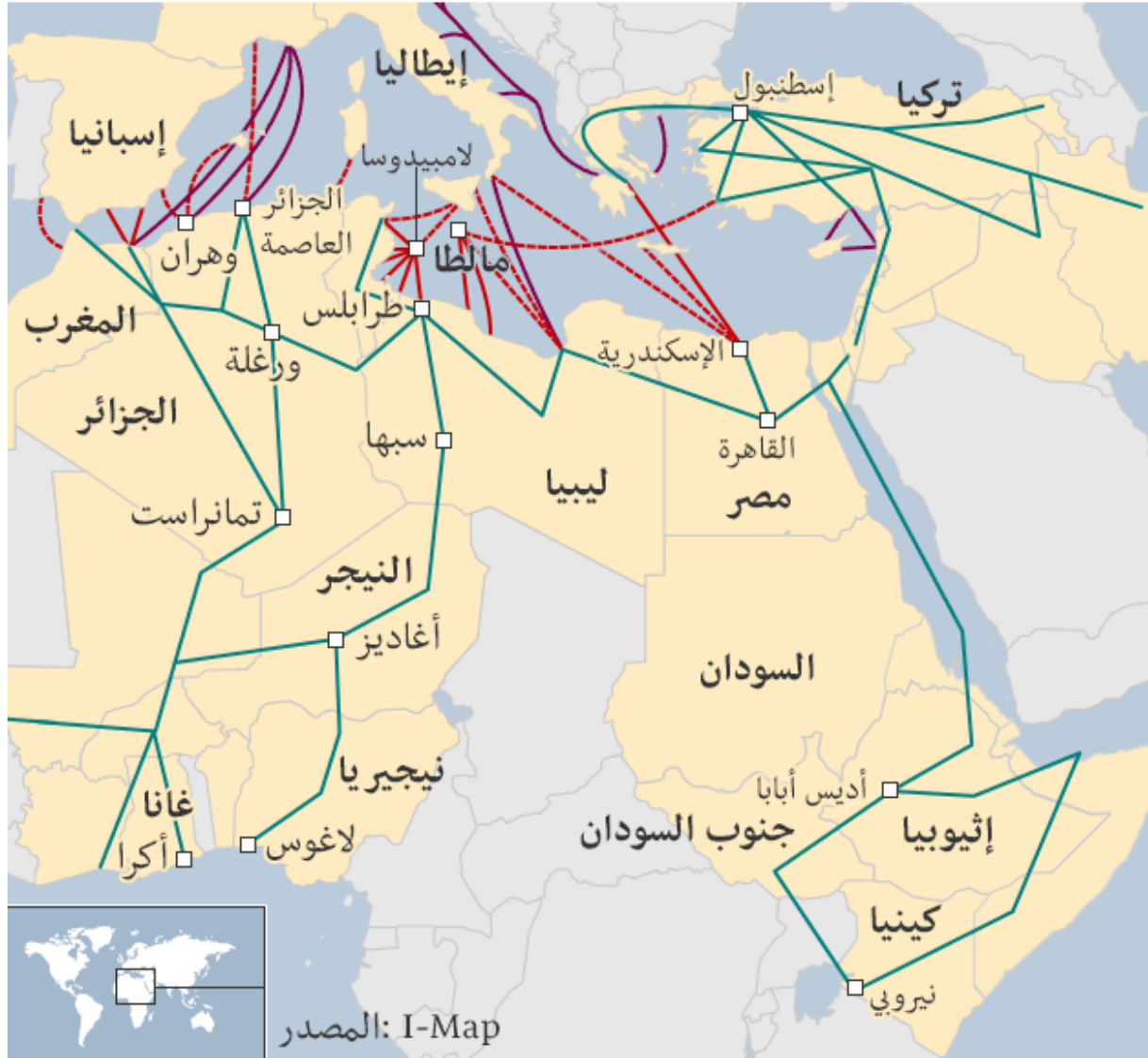
ولقد عرف البروتوكول المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين الملحق لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وانتقال المهاجرين بواسطة شبكات إجرامية في المادة 3 فقرة 1 أنه: يقصد بتعبير "تهريب المهاجرين" تدبير الدخول غير المشروع لأحد الأشخاص إلى دولة طرف، وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى، وقد عمل هذا البروتوكول على حث الدول في إتخاذ ما هو مناسب من التشريعات التي تجرم فيها أي فعل متعمد يكون غرضه الحصول على منفعة مباشرة أو غير مباشرة بتهريب المهاجرين وكل عمل من شأنه تسهيل ذلك من إعداد الوثائق وتزويرها أو مساعدة أي شخص على الإقامة بطريقة غير شرعية في دولة ليس من رعاياها، وكل شروع في هذه الأعمال، وما يلاحظ على بعض الدول التي يتخذها المهاجرون معبراً لهم أنها تكتسب عدة صفات في نفس الوقت إذ تعتبر مناطق مرور ومناطق إنطلاق وذلك راجع إلى كونها دولة وسيطة جغرافياً بين إقليم الإنطلاق والوصول، أو ليسبب سهولة المنفذ ودرجة نشاط شبكات التهريب، ومن جهة أخرى لها نفس الأوضاع التي تعتبر من أهم الأسباب والعوامل الدافعة للهجرة¹.

¹ - عبد المالك صايش، مرجع نفسه، ص ص. 40-41.

خريطة توضح:

أبرز الطرق التي يسلكها المهاجرون

الطرق البحرية التي يسلكها المهاجرون باستخدام العبارات ————— الطرق البحرية الرئيسية
الطرق البرية الرئيسية ————— الطرق البحرية الثانوية



المصدر من الموقع الإلكتروني:

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/04/150419_italy_mediterranean_migration

خريطة توضح عبور المهاجرين غرب البلقان:



المصدر من الموقع الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2015/8/27> - على

أبواب - أوروبا - اللاجئين - والعبور

ثالثا: دول الاستقرار (Immigration countries)

دول الاستقرار أو كما يسميها البعض مناطق الهجرة الوافدة وهي الدول التي تكون المحطة الأخيرة للمهاجرين غير الشرعيين، وإن مجموعة الأسباب التاريخية والسياسية والاقتصادية تجعل من دول أوروبا الغربية هي الوجهة الأساسية لهم، ولكن عالميا الولايات المتحدة الأمريكية التي تأخذ الصدارة في استقبال المهاجرين غير الشرعيين، وذلك من خلال الإحصائيات السابقة مثلا من خلال إحصائيات عام 2000 وجود حوالي 20.5 مليون مهاجر غير شرعي بها لتليها بعد ذلك أوروبا بـ 28.5 مليون مهاجر، أما في العالم ككل يوجد حاليًا أزيد من 175 مليون مهاجر، وبحسب السنة التي قدمها المكتب الدولي للعمل والتي يتوقع من خلالها أن يكون 10 إلى 15% من المهاجرين في حالة غير شرعية، فإن عدد المهاجرين السريين يكون ما بين 17.5 إلى 26.5 مليون. غير أن هذه النسبة لا يمكن

تعميمها على الدول نظراً لاختلاف نسب المهاجرين من دولة إلى أخرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية إذا طبقنا القاعدة المذكورة نجد أن عدد المهاجرين غير الشرعيين يتراوح عددهم ما بين 2 إلى 3 مليون وفي الواقع ولكن بعد سلسلة من عمليات تسوية الوضعية وجد أن العدد يتراوح ما بين 7 إلى 8 ملايين، وأثبتت هذه العملية في أوروبا أن النسبة المذكورة لا تتعدى 4%، وتختلف حتى داخل هذه القارة من دولة إلى أخرى فقدرت في فرنسا وإسبانيا والبرتغال بـ 14%، إيطاليا واليونان 25%¹.

وإذا ما اتبعنا المعطيات السالفة الذكر، نجد أن أوروبا تأوي ما بين 2.8 إلى 4.2 مليون مهاجر غير شرعي من أصل 28.5 مليون مهاجر في أوروبا مع أن هناك تدفق سنوي إليها يصل إلى 500 ألف مهاجر غير شرعي جديد، واعتباراً أن المنطقة المتوسطة لها تقليد عريق في مجال الهجرة، لكن بفعل تغير الأوضاع الداخلية للبلدان تغيرت معها خارطة تنقلات الأشخاص، فبعدما كانت دول أوروبية عديدة مصدرة للمهاجرين أو معبر للمهاجرين اكتسبت الآن صفة دول مستقبلية لاسيما إيطاليا، إسبانيا والبرتغال، كما بدأت تعرف دول شمال إفريقيا نفس المصير خاصة الجزائر والمغرب، فمثلاً ومن خلال إحصائيات الدرك الوطني الجزائري لعامي 2000م و2004م أكثر من 2200 حالة تزوير لوثائق الإقامة وبين عامي 1992 و1999 سجل في أربعة ولايات (أدرار، تمنراست، إليزي وبشار) دخول 136368 إفريقي إلى الجزائر، كما يمكن أن يكون عددهم في المغرب أضعاف هذا الرقم ولكن يستعسر الحصول على إحصائيات دقيقة لهم في كل الدول المغاربية، وبالتالي فإنّ دول الاستقرار لاسيما المغاربية فإن مقصدهم هي الدول الأوروبية أما المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء فيحاولون الوصول إلى أوروبا مع إمكانية الإستقرار في الدول المغربية بعد تحسن وضعيتها الاقتصادية².

¹ - عبد المالك صايش، المرجع نفسه، ص.42.

² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المبحث الثاني: الأسباب الدافعة إلى الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا وانعكاساتها

المطلب الأول: الأسباب الداخلية

أولاً: الأسباب السياسية - الأمنية: إن أغلب الدول العربية تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني، وضعف المشاركة السياسية وانتشارها ظاهرة الفساد وإهدار الموارد وتعدد الحروب والنزاعات الإقليمية، فباتت الدول الأوروبية تنظر للهجرة القادمة أنها عبء عليها وذلك لأنها مرتبطة بالمسائل الأمنية، فعدم الاستقرار الناتج عن الحروب أو حركات الاضطهاد الممارسة ضد جامعات أو أفراد سواء بسبب انتماءات العرقية أو الدينية أو السياسية يعتبر من أحد الأسباب والدوافع الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من مناطق غير آمنة إلى مناطق أخرى أكثر أمناً وهو ما يسمى بـ «الهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسي»¹. وتعتبر منطقة المغرب العربي نقطة عبور رئيسة للاجئين والمهاجرين القادمين من إفريقيا وخاصة من منطقة البحيرات الكبرى، بالإضافة إلى كون هذه المنطقة مصدراً للاجئين وهذا بالنظر إلى عدم الاستقرار السياسي الذي عرفته حيث أن المعارضة السياسية وعلى رأسها الإسلاميين من المغرب، الجزائر وتونس وجدت في أوروبا ملجأً ومأوى لها. فخلال العشرية السوداء أو الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر عرفت هجرة عدد لا بأس به إلى أوروبا².

ثانياً: الأسباب الاقتصادية - الاجتماعية

يعتبر الفارق الهائل في المستوى الاقتصادي والتطور الذي تعيشه الدول الأوروبية مقارنة مع دول جنوب المتوسط من أبرز الأسباب والعوامل الدافعة بالدول النامية إلى الهجرة بطرق غير شرعية ما دامت الشرعية مستحيلة من أجل البحث عن أوضاع أفضل، فبالرغم

¹ -فايزة ختو، مرجع سابق، ص.84.

² - فايزة ختو، مرجع نفسه، ص.85.

من الموقع الجغرافي الذي تتمتع به الدول الجنوبية إلا أن التنمية بمختلف أنواعها لم تحقق إلا معدات ضعيفة من الرفاهية، فوتيرة التنمية متذبذبة في دول جنوب المتوسط، حيث عدم استقرار عوامل التنمية التي لا تزال اقتصاديات الكثير منها تعتمد أساساً على الفلاحة والتعدين فهما قطاعات لا يضمنان استقراراً للتنمية وذلك فالأول (الفلاحة) مرتبطة بالأمطار والثاني (التعدين) مرتبط بأحوال السوق الدولية. كما أن غياب الاستثمارات المنتجة قللت من مستوى النمو الاقتصادي وعمقت من الفقر والتهميش، ضف إلى ذلك قلة فرص العمل (البطالة) بشكل الثالوث القاتل لنفوس الشباب، الفقر والبؤس يعتبران من الدوافع الرئيسية إلى الهجرة غير الشرعية، حيث تعتبر تفاقم كارثة البطالة إحدى أخطر المشكلات التي تدفع الشباب إلى الانتحار الجماعي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فحسب التقارير الصادرة عن مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية، فنسبة البطالة في الدول العربية قدرت بين 15 و 20% في القرن الحادي والعشرون، كما تفيد إحصائيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن معدل البطالة في الوطن العربي وصل إلى 15% أي ما يعادل 17 مليون عاطل خلال 2008م¹.

زائد انخفاض الأجور ومستويات المعيشة تعتبر أيضاً من العوامل الدافعة إلى الهجرة بطريقة سرية مخالفة للقانون، حيث أشارت دراسة صادرة لعام 2006م عن المجلس العربي للطفولة والتنمية أنه أكثر من 80% من سكان العالم العربي يعيشون في فقر مدقع، كما أن تقريباً مليارين من البشر يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، وبالتالي فإن تدني مستوى دخل الفرد وانخفاض مستويات معيشتهم، والتباين في الأجور يعدّ كذلك من أسباب هجرة الشباب إلى الغرب حيث الحد الأدنى للأجور يفوق 3 إلى 5 مرات المستوى الموجود في دول المغرب العربي، ويعيش أكثر من 230 مليون نسمة في الدول العربية بمتوسط دخل سنوي لا يزيد عن 1500 دولار سنوياً عام 2006، ووفقاً لبيانات البنك الدولي فإن نمو

¹ -فايزة ختو، مرجع نفسه، ص.79.

نصي الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية لم يتجاوز 6.4% خلال 24 عامًا إلى جانب عامل الفقر وانعكاساته في الدول المصدرة للمهاجرين يأتي عامل توفير الفرص والإمكانيات ليعيش حياة كريمة في دول الاستقبال كمكاملة لدوافع الهجرة، فالدول المستقبلية للمهاجرين يعاني من نقص الأيدي العاملة فيها، خاصة الدول الأوروبية التي تتميز بإرتفاع معدل الشيخوخة فيها حتى أطلق عليها اسم "القارة العجوز" ولهذا فإن المهاجرين يستغلون حاجة هذه الدول للعمالة فيقومون بالهجرة إليها، لاسيما هؤلاء لديهم كل الاستعداد للحمل في جميع الميادين المتوفرة وبالأخص العمل في المجالات التي في الغالب تعرف شعوب البلاد تلك عن العمل فيها وبالتالي الباب مفتوحًا أمام المهاجر غير الشرعي والذي بطبعه يقبل الانخراط في مثل هذه المجالات، فالأسباب الاقتصادية- الاجتماعية عموماً هي تلك المتعلقة باختلاف مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي¹.

إن الأفراد ينتقلون من المنطقة حيث مستويات الدخل والشغل والظروف الاجتماعية من سكن وتعليم منخفضة إلى المناطق حيث هذه الأخيرة مرتفعة ليرتفع مستوى معيشتهم لأن الهدف من الهجرة هو ضمان فارق إيجابي بين الأجر المالية في دولة الأصل وبين الأجر في الدولة المستقبلية، وحسب الأستاذ G.p. Tapinos «فإن الهجرة هي ردّ فعل اتجاه التخلف الاقتصادي» بالإضافة إلى أن فشل السياسات الحكومية، والذي يتجسد في استمرار الحكومة للإعتماد على القطاع الخاص فقط وذلك من أجل ضمان وتوفير فرص عمل جديدة يؤدي إلى تفاقم كارثة البطالة².

ثالثاً: الأسباب الجغرافية- الديمغرافية

إنّ للعوامل الجغرافية الطبيعية أو البيئية أثر كبير في زيادة معدّلات الهجرة إلى الخارج حيث إنّ البيئة القاسية من حيث الحرارة والجفاف والكوارث الطبيعية شكل مناطق

¹ -فايزة ختو، مرجع نفسه، ص.81.

² -المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

طرد للسكان فالفيضاناث وثورات البراكين كلها عوامل ودوافع تدفع بالسكان إلى الهجرة، وقد أدت مثل هذه الأسباب وغيرها إلى ترك الأفراد أماكنهم سواءً على المستوى المحدود الضيق أو على شكل حركات جماعية، والعوامل الطبيعية تعدّ أكثر أهمية، فكثيرا ما تتعرض مناطق مختلفة لموجات كبيرة وغير متوقعة من الجفاف والذي ينعكس سلبيًا على الحياة بصفة عامة وخسائر فادحة على القطاع الزراعي بصفة خاصة¹.

فالكوارث الطبيعية تدمّر الممتلكات ومعظم المشاريع، بل وأيضا الحيوانات، وبالتالي فإن العديد من السكان يضطرون للمغادرة والانتقال والهجرة إلى دول خارجية بحثا عن مأوى آخر تتوفر فيه جُلّ ظروف العمل والاستقرار، فهذه المشاكل كلها قد أصابت 36 دولة في القارة الإفريقية وبالتحديد في منتصف الثمانينات زائد التحديات التي واجهتها بعض دول القارة الإفريقية خلال العشرين عامًا الماضية منها تحدي الجفاف، تحدي التصحر الذي ضرب أجزاء عديدة من القارة، دون نسيان عامل الأمطار وعامل السيول، أثر بشكل سلبي على معنويات دول القارة الإفريقية مما دفعهم بمغادرة أوطانهم باتجاه يؤمن لهم الأفضل².

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية

أولاً: الاستعمار الكولونيالي

لقد لعب الاستعمار الكولونيالي دورا هام في تخلف بلدان المصدر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً حيث انتزع منهم مواردهم واستحوذ عليها وحول سكانها إلى عبيد يعملون في مزارع وبيوت المستوطنين البيض بل وأبعد من ذلك شهدت بعض بلدان المصدر نظماً للعزل والتمييز العنصري، وحتى حيث خرج المستعمر تحت ضغط المقاومة الوطنية ترك ورائه من يستحوذ على ثروات تلك البلدان سواءً من المستوطنين البيض أو من عملائهم المحليين كما قام المستعمر بالبعث بالجغرافيا السياسية وبمنظومات القيم والعلاقات السياسية والاقتصادية

¹ - رشيد ساعد، مرجع سابق، ص.66.

² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

والاجتماعية على نحو أجج الصراعات السياسية والقبلية والحدودية مما أثر سلبا على التنمية في تلك البلدان¹.

ثانيا: الاستعمار الحديث

لقد مارس الغربيون بعد خروجهم من مستعمراتهم استعمار اقتصاديا لمعظم بلدان العالم وذلك بواسطة شركاتهم المتعددة الجنسيات التي تمكنت من بسط نفوذها على البلدان المتخلفة، فقتلت روح المبادرات الاستثمارية المحلية وأتت على القطاعات المنافسة للواردات وأفستت ذمم الحكام والبيروقراطيين في تلك البلدان وتحكمت في السياسات وساهم كل ذلك في كبح عملية التنمية والنهوض.

ثالثا: العولمة والمشروعية الدولية

منذ انهيار الاتحاد السوفياتي وانسجامة من دائرة التأثير الدولي والدراسات في الغرب تنبه إلى التي أتاحتها العولمة وانتهاء الحرب الباردة للبلدان المتخلفة والصناعية على السواء ليس لتحقيق معدلات نمو عالية فحسب بل ولتحقيق تنمية حقيقية وشاملة فالعولمة تفتح آفاق كبيرة لتحقيق تنمية فاعلة في البلدان المتخلفة إذا تعاملت معها على أساس كونها تسارع معدلات التدفق للسلع والخدمات ورأس المال²، والتكنولوجيا إلى المستهلك أو من الاقتصاديات القوية والصناعية إلى الاقتصاديات الضعيفة والريعية، غير أن توظيف القوى الكبرى للعولمة لمصلحتها يعطل تلك الفرص ويجعل منها مجرد سراب تستخدمه تلك القوى في حربها الباردة ضدّ القوى والبلدان الضعيفة لتقويتها بفتح حدودها أمام حياض العولمة التي تمتطيها الشركات متعددة الجنسية والقوى الاقتصادية الفاعلة الأكثر لتستحوذ على مكاسب العولمة وعليه فإن العولمة وتوظيفها من قبل المنتصرين في الحرب الباردة وما ترتب عليها من دمج الأسواق المحلية في السوق الدولية أدى إلى وضع عربة التنمية أمام الحصان

¹ - هشام صاغور، مرجع سابق، ص. 96.

² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الدافع لها في البلدان المتخلفة والتي تشكل بلدان المصدر ولا يمكن إعادة الحصان إلى وضعه الطبيعي¹.

المطلب الثالث: انعكاسات الهجرة غير الشرعية

باتت مسألة الهجرة غير الشرعية مشكلة تؤرق الدول المستقبلية لهؤلاء المهاجرين وعلى رأسها دول أوروبا التي تعتبر المقصد الأول للمهاجرين غير الشرعيين من دول شمال إفريقيا، وكذا الهجرة عبر الحدود المكسيكية- الأمريكية، ودول الخليج العربي التي تعاني من تيارات الهجرة غير الشرعية إليها وما ينجم عن ذلك من آثار سلبية على هذه الدول، مما جعل الإهتمام بظاهرة الهجرة كبير على عدّة مستويات، ففي الدول الأوروبية بدأت خطط مكافحة الهجرة غير الشرعية على أشدها لمواجهة الأعداد المتزايدة من المهاجرين والتي أصبحت تمثل خطراً كبيراً يشير نوعاً من الاستقرار بين هذه البلاد، فأخذت تصدر تشريعات مشددة لتنظيم وتحجيم الهجرة مثلما حدث في فرنسا وذلك لضمان اندماج الأسر المهجرة في المجتمع، كما اهتمت الأمم المتحدة بالمشكلة وأصدرت تقريراً خاصاً عن الهجرة الدولية والتنمية في ماي 2006م.

إلا أنّ الهجرة بصفة عامة، والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة في بدايتها كانت النظرة إليها نظرة إيجابية، حيث كانت هذه الهجرة مرغوبة من الطرفين (المصدر والمستقبل) باعتبار أن هناك استفادة للطرفين، فالدول المصدرة للهجرة تتمتع بإنتاج بشري كبير وضعف اقتصادي، والدول المستقبلية تتمتع باقتصاد قوي وفائض مالي كبير وتفتقر للأيدي العاملة، ولكن مع مرور الوقت واختلاف الظروف من عقد لآخر، بدا يظهر في أنّها (الهجرة غير الشرعية) لها انعكاسات سلبية على الطرفين².

¹ - هشام صاغو، مرجع نفسه، ص ص. 96- 97.

² - شعبان حمدي، الهجرة غير المشروعة والضرورة والحاجة. (مركز الإعلام الأمني للنشر والتوزيع: مصر، بدون سنة النشر) ص.08.

ومن الناحية الاقتصادية مثلاً: تؤخر الهجرة غير المشروعة سلباً على آليات سوق العمل حيث تؤدي إلى خلق عدم التوازن العرض والطلب وهذا نتيجة لكثرة العمالة المتسلسلة للدولة، وبالتالي انتشار العمالة العشوائية غير الضرورية وذات الإنتاجية المنخفضة وظهور سوق ظل موازية للعمالة المتسلسلة التي تقبل بأجور أقل وبشروط عمل قاسية مما يؤدي إلى ظهور نسبة مرتفعة في البطالة زائد الضغط على المرافق العامة والخدمات الأساسية وانتشار المشاريع الوهمية وتزايد جرائم غسل الأموال أما على الجانب الصحي والاجتماعي: قد تكون العمالة غير المشروعة مصدراً لنشر الأوبئة والأمراض مثل الإيدز بالإضافة فإن المهاجرين غير الشرعيين لا تتوافر لديهم الإمكانيات اللازمة لمقابلة نفاقات العلاج، وغالبيتهم لا يدخلون في منطقة التأمين الصحي.

- ظهور الأحياء العشوائية، حيث تتدنى الخدمات الضرورية وتتدهور صحة البيئة، وتنتشر مختلف الأفاق الاجتماعية كالسرقة والمخدرات والدعارة... الخ.

- دخول عادات غريبة داخل أنحاء المجتمع مع وجود قيم غير سليمة وثقافات دخيلة كالتسول، التسكع والبطالة.

- وجود مشكلات في الهوية الثقافية وتراجع المبادئ الأصلية لأبناء الدولة¹.

أما على الجانب الأمني: نتصفح دراسات تميم لعام 2004 تشير إلى أن تهريب البشر يعدّ خطراً وتهديداً على الأمن الوطني والسياسي، فقد تم زرع عملاء وعناصر مخربة وسط المهاجرين غير الشرعيين، ما أدى إلى بروز وظهور خلايا إرهابية لإحداث غلاغل ونزاعات في الدول المستقبلية، حيث تساعد الهجرة غير الشرعية على دخول أسلحة ومتفجرات ودخائر لزعة أمن الدول، كما تؤدي ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى ظهور أفكار متطرفة فأصحاب الفكر المتطرف (أولئك الذين ينتمون إلى دول معادية) يشتغلون في زعزعة أمن واستقرار الدول.

¹ - عثمان الحسن محمد نور، ياسر الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، (مركز الدراسات والبحوث للنشر والتوزيع: الرياض، بدون سنة النشر) ص ص 82-83.

- الترويج لأفكار منافية للآداب وخرق القوانين والنظم الخاصة بحماية الملكية الفكرية.
- صعوبة الاستدلال أحيانا على مرتكبي الحوادث والجرائم المخالفين للقانون، كما تقوم الهجرة غير الشرعية بتزويد العمالة بمختلف أنواع وأشكال جرائم السرقة والنصب والكسب غير المشروع، ضف إلى ذلك الهجرة غير الشرعية تكبد الدولة أعباء مادية لملاحقة واحتجاز وتفسير المخالفين¹.

¹ - عثمان الحسن، محمد نور، ياسر الكريم المبارك، مرجع نفسه، ص ص. 81-82.

المبحث الثالث: آليات الحكومة الأوروبية من أجل مواجهة الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: الآليات الأمنية - التنظيمية

أولاً: الآليات الأمنية

اعتمد الاتحاد الأوروبي على مجموعة من الآليات والإجراءات الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، حيث شدّد الاتحاد الأوروبي على ضرورة توسيع كلّ الشبكات من أجل إيقاف الظاهرة والحدّ منها نهائياً، حيث قامت الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود **فرونناكس الجهاز الدولي** الوحيد بمراقبة الحدود من أجل صد وفود وتدقق الهجرة التي تقصد بإتجاه أوروبا لقد تم إنشاء "فرونتكس" من طرف الاتحاد الأوروبي عبر مراحل عديدة إذا كانت بداية مسيرة هذه الوكالة من خلال اتفاقيتي ديلان الأولى والثانية بين عامي 2000م و2001م والتي أقرت المسؤولية بين الأطراف في ميدان اللجوء، ثم في جوان من عام 2002م أقر المجلس الأوروبي مشروع التسيير المشترك لوفود وتدقق الهجرة، انتهى إلى اعتماد برنامج لاهاي الذي تم من خلال تأطير السياسة الأوروبية لمدة خمس سنوات يقع مقر "فرونتكس" في "فيسوفي" ببولونيا، دورها كان كبير، ويظهر ذلك من خلال الميزانية المخصصة لها والتي بلغت 8،88 مليون أورو في عام 2009م و87.9 مليون أورو سنة 2010م، تمتلك "فرونتكس" 26 طائرة مروحية و22 طائرة صغيرة و113 باخرة إضافة إلى 476 شاحنة مجهزة بمعدات مكافحة الهجرة السرية، كالرادارات المتحركة¹.

- تعمل "فرونتكس" من أجل إيجاد حل لوقف ظاهرة الهجرة غير الشرعية وذلك عن طريق تنسيق التعاون بين الدول الأعضاء في المجال الأمني.

¹-خديجة بقة، مرجع سابق، ص.82.

تحليل المخاطر التي تهدد الدول الأعضاء لتمكن كل عضو بعد ذلك من الخبرة التي تكتسبها خاصة ما يتعلق بتدريب حرس الحدود، بالإضافة إلى تقديم المساعدة التقنية اللازمة وكل ما يتعلق بذلك من المعلومات التي تحصل عليها من خلال البحوث التي تقوم بها. إلا أن الجانب الأكثر أهمية بالنسبة لها يتمثل في وضعها تحت تصرف الدول الأعضاء لفرق التدخل السريع في الحالة التي يقتضي فيها ذلك.

لقد قامت "فرونتكس" بعدة عمليات منها عملية نوتيلوس سنة 2008م التي ركزت على تدفق المهاجرين بين شمال إفريقيا وإيطاليا ومالطة إلا أن هذه العملية فشلت بسبب الاختلافات في الرؤى حول المسؤولية التي تمس المهاجرين الذي تم إنقاذهم في البحر، لم تقتصر أعمال "فرونتكس" في هذه العملية بل تعاونت مع مجموعة من المنظمات الأخرى يصدره اللقاء الذي دار بين المدير التنفيذي "فرونتكس إلكايتتين" و"الأمين العام للأنتربول رونالد نوبل" في سان مارينو يوم 27 ماي 2009م، حيث وقعوا على ترتيب العمل لوضع إطار تعاون بين المؤسستين من أجل قمع الجريمة العابرة للحدود، ولاسيما أمن الحدود لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب الأشخاص والاتجار بالبشر¹.

تعتمد هذه الوكالة على التكنولوجيا من خلال مسانبتها للمفوضية الأوروبية عبر تقديم اقتراح حزمة الحدود الذكية إلى المجلس والبرلمان الأوروبي، كوسيلة لخلق أوروبا آمنة².

ثانيا: دور نشاط عمل الشرطة الأوروبية (Europol)

تم إنشاء هذه المنظمة في نوفمبر 1991، حيث تتولى هذه المنظمة تنسيق التحركات والتحقيقات التي تتم على مستوى الاتحاد الأوروبي، ودعم فرق البعث المشتركة إلا أنه ليس لها صلاحيات القيام بالأعمال التنفيذية الميدانية من قبض وتفتيش ومطاردة وغيرها، وتبقى

¹ - المرجع نفسه.الصفحة نفسها.

² - المرجع نفسه.الصفحة نفسها.

تلك من صلاحيات أجهزة الأمن الوطنية في كل بلد عضو عملاً بمبدأ السيادة، وعليه «وضعت الأوروبول شبكات تهريب المهاجرين تحت تركيزها خاصة تلك التي تشتغل في فيتنام، العراق، أفغانستان، إيران، آسيا الجنوبية وشمال إفريقيا، باستعمال الوثائق المذكورة كما أصبحت أيضاً مهتمة منذ 2010م بحالات الزواج الذي يتم بغرض الحصول على الوثائق لكن جهودها تظهر أكثر من خلال عمليات المساندة التي تقدمها، إذ في نفس السنة شاركت يوروبول ودعمت ستة عمليات متعلقة بتهريب المهاجرين أدت إلى توقيف 80 «مهرب» في عام 2011م شهرت كل من النمسا والمجر زيادة كبيرة في تدفقات الهجرة غير الشرعية عليها وبدعم من اليوروبول تم إنشاء مشروع محاربة الهجرة غير الشرعية، حيث تم القبض على 7249 مهاجراً غير شرعي عبر صربيا إلى المجر، يتضمن هذا المشروع مشاركة الاستخبارات الجنائية ذات الصلة مع اليوروبول، عن طريق استخدام البيانات أكثر منه 500 هاتف نقال، بعد ذلك تحليل تلك البيانات من أجل الكشف عن شبكات تنظيم الهجرة غير الشرعية¹.

كما قامت اليوروبول بدعم إيطاليا من خلال القيام بعرقلة لأهم شبكة تهريب المهاجرين أين دامت التحقيقات لمدة سنتين إذ تم اعتقال 26 شخصا كان التحقيق حول تهريب المواطنين الأفغان من أفغانستان عبر باكستان وإيران وتركيا، حيث تم العثور على شبكة إجرامية تنشط في كل من فرنسا وألمانيا واليونان والنرويج والسويد تقوم بتزوير وثائق الهوية الاتحاد الأوروبي².

¹ - خديجة بنتقة، مرجع نفسه، ص ص. 84-85.

² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ثالثا: دور نشاط عمل الكلية الأوروبية للشرطة (Cepol)

تم تأسيسها في سبتمبر 2005م مقرها برامشيل تهدف الكلية الأوروبية للشرطة (Cepol) إلى تقديم المساعدات في مجال تكوين الشرطة، حيث تسعى إلى تنمية وتكثيف وتوسيع قدرات أجهزة قمع الجريمة لكي تتمكن من مسايرة ومتابعة مختلف التهديدات والأخطار، حيث تركز على التهديدات التي تعني كل أعضاء الاتحاد باعتبارها جهاز تابع للإتحاد الأوروبي، تقدم إسهام فعال من خلال شبكة تعليمية إلكترونية، حيث تقدم ما أمكن من المعلومات لأجهزة مراقبة الحدود¹.

رابعا: دور نشاط عمل قوات الأوروفورس (Euro Force)

تتكون قيادة الأوروفورس من قادة القوات البرية والبحرية في كل من فرنسا وإيطاليا البرتغال وإسبانيا، تشكلت "قوات الأوروفورس" بموجب اجتماع لشبونة في ماي 1995م أين قررت الدول الأربعة إلى تشكيل هذه القوات والتي تشكلت بالفعل عام 1996م، تكونت من قوة برية تعرف بـ (Euro Force) وأخرى بحرية (Euro Mar Force) مما مكنها من التدخل براو بحرا لإعتبارات أمنية وإنسانية بفعل قرار من القيادة العامة لهذه القوات، تعمل "قوات الأوروفورس" في حماية أمن واستقرار الحدود الجنوبية لأوروبا².

خامسا: عقد أوروبا لاتفاقيات إعادة ترحيل المهاجرين وإعادتهم إلى مواطنهم

اتفاقيات ترحيل المهاجرين وإعادتهم إلى مواطنهم الأصلية هي اتفاقيات مفروضة من البلدان الأوروبية على البلدان المجاورة في جنوب المتوسط، حيث تسعى هذه البلدان الأوروبية الغربية إلى دمج هذه الاتفاقيات باتفاقيات الشراكة مع بلدان جنوب المتوسط حتى تصبح مواجهة ومحاربة الهجرة غير الشرعية من أسس وقواعد هذه الشراكة وينص هذا النوع

¹ - خديجة بنقّة، مرجع نفسه، ص.86.

² - خديجة بنقّة، مرجع نفسه، ص.86-87.

من الاتفاقيات على تعهدات متبادلة بين طرفين موقعين تتعلق بإعادة مواطنيها أو مواطني دولة ثالثة دخلوا إلى أراضي أحد الطرفين بصورة غير شرعية، من أجل ذلك بادر الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى إقناع البلدان الأصلية والدول التي يمرون عبرها بالموافقة على عقد اتفاقيات أو بنود لإعادة ترحيل المهاجرين وإعادتهم إلى مواطنهم الأصلية في إطار السياسات المتعلقة بالمساعدات الإنمائية التي تنتهجها، وإزاء المقاومة التي أبدتها بعض الدول غير المتحمسة للموافقة على إعادة ترحيل المهاجرين، لجأ الإتحاد الأوروبي إلى ما أسماه في مارس 2006م المفوض الأوروبي المعني بالقضاء والشؤون الداخلية "فرانكو فرانتيني" "رافعات" أو "جزر"¹.

وفي إطار السياسة التي إنتهجها الإتحاد الأوروبي للتوقيع على إعادة ترحيل المهاجرين إلى مواطنهم الأصلية، أو إتفاقية التعاون مع دول جنوب المتوسط، وقع الإتحاد الأوروبي "اتفاقية كوتونو" سنة 2000م، مع الدول الإفريقية وبحر الكاريبي والمحيط الهادي تمثل تاريخاً مهماً فف المادة 13 من الاتفاقية تتضمن بنداً قياسياً لإعادة ترحيل المهاجرين ينص على أن «كل دولة طرف تقبل بإعادة وإدخال أي من مواطنيها الموجودين بصورة غير قانونية في أراضي دولة طرف أخرى بناءً على طلب الدولة وبدون مزيد من الشكليات كما يفتح هذا النص المجال لإمكانية اعتماد أي من الأطراف إذا دعت الضرورة ترتيباً لإعادة إدخال مواطني دولة ثالثة أو أشخاص عديمي الجنسية» هذا وتشير اتفاقيات إعادة ترحيل المهاجرين إلى مواطنهم الأصلية العديد من الإشكالات منها ما تعلق "بالطابع السري" لهذه الاتفاقيات التي تمكنت بعض الأوساط الصحفية الأوروبية من النفاذ إليها وكشف تعارضها مع التشريعات الأوروبية المنظمة لظاهرة الهجرة.

كما تثير هذه الاتفاقيات إشكالاتاً آخر يتعلق بمراكز الحجر الأوروبية (وهي مراكز يتم فيها حجز المهاجرين غير الشرعيين في انتظار ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية)، وما تشهده

¹ - لدمية فريجة ، مرجع سابق، ص ص. 104-105.

من ممارسات تنتهك حقوق الإنسان منها ما كشفته وسائل الإعلام الفرنسية مثلا عن مراكز الحجز الفرنسي "مايوت" الذي يتسع بـ 60 مهاجرا¹.

إلا أن الصور التي عرضتها الصحافة الفرنسية تظهر أنه يضم أكثر من 100 مهاجر أغلبهم أفارقة ويتكدسون داخل غرفة قذرة ومغلقة بإحكام تنعدم فيها الشروط الصحية الملائمة وهي نفس الظروف التي تعرفها معظم مراكز الحجز الأوروبية والتي كانت محض اهتمام العديد من منظمات حقوق الإنسان والرأي العام الأوروبي والعالمية خاصة في ظل سعي المهاجرين غير الشرعيين إلى إيصال صوتهم أيا كانت الطرق، كالمظاهرة الاحتجاجية مثلا التي قادها مئات من الشباب المحتجزين في أشهر مركز حجز أوروبي يقع بإيطاليا "لمبوزا" والذي أطلق عليه "بروناردو دي ريبسي" (Bernardo de Rudeis) عبارة "غوانتموا إيطاليا" احتجاجا على ظروف إقامتهم ورفضهم لمخططات إعادتهم².

ثانيا: الآليات التنظيمية

ترغب أوروبا في الهجرة المنظمة لتلبية مختلف حاجياتها لاسيما الاقتصادية والاجتماعية، وكانت الهجرة غير الشرعية تعكس دائما سلبًا على الخيارات الأوروبية باعتبار ظاهرة الهجرة غير الشرعية حركة مخالفة للقوانين، وإقامة غير مرغوبة، لأنها ليست جزء من التخطيط أو التنظيم، إلا أن الهجرة فرضت نفسها على أوروبا ما أدى بأوروبا في التفكير لإيجاد حلول المكافحة الظاهرة، فقامت بتطوير آليات لإدارة شؤون المهاجرين غير الشرعيين المرتقب وصولهم وفي إطار الآلية التنظيمية هناك: نظام شنغن، نظام الرقابة على الحدود الخارجية في إطار نظام شنغن.

¹ - لدمية فريجة ، مرجع نفسه، ص.118.

² - المرجع نفسه، الصفة نفسها.

نظام شنغن:

يندرج إتفاق شنغن ضمن التعاون بين حكومات الدول الأوروبية، تم إبرام إتفاق شنغن الأولى في 14 جوان 1985، ودخل حيز التنفيذ عام 1995 من قبل دول البنيلكوس (هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ، وألمانيا وفرنسا).

كانت إتفاقية شنغن بمثابة المرتكز الثاني في المشروع الأوروبي الحالم بتحقيق الوحدة الكاملة حيث تم فيها الإتفاق على سياسات أمنية مشتركة وإزالة الحدود بينها بشكل تدريجي والهدف الأساسي من الإتفاقية في تسهيل هذه الدول للرعايا حرية التنقل للبضائع والخدمات داخل رقعة الحدود الداخلية لفضاء شنغن¹.

ومع التعقيدات التي طرحتها نهاية الحرب الباردة كتفكك الاتحاد السوفياتي وظهور تهديدات أمنية جديدة كالهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، كلها معطيات أمنية جديدة دفعت الاتحاد الأوروبي لإعتماد اتفاق مكمل لإتفاق شنغن يدعى بالاتفاق الإضافي لشنغن في 19 جوان 1990 تضم 26 بلدًا، وعليه نصت الاتفاقية على عدد من التدابير منها:

- إلغاء التفتيش على هويات الأشخاص على الحدود الداخلية.
- تعزيز التعاون بين أجهزة الشرطة بما في ذلك حقوق المراقبة عبر الحدود والمطارات زائد تعزيز التعاون القضائي من خلال نظام تسليم المجرمين وسرعة تنفيذ الأحكام الجنائية، بالإضافة إلى إنشاء نظام معلومات شنغن وتطويره.

تناول إتفاق الحدود شنغن الحدود الأمنية للإتحاد الأوروبي بما فيها الحدود الداخلية والحدود الخارجية ذلك للتعرف برعايا الدول المنتمية وغير المنتمية لفضاء شنغن كما أقرّ إتفاق شنغن بمجموعة من الإجراءات الإضافية التعويضية وذلك بهدف إلغاء الحدود بين الدول المنتمية للقضاء وعدم فرض أي نظام رقابة معين وبالتالي إعفاء رعايا هذه الدول من

¹-خديجة بقة، مرجع سابق، ص.78.

كل الشروط المتعلقة بحياسة تأشيرة سفر أو غيرها من الوثائق... إلا أنه تكون الرقابة صارمة عندما يتعلق الأمر بالحدود الخارجية الذي لا ينتمي لدولة من دول (فضاء شنغن)¹. فرضت اتفاقية شنغن شروط العبور القانوني للحدود الخارجية لدول أعضاء الاتحاد الأوروبي. كما قامت بوضع تدابير متمثلة في العقوبات في حالة العبور غير القانوني للحدود الخارجية للدول الاتحاد وهذا تبعاً للمادة 3 من الفقرة الأولى من المعاهدة: «لا يمكن عبور الحدود الخارجية إلا في نقاط عبور معينة في ساعات محددة» ويبقى العبور للحدود الخارجية للدول المتعاقدة في إطار شنغن خاضعا لمراقبة شديدة قائمة على المبادئ المشتركة بين الدول الأوروبية وتقوم السلطات الأمنية الوطنية بتحديد هوية كل الأجانب الذين يدخلون أو يغادرون إقليم هذه الدول.

كما تناول اتفاق شنغن حرية التنقل ومفهوم الأمن فهده الأساسي هو محاربة الظواهر التي تخل باستقرار الدول الأوروبية ومن أبرزها ظاهرة الهجرة غير الشرعية وعليه إتخذ اتفاق شنغن إجراءات عديدة في هذا المجال منها فتح نقاط عبور حدودية في مواقيت محددة كحالة عدم احترام هذه التعليمات يعرض الأشخاص إلى عقوبات.

يسمح بعض الأشخاص الذين يودون السفر إلى دولة من دول فضاء شنغن الأخذ في الحساب الظروف الإنسانية لهؤلاء الأشخاص من أجل تسهيل حرية التنقل لرعايا الدول الأجنبية والتي تنتمي إلى فضاء شنغن بالإقامة في دولة من الدول المتعاقدة وفي إطار اتفاقية شنغن يستلزم أن تمنح له الدولة المستقبلة تسريحا يدعى بوثيقة السفر لعبور باقي الأقاليم لفترة أقصاها 3 أشهر².

وفي مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية أقرت المادة السابعة من نص الاتفاقية الأولى 1985 «يجب على الأطراف أن تسعى لتقريب سياسات التأشيرات في أقرب وقت ممكن من أجل تجنب الآثار السلبية في مجال الهجرة والأمن التي قد تنجم عن تخفيف

¹ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

² - خديجة بقة، مرجع نفسه، ص.79.

الضوابط على الحدود المشتركة، ولا يجوز لهم أن تتخذ، إذ كان ذلك ممكناً قبل 1 يناير 1986، ما يلزم من خطوات من أجل تطبيق إجراءاتها لمسألة التأشيرات والقبول في هذه الأراضي مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة ضمان حماية كامل أراضي الدول الخمس ضد الهجرة غير الشرعية والأنشطة التي يمكن أن تعرض الأمن للخطر»¹.

المطلب الثاني: الآليات السياسية

بالرغم من أهمية الآليات الأمنية والتنظيمية في مواجهة الهجرة غير الشرعية إلا أن الآليات السياسية كانت ضرورية للحدّ من مخاطر الظاهرة (الهجرة غير الشرعية) وتتمثل هذه الآليات السياسية في مبادرة 5+5، الهجرة واللجوء.

يعتبر منتدى حوار 5+5 مسار تعاون بين بلدان غرب حوض البحر الأبيض المتوسط وتتمثل انطلاقة المنتدى في اجتماع وزاري المنعقد بروما يوم 10 أكتوبر سنة 1990 والذي صدر عنه إعلان روما التأسيسي وضمت هذه المبادرة عشرة دول أطراف منها دول مغربية التي تمثل الضفة الجنوبية لغرب المتوسط وهي: تونس، الجزائر، المغرب موريتانيا، ليبيا والخمس دول أوروبية التي تمثل الضفة الشمالية لغرب المتوسط وهي: إسبانيا البرتغال، فرنسا، إيطاليا، مالطا، وعرف مسار التعاون في منطقة غرب حوض البحر الأبيض المتوسط المعروف بمنتدى 5+5 مراحل عدة منذ نشأته، ويعتبر هذا المسار عن محاولات التنسيق والحوار ما بين دول غرب المنطقة ودراسة المسائل المتعلقة بالهجرة حيث انعقدت ندوة وزارية جهوية حول الهجرة في غرب المتوسط يومي 16 و17 أكتوبر 2002 بتونس، وقد انبثق عنها إعلان تونس حول الحوار في مسائل الهجرة، وقد دعي المشاركون في هذا الاجتماع إلى دوم الحوار والتعاون المتوازن والشامل بين دولهم في مسائل الهجرة

¹ - خديجة بتيقة، مرجع نفسه، ص.80.

وخاصة فيما يتعلق بمسائل الهجرة غير القانونية والهجرة والتزامات المهاجرين وإندماجهم وتنقل الأشخاص¹.

بالإضافة يعتبر الميثاق الأوروبي حول اللجوء "التزاما سياسيا" للاتحاد الأوروبي وللدول الأعضاء من اجل بناء سياسة أوروبية مشتركة حول الهجرة و اللجوء و كترجمة لتشكيل قناعة أوروبية مفادها أن الهجرة أصبحت جزءا مكونا من العلاقات الدولية عامة ولعلاقات الاتحاد الأوروبي الخارجية خاصة، مع مراعاة ما تمثله الظاهرة من تحدٍ وما تمنحه من فرص حيث يسعى هذا الميثاق إلى وضع سياسة عادلة وفعالة ومنسجمة في التعامل مع التحديات التي تفرضها الهجرة والفرص الايجابية التي تصاحبها، حيث تبنت الدول الأوروبية بإقامة مشروع ميثاق الهجرة وتعتبر فرنسا أول من تقدم بهذا المشروع في 7-7-2008 وتمت المصادقة عليه من طرف رؤساء حكومات الدول الأطراف في دورة المجلس الأوروبي في 15/16 أكتوبر 2008، يهتم بالهجرة القانونية والتحكم فيها ومحاربة الهجرة غير القانونية و القضاء عليها¹.

المطلب الثالث: آلية التعاون دور سياسة الجوار الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية

تنبثق سياسة الجوار الأوروبي عن المؤسسات الأوروبية الناتجة عن المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة حيث يعود تاريخها إلى نشر المفوضية الأوروبية في مارس 2003 الوثيقة الرسمية الموسومة بـ «أوروبا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق ودول الجنوب».

فالإستراتيجية الأوروبية للأمن عام 2003 تطالب دول الجوار المباشر للإتحاد الأوروبي بإطلاق تجمع "بلدان الحكم الرشيد" على اعتبار أنّ انخراط الجيران في النزاعات

¹ - رتيبة برد، الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة : كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008 - 2009)، ص ص. 161- 166.

العنيفة، إضافة إلى الدول الضعيفة، حيث تنتشر الجريمة المنظمة والمجتمعات الفاشلة حيث النمو الديمغرافي الانفجاري على حدود أوروبا فكل ذلك يخلق لدول الاتحاد الأوروبي الكثير من المشكلات¹.

بحلول سنة 2004 أخذت سياسة الجوار منطلق جديد، حيث التوسع بعشرة بلدان في شرق ووسط أوروبا "بلدان البيكو والجزيرتين المتوسطيتين قبرص ومالطا"، حيث تحديد هدف هذه العلاقات المميّزة مع البلدان المجاورة بإقامة فضاء مزدهر مؤسس على قيم الاتحاد يتميز بعلاقاته المتينة والسلمية القائمة على التعاون.

يقوم التصور الرئيسي لسياسة الجوار الأوروبي في المقام الأول على توفير إطار شراكة معزز مع البلدان الواقعة شرقي الحدود الأوروبية الجديدة التي نتجت عن توسع الاتحاد الأوروبي سنة 2004، وذلك بهدف منع بزوغ حدود جديدة، وعلى اعتبار ضعف الشراكة الأورومتوسطية، فقد تم توسيع سياسة الجوار لتشمل البلدان المنضوية تحت هذه الشراكة والهدف من هذه الأخيرة هو إنشاء منطقة استقرار وأمن وإزدهار شركة تتمتع بقدر عالي من التعاون الاقتصادي والتكامل السياسي².

وفيما يتعلق بالهجرة فقد أشارت اللجنة الأوروبية سنة 2003 أنه «ينبغي للاتحاد أن يدعم الجهود التي تبذلها الدول المجاورة لمكافحة الهجرة غير الشرعية وإنشاء آليات فعّالة في حالة العودة ولاسيما بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين العابرين».

وعليه أشارت الخطة الإستراتيجية لعام 2004 إلى أنه: «يمكن أن تعطي أولويته أيضا للتعاون فيما يتعلق بالهجرة واللجوء»، فسياسة الجوار الأوروبية تنطلق من مبدأ أن البلدان لا تتطور بنفس السرعة حيث تكمن الفوارق في الوضع الاقتصادي السياسي، الاجتماعي والثقافي لكل بلد ويقترح الاتحاد الأوروبي إحكام الشراكة بناءً على طلب الشركاء

¹ - لدمية فريجة، مرجع سابق، صص. 124-125.

² - رشيد ساعد، مرجع سابق، ص. 127.

² - رشيد ساعد، مرجع نفسه، ص. 128.

فإذا رغب الشريك بالتقدم سريعاً في عمليات الإصلاح فتكون العلاقة أكثر رخاوة والشراكة ذات متطلبات أقل وأكثر عمومية.

إن خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية تساعد على إقامة الحوار وترسيخ التعاون حول القضايا المتعلقة بالهجرة واللجوء السياسي، وهذا باعتبار أن الهجرة أصبحت تحدياً مشتركاً للاتحاد الأوروبي وشركائه من دول البحر الأبيض المتوسط خاصة دول شمال إفريقيا قد أصبحوا دول "ترانزيت" للمهاجرين من دول إفريقيا دون الصحراء ومن آسيا على حدود أوروبا¹.

وجدوا هؤلاء المهاجرين أنهم يواجهون نفس المشكلات التي ظلّ الاتحاد الأوروبي يحاول التعامل معها لمدة عقدين وهي: كيفية التعامل مع تدفقات المهاجرين مع احترام الحقوق الأساسية للبشر وعلى الأخص حقهم في طلب اللجوء السياسي في حالة الوفاء بشروط الحصول على الحماية الدولية وكيفية التعامل مع المهاجرين المخالفين لقواعد الهجرة بطريقة إنسانية مع تنظيم عودتهم إلى بلدانهم الأصلية وجعل عودتهم عودة مستديمة وذلك من أجل عدم تشجيع هؤلاء على الإقدام على محاولة أخرى للهجرة غير الشرعية وكيفية تحسين إدارة الحدود وكيفية التعامل مع هؤلاء المهاجرين الذين يقطنون بشكل شرعي في أقاليم تلك البلاد وكيفية التعامل مع الدول الأخرى لتكون هناك إدارة أفضل للهجرة الدولية.

وفي نفس الوقت فإن أغلبية دول البحر الأبيض المتوسط تبقى دول منشأة للمهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي، وعليه يجب أن يغطي الحوار بين تلك الدول والاتحاد الأوروبي كيفية معاملة المهاجرين الشرعيين من تلك الدول في الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي أي بعبارة أخرى معرفة حقوقهم وكيف ينبغي أن يقوم الاتحاد الأوروبي ودوله بوضع سياسات التكامل².

¹ - رشيد ساعد، مرجع نفسه، ص. 137.

² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

تسمح سياسة الجوار الأوروبية بوضع نظام إدارة مشتركة للحدود والذي يركز على المراقبة الخارجية لدخول المهاجرين للاتحاد الأوروبي وعلى بناء مناطق انتظار خارج حدود شنغن عندما ترغب الدولة الشريكة بذلك وتقبله¹.

¹ - رشيد ساعد، مرجع نفسه، ص.138.

المبحث الرابع: تيار اليمين المتطرف في أوروبا ومدى تأثيره بالهجرة والهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: تعريف تيار اليمين الأوروبي المتطرف

لقد كان صعود اليمين المتطرف في بعض البلدان أدى إلى تخوف المهاجرين والمواطنون من أصول أجنبية في بعض دول الإتحاد الأوروبي، وتأثير ذلك على وضعهم في بلدان مثل بريطانيا وفرنسا وهولندا، بحيث باتت الهجرة الشغل الشاغل لليمين المتطرف. ومنه يمكن تعريف اليمين المتطرف على أنه: «مجموعة من الحركات والتنظيمات والأحزاب السياسية، تدافع عن الأفكار والقيم الرجعية في جميع المجالات السياسية الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، وهي تركز على النزعة الوطنية، والأفكار والمفاهيم المحافظة والتقليدية، مدفوعة إلى أقصى الحدود أو على إيديولوجيات فاشية»¹.

اليمين المتطرف مصطلح سياسي يطلق على التيارات والأحزاب السياسية لوصف موقعها ضمن محيطها السياسي ويطلق المراقبون السياسيون هذا المصطلح على الكتل الأحزاب السياسية التي لا يمكن اعتبارها من ضمن جماعات اليمين السياسية التقليدية التي تدعو إلى حماية التقاليد والأعراف داخل المجتمع ويكمن الاختلاف الوحيد بين جماعات اليمين التقليدية أو المعتدلة وبين المتطرفة أنّ الأخيرة تدعو إلى التدخل القسري واستخدام العنف واستعمال السلاح لفرض التقاليد والقيم ولذلك عادة ما ترفض تلك التيارات هذا النعت لأنها تزعم أنها تمثل الاتجاه العام وتنقل صوت الأغلبية².

¹ - جيلالي بشلاغم، العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف 2002 - 2010، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010)، ص.106.

² - يمين متطرف، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، على الموقع الإلكتروني : <https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D9%> : 8A% D9% %85% بتاريخ الاطلاع: (2016/07/09).

اليمين المتطرف هو الإيمان بأنّ البشر ليسوا سواسية وأنّما هم مقسّمون إلى جماعات بعضها أفضل من بعض، وتبدوا أبرز صور هذا التفضيل والتقسيم من وجهة النظر تلك في الناحية العرقية، وتتعدد أمثلة الكيانات التي تبنت من المفهوم، لكن ربما كان أبرزها جماعة "كوكلاس كلان" الأمريكية (منذ سبعينات القرن التاسع عشر حتى ستينات القرن العشرين القائلة بتفوق العرق الأبيض والأنغلو سكوني تحديداً)، ووصلت إلى إحراق مواطنيها السود أحياء لأنهم ر ينتمون إلى هذا العرق¹.

المطلب الثاني: جذور مراحل تطور اليمين المتطرف الأوروبي

يجد اليمين الأوروبي المتطرف جذوره في فرنسا عندما انبثق في رد فعل معاكس لثورتها الشهيرة عام 1789-1799، فقد وجد المنتفعون من النظام الملكي أنهم في مهب رياح لا تبقي ولا تذر، وكان طبيعياً أن ينتظموا في تيار معاكس سعياً وراء ثورة تستعيد التاج ووطنته الأرستقراطية أن هذين فقط في نظرهم كانا الجهة التي يمكن أن يؤول إليها الحكم مقابل «العاهة والفلاحين الذين خُلقوا لكي يحكموا»، وإذا كانت الثورة الفرنسية قد قضت على الملكية فهي حتما لم تقض على مبادئ ذلك اليمين، ولا حقا صار هذا الوصف ينطبق على كل جماعة ترفض تغيير القديم السائد، وتقييم بناءها على أسس التمييز العرقي أو الديني أو الوطني أو الاجتماعي أو غير ذلك.

من الناحية الأكاديمية، حدّد علماء السياسة ثلاث مراحل معيّنة مرّ بها اليمين الأوروبي المتطرف نهاية الحرب العالمية الثانية².

¹ - أحمد صلاح حسين، "بعد انحسار شبه كامل في أوروبا اليمين المتطرف يجد أسبابا ليعود"، مجلة آفاق المستقبل، ع17 (مارس 2013)، ص.22. من الموقع الإلكتروني:

www.ecssr.com/ecssr/17/22-23-issue-17.pdf

/ ecssr-docdata-pro-en/resources/pdf/AfaqAlmustaqbal/afaq- 2013/ Afaq- issue-

تاريخ الإطلاع : 2016/10/09.

²-المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المرحلة الأولى: نهاية الحرب العالمية الثانية حتى منتصف الخمسينات من القرن الماضي وهذه هي المدة التي إنعسر فيها، أكثر اليمين المتطرف بصفته خارجًا من منعطف النازية المهزومة، ولهذا صار نضاله مكرسا بأكمله لمجرد البقاء، لأن مشاركته في العملية السياسية لم تكن واردة أصلاً.

المرحلة الثانية: منتصف الخمسينات حتى نهاية السبعينات شهدت هذه الفترة احتجاج شعبي على سياسات الأحزاب الرئيسية وتباطؤها في تعميق الإزدهار الموعود بعد الحرب الشاملة. وفي هذه الحقبة استغلت أحزاب اليمين المتطرف هذا التملل العام، وحققت نجاحات انتخابية نسبية بفضل نقرها على وتر «النخبة السياسية عدو الإرادة الشعبية» وإشاعتها بين الناس إحساسا بأن الأحزاب الرئيسية تسعى إلى السلطة بوعد رفاهية الشعب¹.

المرحلة الثانية: منذ الثمانينات، وهي المرحلة التي بدأ يلتفت فيها اليمين المتطرف إلى تزايد عدد المهاجرين إلى أوروبا، ويزرع الخوف في نفوس أهلها من أن ثقافتهم (بالمعنى الواسع للكلمة) صارت عرضة لخطر متعاطم، وهذه المرحلة الثالثة هي التي تهمنا كونها الوضع الراهن².

المطلب الثالث: دوافع صعود اليمين المتطرف الأوروبي

هناك مجموعة من العوامل والدوافع أدت إلى صعود موجة اليمين المتطرف في أوروبا، ومن أهم الأسباب والدوافع لصعود اليمين المتطرف في أوروبا وأكثرها حضورها هي قضية المهاجرين واللاجئين الذين يتدفقون إلى أوروبا سواء بطريقة قانونية أو غير قانونية بحيث ارتفعت وتزاحمت أعدادهم بشكل كبير جدا بسبب الظروف المحيطة بأوروبا، حيث يشكل المهاجرين ضغطا كبيرا على المجتمع الأوروبي سواء من الناحية الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية، لاسيما في ظل الأحداث الصادمة مثل الاعتداءات والهجمات

¹ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

² - أحمد صلاح حسين، مرجع نفسه، ص ص. 22-23.

والتفجيرات التي شهدتها الدول الأوروبية خاصة فرنسا فانتشار فكرة الإرهاب على مستوى العالم يدعم قبول الفكر اليميني المتطرف بين قادة الرأي العام الأوروبي فلا شك أن انتشار فكرة "داعش" الذي يثير تخوفات كبيرة لدى الرأي العام الأوروبي حول مدى وجود الثقة في قدرة المجتمعات المفتوحة والحرّة على حماية مواطنيها، وهو ما يسمح لقوى اليمين المتطرف بإثارة الشكوك حول جدوى آليات الدفاع لدى الحكومات الأوروبية، خاصة بعد تعرض المدن الأوروبية لعمليات إرهابية مثلما حدث في باريس، وتساعد الإسلاموفوبيا وتخوفات كبيرة من إنتشار الدين الإسلامي في أوروبا، ما جعل اليمين المتطرف يكسب قاعدة جماهيرية بالقول أنّ الإسلام متبعيه هم التهديد الأساسي لقيم أوروبا¹.

كما ساهمت الأزمة المالية 2008 في صعود تيار اليمين المتطرف، حيث اغتتم هذا الأخير فرصة عدم نجاح السياسة الأوروبية في إطار ما يعرف بالإصلاح الاقتصادي، ما أدى بأوروبا إلى البحث عن اليد العاملة، والحاجة إلى اليد العاملة تجلب لأوروبا وفد كبير من الأجانب بطرق مختلفة منها الشرعية وغير الشرعية، فقد سجل الاتحاد الأوروبي في نهاية 2014 معدلات نمو اقتصادي لم تتجاوز 1.3 من العديد من دوله، ما أعطى حافز كبير لصعود الصين المتطرف وبمعدلات هائلة على ضوء هذا الحدث².

المطلب الرابع: مواقف اليمين الأوروبي المتطرف من الهجرة

تتمتع الأحزاب اليمينية المتطرفة في أسس مشتركة وهي: القومية أو الإنتماء للوطن (Patriotism) العداة للأجنبي (Xenophobia)، حفظ القانون والنظام، والنظرة الشوفية للرفاهية (Welfare chauvinism)، حيث يجب على الدولة أن تضمن من خلال سياستها الاجتماعية رفاهية أفراد الأمة دون الأجانب.

¹ - جريدة الوطن، "مؤشرات وأسباب صعود اليمين المتطرف"، من الموقع الإلكتروني:

www.alwatannewspaper.ar/?P4230، تاريخ الإطلاع: (2016-10-2)

² - يسرا الشرقاوي، صعود اليمين المتطرف في أوروبا، من الموقع الإلكتروني:

www.ressmideast.org/Article/3372/، تاريخ الإطلاع: (2016-10-01).

فلقد كان موضوع الهجرة الشغل الشاغل في برامج اليمين الأوروبي المتطرف، حيث يطلق عليه أحزاب ضد الهجرة (Anti immigration partie)، قد تختلف هذه الأحزاب في الأولويات ولكن موقفها تجاه الهجرة مشترك فهدفها الوحيد الحدّ من الهجرة وعلى المهاجرين حيث نرى المهاجرين في أربع صور مختلفة، كتهديد للهوية الإثنية- وطنية، كسب رئيسي للبطالة وللجريمة ومظاهر أخرى للأمن الاجتماعي وكمستغلين لما توفره دولة الرفاه، وهذا ما يؤكد الواقع، بحيث أكدت دراسة مقارنة في نتائج سببه أحزاب يمينية سنتي 1994/ 1999 أنّ العامل المرجح في التصويت لمصلحة هذه الأحزاب هو موقفها من سياسات الهجرة ودعوتها لتقييدها¹.

وترى أحزاب اليمين المتطرف أن الهوية الأوروبية محل تهديد من قبل أولئك المسلمين، حيث استعملت الجبهة الوطنية بزعامة (مارين لوبان) في الانتخابات، مصطلح الإسلاموفوبيا للتخويف من الإسلام والمسلمين.

كما وصف الحزب النمساوي اليميني الشعبي أن الإسلام هو "العدو الأول" للأمة النمساوية، ولأوروبا والعالم أجمع.

ودعا الحزب الدنماركي التنفيذي إلى إيجاد "منطقة حرة للمسلمين" وحذر من أسلمة أوروبا.

أيضا دعا (أومبر توبوسي) زعيم حزب - ليغانورد- الإيطالي أن: الإسلام أكبر مصدر لتهديد الثقافة الأوروبية، ودعا إلى ضرورة الدفاع عن النصرانية الأوروبية.

أما حزب الشعب الهولندي (حيزت فلدرس): فقارن الإسلام بالفاشية والقرآن بكتاب هتلر كفاحي، واعتبر المسلمين متخلفين، لذا يتوجب منع الهجرة من البلدان الإسلامية نحو هولندا.

¹ - رابح زغنونى، الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا- مقارنة سوسيو ثقافية، ص ص 122- 125، على الموقع الإلكتروني: - 421 - www.caus.org/bdf/emagazine_articles/mustaqbal - rabahzaghouni.pdf

ويرى الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني (ثيلوسارازين) أن: المهاجرين المسلمين يجعلون ألمانيا أغنى وأفقر، لأنهم جنينيا أقل ذكاء، ولأنهم يزاحمون الألمان في الاستفادة من الموارد الاقتصادية¹.

وعلى هذا المنطق فإن كل أحزاب اليمين المتطرف الأوروبي معادية للهجرة وللمسلمين وأن المسلمين هم السبب في ظهور مختلف المخاطر على أوروبا وبالتالي ظلت تساهم في القضاء على الظاهرة بمختلف السبل.

¹ - رايح زغوني، مرجع نفسه، ص. 127.

استنتاجات الفصل

- لقد توصلت من خلال دراستي لهذا الفصل الى استنتاج ما يلي:
- شهدت أوروبا موجة من المهاجرين في كل مناطقها من بلدان مختلفة خاصة من البلدان المغاربية، بأعداد هائلة بحثا عن أوضاع أفضل.
 - إنّ الأحداث التي عاشتها دول جنوب المتوسط خاصة بعد أحداث الربيع العربي وفشل أنظمة الحكم دفع بشعوبها إلى التوجه نحو الشمال بهدف تغيير أوضاعهم وتحسينها.
 - إنّ تدفق المهاجرين إلى المناطق الأوروبية أثر بشكل خطير على أوروبا، بحيث شهدت أحداث خطيرة وهجمات وتفجيرات خاصة بفرنسا، ما جعل الإتحاد الأوروبي يفكر في كيفية التعامل مع موجة الأحداث الخطيرة، فافتعل جهاز "فرونكس" الذي يعتبر من أبرز الأجهزة التي تعمل على مراقبة الحدود، إلى جانب ذلك تنظيم منظمات عمل في إطار "نظام شنغن".
 - كما فتحت أوروبا أبواب الشراكة مع الجنوب في إطار "الشراكة الأورومتوسطية" التي أعطت استجابة كبيرة لمصلحة الدول الشمالية، وباعت بالفشل نتيجة انتهاج أوروبا لفكرة الاستفادة من الجنوب والبقاء من اجل السيطرة عليه.
 - تعتبر الهجرة غير الشرعية الدافع الرئيسي لصعود وتصاعد اليمين المتطرف، فكلّ توجهاته السياسية ضدّ الهجرة بكلّ أشكالها وأنواعها وأهدافها.

الفصل الثاني

تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في فرنسا
وتأثيرها على تصاعد اليمين المتطرف الفرنسي

الفصل الثاني: تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في فرنسا وتأثيرها على تصاعد اليمين المتطرف الفرنسي

تمهيد

إن أوروبا وبكل ما تمتعه من ثروات وخيرات هائلة في كل ميادينها النشيطة الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية والثقافية، دفع بدول الضفة الجنوبية لاسيما دول المغرب بالتوجه نحو الشمال المتقدم والمفعم بجميع مستويات العيش الملائمة، لتوفيرها ما تكتسبها في ضفتها الجنوبية مثل تذبذب المستوى المعيشي والصحي والتعليمي فأغلبية دول الضفة الجنوبية في حروب وأزمات خاصة بعد ثورات الربيع العربي عام 2011، وما صاحبه من خطورة كبيرة على واقع تلك الدول مثل: تونس، ليبيا، مصر.... وعلى أوضاعها الاجتماعية المزمنة، والاقتصادية المتقشفة، وأنظمة الحكم الاستبدادية، ما جعل هذه الدول التوجه مباشرة نحو الضفة الشمالية عن طريق البر أو البحر أو الجو بطريقة قانونية أو غير قانونية، بحثا عن أوضاع جيدة ومستقرة تخدم مصالح شعوب الدول الجنوبية.

فكان التوجه نحو فرنسا الحلّ الملائم في حسابان شعوب الضفة الجنوبية، فكانت فرنسا مركزا للمهاجرين الأجانب، حيث الزيادة المرتفعة والمستمرة للهجرة.

إلا أنّ هذه الأخيرة (الهجرة) لا تخدم المصالح الفرنسية عامة والسياسة الفرنسية خاصة، بحيث فرنسا وفي ظل سياستها الخارجية تعمل وفق مبادئ الأمم المتحدة كاحترام حقوق الإنسان، احترام قانون دولة القانون، التعاون وحفظ السلام على الرغم من هذا فرنسا عرفت هجرة قوية وتدفق مستمر للمهاجرين في كلّ مناطقها، ما جعل الحكومة الفرنسية تقتل آلية التعاون ومساعدة المهاجرين بالعودة إلى مواطنهم الأصلية، إلا أنّ هذا لم يثمر فالهجرة ظاهرة متطورة ومستمرة أم تتمكن سياسية الاتحاد الأوروبي من مواجهتها.

وأصبحت السياسة الفرنسية تحت ضغوط الهجرة وبالتالي ظهور سياسات وتوجهات أخرى داخل السياسة الفرنسية منها التيارات اليمينية المتطرفة بكلّ أنواعها المختلفة منها: الجبهة الوطنية بزعامة "le front national" "ماري لوبان" بعده تولت "ماري لوبان" ابنة الزعيم

الفصل الثاني: تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في فرنسا وتأثيرها على تصاعد اليمين المتطرف الفرنسي

"لوبان" رئاسة الحزب، وحزب الحرب من أجل فرنسا، وحزب شباب- هوية، دون نسيان الحزب الجمهوري بزعامة "ساركوزي نيكولا"، وكلّ هذه التيارات المختلفة في الإسم لكن محتواها هو سنساوي بحيث كلّها معادية للهجرة والطائفة الإسلام.

وللتفصيل في كلّ هذه المعطيات تمت دراسة الفصل على النحو الآتي:

المبحث الأول: دور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الضغط على السياسة الفرنسية

المطلب الأول: تاريخ بداية الهجرة إلى فرنسا وبداية تطورها.

إن الجذور الأولى في بناء أول سياسة للهجرة في فرنسا مرتبط بالإعلان عن حقوق الإنسان في سنة 1789 والتي انبثقت عن قيام الثورة الفرنسية، وأيضاً بالتوافق مع المفاهيم الجديدة التي أفرزتها الثورة الفرنسية مثل الجمهورية العلمانية والمواطنة، كلها عوامل وأسباب أدت إلى فتح أبواب أمام الهجرة بشكل كبير، فتاريخ سياسة الهجرة الفرنسية مرتبطة بالتاريخ الفرنسي نفسه.

ويعتبر قانون الهجرة لسنة 1889 أول خطوة عملية في فرنسا الذي تمثل في تجنيس أبناء المهاجرين والمولودين في فرنسا، فالقانون يعطي الحق لأبناء المهاجرين في الحصول على الجنسية بغض النظر عن الأصل والعرق والثقافة إبان الحرب العالمية الأولى عملت فرنسا على إصدار بطاقة التعريف الوطنية، والتي كانت عبارة عن آلية بيروقراطية لمراقبة حركة الهجرة، أيضاً قامت السلطات الفرنسية بإنشاء عدة منظمات لتنظيم جلب اليد العاملة بسبب تأثير قوة اقتصادها، والاستفادة من اليد العاملة من أجل إعادة بناء اقتصادها¹.

عرفت سياسة الهجرة في فرنسا سنة 1927 تطور آخر تمثل في قانون التجنيس الذي عملت من أجله الحكومة الفرنسية بتحرير ما يسهل عملية تجنيس المهاجرين الفارين من النازية والفاشية في ألمانيا وإيطاليا وغيرها من الدول الأوروبية التي عرفت أنظمة استبدادية. خلال سقوط فرنسا على يد ألمانيا النازية، شهدت فرنسا مرحلة خاصة منها جري اليهود أين عملت حكومة فيشي المتحالفة مع الألمان بسحب الجنسية من اليهود.

¹ - خديجة بنقعة، مرجع سابق، ص. 70.

الفصل الثاني: تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في فرنسا وتأثيرها على تصاعد اليمين

المتطرف الفرنسي

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وخروج فرنسا من المرحلة السوداء، تمكنت الحكومة الفرنسية من العودة وإتخاذ السياسة الخاصة بالمهاجرين، وانتهاج سياسة تهدف إلى إعادة بناء ما دمر من جيل الشعب الفرنسي، مما أجبرها (فرنسا) إلى اللجوء إلى اليد العاملة المهاجرة لسد النقص والتعويض¹.

قررت السلطات الفرنسية وقف الهجرة في منتصف الستينات وإتخاذ مجموعة القوانين المتعلقة بالأجانب المقيمين بصفة غير شرعية فوق ترابها وقوانين أخرى تنظيمية متعلقة بالمقيمين الشرعيين لنظهر بعد ذلك جملة من التناقضات لتحتل الهجرة مكانا بارزا في النقاش السياسي الفرنسي، وعنصر أساسيا في خطابات اليمين المتطرف التونسي الفرنسي (لوبان).

ومن بين تلك القوانين قانون (Bonnet) الذي جاء في 10 جانفي 1980 المنظم لشروط الدخول والإقامة وإجراءات الإبعاد².

قانون ساركوزي: لقد صدر هذا القانون في 26 نوفمبر 2003 تميز بطبيعة القمعية لمخالف قانون الدخول والإقامة الغير الشرعية، عمل هذا القانون على تدبير قمع الهجرة غير القانونية، وذلك بإلغاء حقوق المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين على الأراضي الفرنسية، وإذا كان المهاجر المقيم يعادل الحد الأدنى الشهري للأجور 1250 يورو وإقامته في سكن ملائم ومعرفته للغة الفرنسية مسبقا ومعرفة قيم الجمهورية الفرنسية واحترامها مع الإلتزام بمبادئها، فهذا القانون الجديد يطالب بالطرده القسري للمهاجرين غير الشرعيين، كما يأمر بترحيلهم مباشرة بعد القبض عليهم من قبل سلطات الأمن دون إيوائهم أو حجزهم أو محاكمتهم إلا إذا ثبت تورطهم في جرائم يعاقب عليها القانون الفرنسي، إلا أن هذا القانون أعطى جانب إيجابي لمصلحة المهاجر وهو منح تصريح الإقامة على الأراضي الفرنسية إذا

¹ - خديجة بنتقة، مرجع سابق، ص ص. 70 - 71.

² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الفصل الثاني: تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في فرنسا وتأثيرها على تصاعد اليمين المتطرف الفرنسي

كانت مدة الإقامة عشرة سنوات، والمتزوج بفرنسية أو المتزوج بفرنسي يمنح تصريح الإقامة الشرعية مدة سنتين أو ثلاث سنوات بعد ذلك¹.

المطلب لثاني: دور السياسة الخارجية الفرنسية

أولاً: مفهوم السياسة الخارجية

تعددت تعاريف السياسة الخارجية بتعدد الرؤى والنظريات فيعرف "جيمس روزونو" السياسة الخارجية على أنها مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوب فيها.

أو بأنها منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي يرعى من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي، بشكل يتفق مع الأهداف المحددة سلفاً.، إذا السياسة الخارجية وحسب التعاريف السالفة الذكر هي مجموع سلوكيات صانعي القرار في البيئة الخارجية.

وبصفة عامة فإن السياسة الخارجية تعبر عن مجموع الأهداف المراد الوصول إليها من خلال وسائل متاحة وقنوات معينة².

ثانياً: السياسة الخارجية الفرنسية

ترتكز السياسة الخارجية الفرنسية على الدبلوماسية، وبعض المبادئ الأساسية منها: حق الشعوب في تقرير مصيرها واحترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية، واحترام دولة القانون والتعاون بين الأمم.

¹ - خديجة بنتقة، مرجع نفسه، ص ص. 72 - 73.

² - إبراهيم بولمكاحل، تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009)، ص. 08.

الفصل الثاني: تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في فرنسا وتأثيرها على تصاعد اليمين المتطرف الفرنسي

تنشط السياسة الخارجية الفرنسية في إطار احترام أهداف ومبادئ منظمة الأمم المتحدة، فمبادئ السياسة الخارجية الفرنسية تتماثل مع أهداف منظمة الأمم المتحدة، حيث تعدّ فرنسا رابع ممول لهذه المنظمة وصلت قيمة مشاركتها في الميزانية العادية للأمم المتحدة في عام 2004 إلى 84.35 مليون يورو، هذا بالإضافة إلى 107.57 مليون يورو تعهد بها إلى المؤسسات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

شارعت فرنسا في عدة عمليات فقط السلام خاصة في منطقة الشرق الأوسط، حيث وصلت المساهمات الفرنسية عمليات حفظ السلام إلى 140.34 مليون يورو. وتعتبر التنمية في إفريقيا ضمن أولويات السياسة الخارجية الفرنسية، حيث خصصت فرنسا مساعدات الدول الصحراء الإفريقية بنسبة 49% وذلك في عام 2002 لترتفع إلى 58% عام 2003¹.

السياسة الخارجية الفرنسية في عهد ساركوزي

ترتكز السياحة الخارجية الفرنسية في عهد ساركوزي على شؤون وأحوال قارة إفريقيا حيث أعرب نيكولا ساركوزي خلال حملته الانتخابية سنة 2007 بالقطع مع السياسات السابقة وإقامة علاقات مع إفريقيا تقوم على أساس الشراكة الفاعلة والتوازن بين جميع الأطراف، إذ لم تكن لساركوزي أي تجربة خاصة بالشأن الإفريقي قبل وصوله إلى سدة الحكم، لذلك ركز على مسألة الهجرة بكل أشكالها، وخاصة الحد والقضاء من الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا تحت الضغوط الداخلية، فعمل ساركوزي على تحقيق الأهداف الفرنسية إذ يقول إن «إفريقيا القارة البالغة الأهمية في السياسة الفرنسية»، وذلك لعوامل سياسية واقتصادية من بينها:

¹ -السياسة الخارجية الفرنسية تركز على تقليد ديبلوماسية منذ عدة قرون من الموقع الإلكتروني: <http://www.ambafrance.qa.org> تاريخ الإطلاع (2016-10-02).

الفصل الثاني: تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في فرنسا وتأثيرها على تصاعد اليمين

المتطرف الفرنسي

- حجم الصادرات الفرنسية لإفريقيا والواردات الهامة من النفط والمعادن التي توفرها القارة.

- حاجة فرنسا لصوت الدول الإفريقية بمنظمة الأمم المتحدة¹، كما تركز السياسة الخارجية الفرنسية على تشجيع المبادلات الثقافية، حيث تمتلك فرنسا 151 مؤسسة ثقافية فرنسية في الخارج، متمركزة في 91 دولة، وتمتلك شبكة قوامها 283 رابطة فرنسية وتدير الفرنسية Alliance Française 200 فرع فرنكوفوني للتعليم العالي في العالم، وتعزز علاقاتها مع شركاءها مثل ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية وتستقبل فرنسا عدد قائل من طلاب أجنبية إذ يصل عددهم تقريبا إلى 220 ألف طالب.

- في مجال المساعدات الإنسانية تولي مكانة خاصة للعمل الإنساني في سياستها الخارجية، فلقد لعبت فرنسا دورا رئيسيا في تطوير أعمال الإغاثة والقانون الإنساني الدولي².

فهدف "ساركوزي" هو إقامة علاقات شراكة وتعاون مع قارة إفريقيا لبلوغ حجم ما تملكه القارة من ثروات مع ثروات معدنية هائلة، يبقى موضوع الهجرة غير الشرعية المشكل الرئيسي بين فرنسا وإفريقيا إذن تبقى مشكلة الهجرة غير الشرعية ليست فقط مشكل بين فرنسا وإفريقيا وإنما هي مشكل في السياسة الخارجية الفرنسية.

فرنسا لا يمكن أن تنتشط كثيرا في السياسة الخارجية وتصل إلى درجة اتخاذ القرارات بما أن اتخاذ القرار في السياسة الخارجية هو مسار مجتمع، والمجتمع الفرنسي مجتمع مختلط بمهاجرين أجنبية، ففي سنة 2006 تم طرد حوالي 24000 ألف مهاجر مغربي مما

¹ - السياسة الفرنسية في الثارة الإفريقية من ساركوزي إلى هولاند

من الموقع الإلكتروني: http://www.bayanealyaoume.press.ma/index.php?view=article_tmpl=component_g_id=37690 تاريخ الإطلاع (2016-10-02).

² - المرجع نفسه على الموقع الإلكتروني: <http://www.ambafrance.qa.org> تاريخ الدخول (2016-10-02).

الفصل الثاني: تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في فرنسا وتأثيرها على تصاعد اليمين

المتطرف الفرنسي

دفع بالسياسة الفرنسية في مطلع هذا القرن إلى إصدار مراسيم ضد الهجرة خاصة الهجرة المغاربية كون فرنسا تستقبل أعداد هائلة من المهاجرين من المنطقة المغاربية كلّ هذا يؤثر في نشاط السياسة الخارجية الفرنسية، وبالتالي السياسة الفرنسية تعمل جاهدة لإنهاء وحلّ مسألة الهجرة غير الشرعية وذلك بإصدار مراسيم وقوانين مثل قانون ساركوزي وعن طريق نهج باب الإنسانية مثلما ينص عليه المرسوم الثاني لساركوزي في 13 جوان 2006 الذي يتعلق بإعادة النظر في ملفات العائلات من باب الإنسانية¹.

المطلب الثالث: دورة الهجرة غير الشرعية في الضغط على السياسة الفرنسية

تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية العدو اللأحد لأوروبا على وجه العموم وفرنسا على وجه الخصوص، حيث ساهمت القارة الأوروبية لاسيما فرنسا في إيجاد حلول وآليات لمكافحة الظاهرة والقضاء عليها، لكن يبقى مشكل الهجرة دائر في السياسة الفرنسية. فتبقى ظاهرة الهجرة مصنفة ضمن الجرائم العابرة للحدود، فكل ما يحدث في فرنسا من جرائم سببه الوحيد هو المهاجرين والمسلمين، فمثلا الزواج المختلط المنتشر بشكل كبير زائد، دور وحجم البطالة في صفوف المجتمع الأوروبي عموما والفرنسي خصوصا ما دفع السلطات الفرنسية في جويلية 2011 إلى إتخاذ قرار يقضي بتقليص قائمة المهن شغلها من طرف المهاجرين الشرعيين من غير الأوروبيين بنسبة 50%، حيث تراجعت من 30 مئة إلى 15 فقط، وهذا بهدف تقليص عدد العمالة الأجنبية وعلى رأسها المغاربية، والمقدرة بـ 20 ألف سنويا فالأعداد الهائلة من المهاجرين خاصة المقاربة الموجودة في فرنسا ستسبب في

¹ - حفيظة قباطي، "المهاجر الجزائري من فاعل إقتصادي إلى مهاجر غير شرعي مسارات الحراقة نموذجا"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع. 16 (2012)، ص ص. 186-187 على الموقع الإلكتروني:

<http://elwahat.univghardaia.dz> تاريخ الإطلاع (30-09-2016)

الفصل الثاني: تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في فرنسا وتأثيرها على تصاعد اليمين المتطرف الفرنسي

حدّة العلاقة بين المجتمع الفرنسي والمجتمع العربي¹.

فلا يمكن تفعيل السياسة الفرنسية لاسيما على المستوى الخارجي بوجود عنصر البطالة الناتج عن الهجرة غير الشرعية، فتولي السياسة الخارجية يتطلب معرفة قيم الجمهورية الفرنسية والأوضاع الداخلية لفرنسا واكتساب الهوية الفرنسية حسب ساركوزي. وضمان المصالح القومية بالاعتماد على الوسائل الدبلوماسية والعسكرية والمالية لقوات الدفاع الفرنسية، فالأفضلية دائماً لفرنسي في كل الوظائف والأعمال حسب "مارين لوبان"²، التي دائماً تتقبل فكرة الأجنبي سواء كانت إقامته شرعية أو غير شرعية، إيجابية كانت أو غير إيجابية فهي تعمل على حل الهجرة بكل الوسائل المتوفرة.

إضافة من حجم ودور عنصر البطالة هناك عناصر أخرى تؤثر على السياسة الفرنسية مثل نشاط الحركة الإرهابية "داعش" والهجوم على شوارع باريس وراح 130 قتيلاً كضحية إرهاب "داعش" وعشرات الجرحى كلها مشاكل خطيرة على نشاط وعمل السياسة الفرنسية في إدارتها الداخلية مع الخارج، فالإطار الداخلي يؤثر على الإطار الخارجي، فإذا كانت فرنسا تشهد على مدار الزمان هجومات إرهابية على مختلف مناطقها، فلا يمكن لها النشاط في الدائرة الخارجية، بحيث تشغل الإدارة الفرنسية بالأوضاع الداخلية فقط وعن مدى بروز هذه المشاكل الخطرة وأسئلة أخرى ومحور النقاش فالهجرة غير الشرعية حسب زعيمة حزب الجبهة الوطنية هي السبب الوحيد في وتوتر السياسة الفرنسية، وفي نفس الوقت تكتشف "مارين لوبان" عن ضعف الحكومة الفرنسية في مواجهة الظاهرة وأنه لا يجب إتخاذ إجراءات سنوية للأجانب وإنما الطرد القسري لهم، والأمر يستدعي تفعيل آلية التعاون مع المهاجرين الأجانب وخاصة المسلمين وإنما فرض عقوبات قسرية حيال أفعالهم لأن بالرغم

¹ - محمد بلحيرة، "هاجس الهجرة المغاربية إلى أوروبا"، مجلة الديمقراطية، من الموقع الإلكتروني:

democracy.ahrom.or.eg/UI/Front/print.aspx?NewsID=477. تاريخ الإطلاع: (2016-10-05)

² - جيلالي بشلاغم، مرجع سابق، ص. 116.

الفصل الثاني: تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في فرنسا وتأثيرها على تصاعد اليمين المتطرف الفرنسي

من تقديم المساعدة للعودة إلى مواطنهم الأصلية فلن تثمر هذه المساعدة بالإيجاب الحلّ الوحيد هو معاقبتهم وطردهم نهائياً¹.

المطلب الرابع: دور الحكومة الفرنسية في تفعيل سياسة التعاون مع مهاجرين الأجانب

منذ انضمام فرنسا إلى الاتحاد الأوروبي أصبحت جل التشريعات الفرنسية المتعلقة بالهجرة ترتبط بشكل مباشر بالسياسة الأوروبية المتخصصة في مجال الهجرة، حيث تسعى فرنسا للتنسيق مع الدول الأوروبية، ففي سنة 2006 طرحت ألمانيا لقاء انعقد في مدينة "سترات فورد" البريطانية وشارك فيه وزراء داخلية لأكثر ستة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، يهدف اللقاء إلى حل مشكلة الهجرة غير الشرعية، حيث تضمن اللقاء إقتراحات عدة: منها إبرام عقود مع عمال أجانب ذات طبيعة زمنية محدودة مع منع الدول التي ينزح منها طالبوا الهجرة نسباً عالية من فرص العمل المتاحة والمحددة زمنياً.

كما قدمت فرنسا استعدادها المباشر للتعاون في استرجاع المهاجرين غير الشرعيين إلى مواطنهم الأصلية².

علاوة على ما سبق ذكره قامت فرنسا بتخصيص طائرتي إستطلاع وأربعة سفن حربية لإجراء دوريات مراقبة فني المتوسط لتوقيف قوارب المهاجرين قبل إلتحاقها بالشواطئ الأوروبية آنذاك.

كما عملت فرنسا إجراءات التسوية مع دول أوروبا كإسبانيا وإيطاليا بدافع إنقاذ المهاجرين الذين هم في أوضاع دراماتيكية وذلك في الخمسينات أين كان المهاجرين السريين

¹ - داعيش في خدمة اليمين المتطرف في أوروبا

على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.sputniknews.com/analysis/20151208/1016658279.html>

² - خديجة بتقة، مرجع سابق، ص. 73-74.

الفصل الثاني: تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في فرنسا وتأثيرها على تصاعد اليمين المتطرف الفرنسي

لا يحملون أي وثيقة هوية أو ترخيص إقامة أو عمل ما دفع فرنسا باتخاذ إجراءات التسوية مع كل من إسبانيا وإيطاليا لإعادة تهمة (المهاجرين السريين) إلى بلدانهم الأصلية¹.
إلا أن تفعيل سياسة التعاون ومعادة المهاجرين بالعودة إلى مواطنهم الأصلية لم يعطي جانب إيجابي والقضاء على ظاهرة الهجرة بشتى أشكالها، فلا تزال هذه الظاهرة في تطور كبير ومستقر في أوروبا على وجه العموم وفرنسا على وجه الخصوص، فتبقى هذه الطائفة محور رئيسي في الاتحاد الأوروبي لاسيما فرنسا التي تواجه هذه الظاهرة بشتى الطرق بدءاً بقوانين صارمة إلى سياسات التعاون وإجراءات تسوية أوضاع الأجانب المقيمين على الأراضي الفرنسية.

¹ - المرجع نفسه، ص ص. 74 - 75.

المبحث الثاني: صعود تيار اليمين المتطرف الفرنسي لمواجهة الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: تاريخ نشأة اليمين المتطرف الفرنسي

إن تاريخ اليمين المتطرف الفرنسي مر عبر أربعة أزمنة تاريخية، بدءًا برفض التغييرات السياسية والاجتماعية التي أحدثتها الثورة الفرنسية عام 1789م، مرورًا بتقدم التطورات السياسية والاجتماعية والقيمية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين المتمثلة في بروز ثقافة الأمة الفرنسية وصولًا إلى الدفاع عن قيم الغرب بعد التحرير، إنتهاء بظهور الجبهة الوطنية (Le front National) منذ 1972 ومواقفها للمهاجرين والثقافة الإسلامية.

وتزامنًا مع الانقسام الذي حدث بين اليمين واليسار في عام 1789، برز اليمين المتطرف، أين جمع جل الجماعات والأطراف الراضة للثورة الفرنسية، والتي كانت تحبذ عودة النظام الملكي¹.

ومع عودة الملكية عام 1814 اعتقد هذا التيار أنه تأثر من الثورة، ثم قدموا دعوة إلى الملك بغية منه المصالحة، إلا أن الملك لم يستجب لدعواتهم وقام بحل مجلس النواب في 1815، فصار اليمين المتطرف معارضا للنظام إلى حين الإطاحة بالملك العاشر في عام 1830، ومع ميلاد الجمهورية الثالثة عام 1875.

أخذ اليمين المتطرف طابع المحافظين، وبين الحربين العالميتين تضاعفت حركات اليمين المتطرف، حيث تجمعت على قدماء المحاربين منها: "رابطة المقاومين، حركة صليب النار لتتحول هذه الحركة بعد ذلك إلى الحزب الاجتماعي الفرنسي هدفها حلّ النظام البرلماني، حيث قامت بمظاهرات عنيفة ضدّ هذا الأخير (النظام البرلماني) ووجدت أفكار

¹ - جيلالي بشلاغم، مرجع سابق، ص. 102.

الفصل الثاني: تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في فرنسا وتأثيرها على تصاعد اليمين المتطرف الفرنسي

اليمن المتطرف موطأً قد دلها في نظام حكم "فيشي" (Vichy) منذ سنة 1940 إلى غاية 1949.

لكن إنهزام دول المحور في الحرب العالمية الثانية أدى إلى إضعاف اليمين المتطرف الأوروبي والفرنسي على وجه التحديد¹.

وبعد نجاح اتفاقية إيفيان في وقف إطلاق النار، نشأت المنظمة العسكرية الفرنسية المتطرفة (OAS) بهدف تخريب الاتفاقيات ومنع الشعب الجزائري في أخذ استقلاله، إلا أن خسارة استقلال الجزائر من الاحتلال الفرنسي، أدى بدوره إلى تهميش واختفاء اليمين المتطرف عن الحياة السياسية الفرنسية لفترة زمنية إلى غاية 1972، حيث بدأ يظهر بشكل قوي في الساحة السياسية الفرنسية حامل حزب جديد من اليمين المتطرف تحت اسم الجبهة الوطنية من أجل الوحدة الفرنسية (Le front Nationale Française)².

المطلب الثاني: أبرز الأطراف والأعضاء والفاعلة في اليمين المتطرف الفرنسي

من أبرز الأطراف الفاعلة في اليمين المتطرف الفرنسي نلتمس حزب "الجبهة الوطنية من أجل الوحدة الفرنسية" ظهر هذا الحزب في أكتوبر 1972، تجمع فيها العديد من المجموعات والمنظمات ذات التوجهات المتعارضة والمعادية معا دون للسامية، صهاينة متطرفون مقاومون وطنيون، مخبرون سابقون....

وأخرى تمارس العنف ضد اليسار وضد اليمين المحافظ المتهم بالاسترخاء تجاه الإشتراكية، وتجمع في صفوفها حوالي 75 ألف منخرط.

¹ - جيلالي بشلاغم، مرجع سابق، ص ص. 103 - 104.

² - المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

الفصل الثاني: تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في فرنسا وتأثيرها على تصاعد اليمين

المتطرف الفرنسي

ترأس الجبهة الوطنية "جان ماري لوبان" (J.M.Lepen) النائب السابق في حركة "بيربوجاد" (Pierre Pourjade) التي ظهرت سنة 1956¹، وكان "جان ماري لوبان" رئيساً لصالح إبنته "مارين"، فلقد فجاء العالم بأشهره (ماري لوبان) أين فاز بانتخابات البرلمان الأوروبي بنسبة 25% في ماي 2014، متفوقاً على الحزب الاشتراكي الحاكم، ونجد الزعيمة الحالية "مارين لوبان" تطالب بإعادة المهاجرين على ذات القوارب التي جاءوا بها إلى فرنسا، كما تعرب عن كرهها الشديد للإسلام حيث قالت إن الإسلام المتطرف يحمل إيديولوجية إجرامية².

تستمد الجبهة الوطنية من مرجعية فكرية منها نظرتها إلى العلاقات الدولية على أنها علاقات قوة وأن العالم الخارجي فضاء لصراع القوى، أما الأساس الفلسفي الذي تركز عليه الجبهة الوطنية الفرنسية، يتمثل في نظرية الفيلسوف الإنجليزي "توماس هنري" الإنسان شرير بطبعه وأن العنف هو الوسيلة الوحيدة لإدارة العلاقات الإنسانية.

أيضاً تستمد الجبهة الوطنية نظرتها للعالم الخارجي من مفهوم القانون الطبيعي للوجود الإنساني، هذا القانون الذي يحيط بالإنسان منذ ولادته، من خلال إنتمائه لمختلف الجماعات المركزية من الأسرة إلى الأمة مروراً بالبلدية والمقاطعة، بمفهوم آخر لا لتعدد القوميات والإثنيات³.

إلى جانب حزب الجبهة الوطنية نلتصق هناك أطراف أخرى فاعلة في داخل الموسوعة السياسية لليمن المتطرف الفرنسي منها:

¹ - جيلالي بشلاغم، مرجع نفسه، ص. 108.

² - شرين فهمي، المسلمون في الغرب بعيون غربية، صعود اليمين المتطرف في أوروبا قبل وبعد تشارلي إيبدو (ماي 2015)، على الموقع الإلكتروني: Hadaracenter.com/pdf/اليمين.pdf

³ - جيلالي بشلاغم، مرجع سابق، ص. 109 - 110.

الفصل الثاني: تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في فرنسا وتأثيرها على تصاعد اليمين المتطرف الفرنسي

- الحركة من أجل فرنسا (Le mouvement pour la France): تأسست سنة 1994 بعد انقسام حزب التجمع من أجل فرنسا (RPF)، تأسس هذا الحزب بزعامة "فيليب دوفيلي" ومشاركة "شرل باسكوا" سنة 1999، للدفاع عن مبادئ السيادة والهوية الوطنية الفرنسية وإعادة المهاجرين إلى مواطنهم الأصلية.

- شباب - هوية (Jeunesse - Identitaire): تم إنشاؤها في سبتمبر 2002، بعد حل المجموعة الراديكالية التي حاولت اغتيال الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" في 14 جويلية 2002، تدافع هذه الحركة عن الهوية الفرنسية، وتدعو إلى الوطنية، ومعاداة السامية والعنصرية¹.

لا تختلف هذه الأحزاب السالفة الذكر عن حزب الجبهة الوطنية في فكرة الحد من الهجرة بكل أنواعها، إلا أن حزب الجبهة الوطنية بزعامة "مارين لوبان" يعتبر الناشط الأكبر في مسألة الهجرة غير الشرعية على وجه الخصوص.

بالإضافة هناك حزب آخر فعال في التوجهات السياسية اليمينية المتطرف الفرنسي، وهو الحزب الجمهوري بقيادة "نيكولا ساركوزي"، حيث كان هدفه الوحيد قبل تعيينه رئيساً للجمهورية عام 2007 هو إحداث وزارة الهجرة والهوية الوطنية، حيث يرى أن الهجرة أصبحت تمثل تهديدا للهوية الوطنية الفرنسية ففرنسا تحتاج إلى إقامة قوانين صارمة اتجاه الهجرة².

¹ - جيلالي بوشلاغم، المرجع نفسه، ص. 108.

² - الهجرة و الإسلام والهوية الوطنية في الانتخابات الفرنسية

على الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net/knowledge/gate/opinion 12/4/2007، تاريخ الإطلاع (05-10-2016).

الفصل الثاني: تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في فرنسا وتأثيرها على تصاعد اليمين المتطرف الفرنسي

وبعد انتخابه رئيساً للجمهورية الفرنسية عام 2007 أنشأ وزارة الهجرة والإندماج والهوية الوطنية الفرنسية وبذلك عمل "ساركوزي" على إدماج المهاجرين الذين يعيشون في فرنسا فضلاً على حصولهم على الهوية الوطنية.

وترتكز سياسة "ساركوزي" للهجرة على:

* تنظيم تدفق الهجرة إلى فرنسا.

* تسهيل الإندماج للمهاجرين وتعزيز الهوية الفرنسية.

* شروط اكتساب اللغة الفرنسية وفي هذا السياق يقول "كريستوفر بيرتوسي" الخبير

في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية (IFRI) «هناك اتجاه سائد في السياسة

الفرنسية لوقف الهجرة العائلية لاسيما بعد تكييف قانون 2006 عن طريق الحد

الأدنى من اللغة الفرنسية واختبارها».

فقانون ساركوزي الجديد للهجرة ألغى حقوق المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين على

الأراضي الفرنسية، واشترط المهاجر، المقيم على الأرض الفرنسية بالسكن الملائم، أن

يتقاضى أجر لا بأس به، إكتساب اللغة الفرنسية، إدراك معنى قيم الجمهورية الفرنسية.

والطرد القسري للمهاجرين غير الشرعيين، فلقد قرر البرلمان الفرنسي يوم 11 ماي

2011 مشروع القانون المتعلق بالهجرة والذي يشدد إجراءات ترحيل الأجانب المقيمين

بطريقة فوضوية وغير قانونية، ولقي أصوات هائلة من قبل الجمعية الوطنية بأغلبية 297

صوتا 193 ومجلس الشيوخ بأغلبية 182 صوتا مقابل 151 تبقى هذه الأصوات لصالح

المهاجرين غير الشرعيين المصابين بأمراض خطيرة وترحيل الموضوعيين¹.

¹ - رشيد ساعد، مرجع سابق، ص ص. 40-41.

الفصل الثاني: تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في فرنسا وتأثيرها على تصاعد اليمين المتطرف الفرنسي

المطلب الثالث: دور اليمين المتطرف الفرنسي في الحياة السياسية الفرنسية

إن أبرز موضوع اليمين الفرنسي المتطرف في إطار سياسته هو: معاداة الشيوعية وكان هذا تقريبا قرن من الزمان لتنتهي هذه المعارضة سنة 1972 أين تشكلت جبهة عريضة تضم جميع أطراف اليمين المتطرف تحت دائرة منظمة تسمى "الجبهة الوطنية من أجل الوحدة الفرنسية".

ويظهر بعد ذلك موضوع آخر في سياسة اليمين المتطرف ألا وهو معاداة المهاجرين والأمن الإسلامي، أين وجد اليمين المتطرف موضوع الهجرة والإسلام موضوعا جديدا في السياسة الفرنسية، بمثابة العدو الجديد له، حيث تحولت الانتقادات التي كانت موجهة إلى الشيوعية والفاشية مباشرة موجهة للمهاجرين وإلى الإسلام والمسلمين، ويبرز هذا المنطلق بأن غالبية المهاجرين في فرنسا هم عرب ومسلمون¹.

لنتزايد بعد ذلك موجة العنصرية والكراهية المتبادلة بتزايد موجة العنف والتطرف الإسلامي والإرهاب الدولي وأصبح المهاجر في نظر الفرنسي على وجه الخصوص ولأوروبي على وجه العموم خطر حقيقي يهدد الأمن القومي والإنساني، فالهجرة بكل أنواعها شرعية كانت وغير شرعية كانت، تفاقمت مشاكلها داخل فرنسا ومعظم بلدان أوروبا كإسبانيا وبريطانيا، وألمانيا ويبقى الخطر المني والقومي دائما موجه لهذه الدول ولكل أوروبا.

فركزت الجبهة الوطنية الفرنسية على موضوع الهجرة كموضوع رئيسي ضمن برامجها السياسية، حيث يرى "ماركوس" (Marcus) أن موضوع الهجرة هو بمثابة الرحم الذي تولد فيه كل سياسات الجبهة الوطنية².

إن اليمين المتطرف الفرنسي بزعامة "لوبان" يعتبر لاعب مهم في الحياة السياسية وهذا بعد تقديمه ملفات وقف أمواج الهجرة وتطور معالجته لقضية الهجرة من خلال خطابه

¹ - جيلالي بشلاغم ، مرجع السابق، ص ص. 113-114.

² - جيلالي بشلاغم ، مرجع نفسه، ص ص. 114-115.

الفصل الثاني: تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في فرنسا وتأثيرها على تصاعد اليمين

المتطرف الفرنسي

السياسية- الأمنية- المعادية للهجرة والإسلام، ومن خلال برامجه السياسية إزاء موضوع الهجرة صرّح "لوبان" أن فرنسا كانت تعمل على سهيل عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية سواء عن طريق عقد اتفاقيات الثنائية الأطراف والمتعددة الأطراف أو عن طريق تقديم مساعدات مالية وتقنية وعلمية، إلا أن هذه السياسات لم تثمر إيجاباً والقضاء على ظاهرة بكل أنواعها وأشكالها.

إذ يرفض زعيم حزب الجبهة الوطنية سياسة تعاون فرنسا مع المهاجرين ويعتبر هذه السياسة خاطئة في حق الشعب الفرنسي فـ "لوبان" يعطي دائماً الأفضلية للمواطن الفرنسي من خلال تركيزه على قضايا الهجرة والأمن، والهوية، والسيادة الفرنسية، ما جعل زعيم الجبهة الوطنية يصنع خطابات مثيرة معادية للهجرة¹.

يدعو من خلال خطاباته إلى تشديد عقوبات الجرائم وحل مسألة الهجرة بشكل نهائي ورفض الاندماج الأجانب إلى الدولة الفرنسية خصوصاً والاتحاد الأوروبي عموماً، لأن الهجرة وخطر المهاجرين يعتبران سببان رئيسيان للبطالة والجريمة بكل أشكالها، وعدة مظاهر أخرى للأمن الاجتماعي وهذا ليس فقط من منظور الجبهة الوطنية وإنما متفق عليه معظم أحزاب اليمين الأوروبي المتطرف².

فالمهاجرون غير الشرعيون المتواجدون على الأراضي الفرنسية المتراوح عددهم بين 300 إلى 400 ألف شخص علماً أن المصادر الفرنسية غير الرسمية تقدر عددهم بمليون شخص، وترتبط ظاهرة الهجرة غير الشرعية في فرنسا بظاهرة "الزواج الشكلي" للأجانب مع

¹ - جيلالي بشلاغم، مرجع نفسه، ص. 121.

² - رايح زغوني، مرجع سابق، ص. 125.

الفصل الثاني: تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في فرنسا وتأثيرها على تصاعد اليمين المتطرف الفرنسي

فرنسيين أو فرنسيات بهدف الحصول على أوراق وجنسية فرنسية، حيث توجد هناك نحو 43 ألف زواج مختلط خارج فرنسا مقابل 11 دواج داخل فرنسا¹.

فظاهرة الهجرة ومشاكلها الخطيرة دفعت اليمين المتطرف الفرنسي الناطق باسم الجبهة الوطنية من أجل الوحدة الفرنسية من أن يتصدر الدور السياسي في الشؤون الفرنسية.

المطلب الرابع: تصاعد خطاب اليمين المتطرف الفرنسي لمواجهة الهجرة

يعتبر موضوع الهجرة غير الشرعية من المواضيع الرئيسية حزب الجبهة الوطنية بزعامة "مارين لوبان"، حيث أعطت هذا لهذا الموضوع أهمية كبيرة في خطاباتها أين كانت دائما ترى أنّ الهجرة ظاهرة خطيرة على أوروبا عموما وفرنسا خصوصا، فهذه الظاهرة منتشرة بشكل كبير داخل قارة أوروبا أكدت زعيمة حزب الجبهة الوطنية عن معاداتها للمهاجرين ولكلّ الأمة الإسلامية، والثقافة الإسلامية نادت "مارين لوبان" بمبدأ الأفضلية لفرنسا، حيث قالت: «تفصيل الوطني قبل الأجنبي في الوظائف والفرنسي في مواجهة الأجنبي في الخارج».

بالإضافة طالبت بوضع نظام جماعي شامل ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا يحبط بفرنسا، فالتراث الفرنسي يجب تنقيته من "الشوائب" التي وضعها المتقنون الفرنسيون وحمايته من الغزو الثقافي².

إن ظاهرة الهجرة هاجس أمني في أوروبا عموما وفرنسا خصوصا، فلقد دفعت هذه الظاهرة في تسبب الكثير من المشاكل داخل فرنسا حادثة شارلي إبيدو 17 جانفي 2015

¹ - سليم جليد، "الهجرة غير الشرعية بين المعاناة والحلول"، المسلح، ع.10614 (جانفي 2014)، بدون صفحة على الموقع الإلكتروني: www.almusallah.lh/ar/desmaneg/399-vol-41-80

² - الجابري ستار جيل، "أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا دراسة في الأفكار والجور السياسي"، مجلة الدراسات الدولية، ع35، بدون سنة، ص. 59.

من الموقع الإلكتروني: www.iasj.net//asj?frum=FullxD&ald=60439 تاريخ الإطلاع: (5-10-2016).

الفصل الثاني: تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في فرنسا وتأثيرها على تصاعد اليمين المتطرف الفرنسي

ظهرت حركة إرهابية تحت إسم "داعش" التي قصفت شوارع باريس، كلها أحداث متسلسلة سببها الأجانب وبالذات الإسلام، والهجوم على المتجر اليهودي في باريس، فيجب حل هذه الظاهرة بشتى الطرق.

لقد كانت "لوبان" في خطابها، ترغب في القضاء على إسم المهاجر الأجنبي ولا تعترف بأي ثقافة كانت لاسيما الثقافة الإسلامية، كما نادى إلى الحفاظ على التراث الفرنسي وحمايته من كل أجنبي بينت من خلال خطابها عن كرهها العدائي للأجانب والإسلام، إذن فحسب "لوبان" لا يمكن اكتساب الهوية الغربيين ولو بالطرق الشرعية ليست ضد الهجرة غير الشرعية وإنما حتى الهجرة القانونية.

المبحث الثالث: سيناريوهات مستقبلية حول مستقبل ظاهرة الهجرة غير الشرعية في أوروبا

المطلب الأول: سيناريو نجاح أوروبا في القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية

يعدّ موضوع الهجرة موضوع ذو أهمية بالغة لدى دول الاتحاد الأوروبي لاسيما فرنسا، فقد قدّم الإتحاد الأوروبي مجموعة من الآليات الفاعلة لحلّ مسألة إحداث قنوات فرونتاكس والأوروفورس، عمل الشرطة الأوروبية (يوروبول) في تنسيق التحريات والتحقيقات التي تتم على مستوى إقليمها (إقليم الاتحاد الأوروبي)، ودعم فرق البحث المشتركة، وتنظيم المعلومات عن طريق نظام شنغن والمراد منه إلغاء إجراءات السيطرة الأمنية على تنقلات الأشخاص داخل الإتحاد الأوروبي في نفس الوقت يمكن دول الاتحاد الأوروبي من ربط كل سفارات دولة العضو عبر العالم بقاعدة بيانات بحيث لا يستطيع من رفض طلبه في الحصول تأشيرة من إحدى السفارات أن يحصل على سفارة من دولة أخرى .

كما ساهمت الشرطة الأوروبية المحلية باتخاذ مجموعة من الإجراءات لتأمين حدودها¹.

عقد دول الاتحاد الأوروبية عدة إتفاقيات مثل اتفاقية كوتونوا حول موضوع الهجرة ومساعدة المهاجرين بالعودة إلى مواطنهم الأصلية، فالإتحاد الأوروبي عمل على تفعيل آليات عديدة واستراتيجيات للمواجهة، فتبقى ردود أفعال دول الإتحاد الأوروبي لاسيما فرنسا في استجابة دائمة لمسألة الهجرة، أشارت الندوة الوزارية "سانت ماكسيم" بفرنسا يومي 9 و 10 أبريل على تأكيد طابع الأولوية للتعاون مع مسائل الهجرة، كما أشار "اجتماع وزراء

¹ - شعبان حمدي، الهجرة غير المشروعة- الضرورة والحاجة- (مركز الإعلام الأمني للنشر والتوزيع، بدون سنة النشر)، ص 14.

الفصل الثاني: تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في فرنسا وتأثيرها على تصاعد اليمين المتطرف الفرنسي

الدفاع بباريس" الذي انعقد في العاصمة الفرنسية باريس بتاريخ 11 ديسمبر 2006 إلى تعزيز التشاور والتعاون في مجال التسيير المشترك للمسائل الأمنية خاصة الهجرة غير المنتظمة، فاعتمد الاجتماع على إنشاء مدرسة مخصصة لإطارات الدفاع في 2007 والتي تكون مفتوحة للمدنيين والعسكريين بغية تشجيع رؤية مشتركة للمسائل الخاصة بالأمن مع إنشاء مركز للبحث والدراسات الإستراتيجية¹.

كما ظلت التيارات اليمينية المتطرفة المعادية للهجرة دائما في كفاح ضدّ الظاهرة خاصة من خلال خطاباتها السياسية - الأمنية.

فيمكن القول أن أوروبا ستتمكن من القضاء على ظاهرة الهجرة إذا ما تولت الأحزاب اليمينية المتطرفة رئاسة الجمهورية خاصة فرنسا (حزب الجمعية الوطنية)، ويمكن توقع فوزها خاصة مع إحرازها لأصوات شعبية هائلة.

وبالعودة إلى المعطيات الموجودة على أرض الواقع الأوروبي فإن كلّ سياسات التي أبرمتها أوروبا تخدم فقط مصلحتها ولا تخدم مصلحة الجنوب من تقديم مساعدات للمهاجرين بالعودة إلى مواطنهم الأصلية، حيث أنّ تلك المساعدات ورائها أهداف خفية تخدم أوروبا وبناء على ذلك فإن نجاح أوروبا في القضاء على ظاهرة الهجرة يتوقف على عمل السياسة الأوروبية بحيث، إذا ما قامت أوروبا بإعلان بشراكة فعالة لا تتبعها نوايا خفية ولا تخدم مصلحتها وإنتهاجها لسياسة أكبر نزاهة في مختلف المشاريع خاصة التنموية، فإنّه ستباشر أوروبا بمحو المهاجرين على أراضيها أيضا إذا ما إنتجت الشعوب الأوروبية لاسيما الفرنسية لصالح اليمين المتطرف سيختفي اسم الهجرة في أوروبا.

¹ - رتيبة برد، مرجع سابق، ص ص. 166 - 169.

الفصل الثاني: تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في فرنسا وتأثيرها على تصاعد اليمين المتطرف الفرنسي

المطلب الثاني: سيناريو فشل أوروبا في القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

لقد إتّبعَت أوروبا مخططات عديدة في مسألة الهجرة، حيث اعتمدت على مختلف الأساليب وتفعيل آلية التعاون للخلاص من تدفق المهاجرين على أراضيها، فعملت أوروبا على وضع تشريعات وحوافز لتوقيف وتنظيم الهجرة من الضفة الجنوبية بإتجاه ضفتها الشمالية وكذا تنامي عمليات الرقابة على حدودها إلاّ أنّ هذا لم يوقف زحف المهاجرين نحو الشمال المتقدم، بل العكس، عرف توافد المهاجرين بنسب كبيرة خاصة المهاجرين المغاربية على أوروبا، فقد كان العدد سنة 1987 يقارب 2 مليون مهاجرين متواجد بأوروبا يمثلون نسبة 14% من الأجانب ونسبة 0.62% من إجمالي عدد سكان أوروبا، وحسب إحصائيات تقديرية 2 مليون مغربي، 1.7 مليون جزائري، 800 ألف تونسي ما يفسّر تدفق المهاجرين على أوروبا وفشل السياسة الأوروبية في الضغط والسيطرة على الهجرة السرية وهذا نتيجة لإرتباط غالبية المهاجرين غير الشرعيين بمحلات صداقة أو قرابة في الدول المستقبلية فعامل الصداقة والقرابة أثر على السياسة الأوروبية إتجاه مسألة الهجرة.

بالإضافة هناك عامل آخر المتمثل إعتقاد بلدان أوروبا الجنوبية على الاقتصاد غير الرسمي الذي يساهم فقط على نسبة 25% من الناتج الداخلي الإجمالي على الهجرات غير الشرعية في سوق العمل مما يؤدي إلى صعوبة الرقابة الداخلية¹.

وإلى جانب المعطيات السالفة الذكر، هناك أسباب أخرى قد تؤدي إلى فشل أوروبا في القضاء على الهجرة، من بين هذه الأسباب: عدم تحسين شروط التبادل التجاري مع دول الجنوب، وتحقيق الديون، واحتواء الآثار الاجتماعية السلبية للإصلاحات السياسية²، كلّ هذه

¹ - قويدر شاكري، التحديات المتوسطة للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014/2015)، ص. 85.

² - المرجع نفسه، ص. 87.

الفصل الثاني: تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في فرنسا وتأثيرها على تصاعد اليمين المتطرف الفرنسي

الأسباب تزداد في استمرار وتطور ظاهرة الهجرة إلى أوروبا وبالتالي فشل السياسة الأوروبية في مواجهة ظاهرة الهجرة والتغلب عليها.

ومثال آخر يوضح ويبين فشل أوروبا وبصفة خاصة فرنسا في القضاء على ظاهرة الهجرة ففكرة إنشاء مشروع الاتحاد من أجل المتوسط المركزي مرّ بمرحلتين قبل طرحه الأولى تتمثل في أن إتحاد متوسطي محدود من حيث العضوية، والثانية إتحاد متوسطي يضم دول الاتحاد الأوروبي ودول الضفة الجنوبية المطلة على المتوسط.

فاللقاء الذي ألقاه "ساركوزي" في طنجة بتاريخ 23 أكتوبر 2007 بعد حوالي 5 أشهر من توليه رئاسة الجمهورية الفرنسية: «إن فكرة الاتحاد من أجل المتوسط ليست بدلا عن مسار برشلونة، وليست بديلا عن مبادرة 5+5 بل الهدف هو تكوين بصرة للسلام والأمن في المنطقة الهشة»¹.

فلو كانت هذه الأهداف حقيقة تتضمن مصلحة المنطقة، وتخدم مصلحة الضفة الجنوبية لما انعدمت ظاهرة الهجرة بكل أشكالها، لكن هذا المشروع يخفي نوايا أخرى منها:

- محاولة ساركوزي تشكيل إتحاد اقتصاديا مع دول شمال إفريقيا، تكون إسرائيل طرفا فيه بعيدا عن عملية السلام في الشرق الأوسط.

- محاولة فرنسا بناء نفوذ سياسي اقتصادي قوي داخل الاتحاد الأوروبي بزعامة فرنسية².
إن عدم وضع الإتحاد الأوروبي مشاريع تنموية تخدم مصلحة دول الجنوب، وعدم تفعيل وإحداث الشراكة لمصلحة الطرفين (دول الشمال مع دول الجنوب).

عدم تخفيف الضرائب على الدول الجنوبية سيؤدي إلى استمرار وارتفاع نسبة الهجرة في أوروبا عامة وفرنسا خاصة، وبالتالي فشل الاتحاد الأوروبي في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية أمر لا مفر منه.

¹- قويدر شاكري، نفس المرجع، ص. 77.

²- المرجع نفسه، ص. 78.

الفصل الثاني: تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في فرنسا وتأثيرها على تصاعد اليمين المتطرف الفرنسي

المطلب الثالث: سناريو البقاء على الوضع القائم.

باتت الهجرة تؤرق العديد من الدول الأوروبية، فبعد أن إستفادت أوروبا المهاجرين على أقصى حد مسكن في إعادة بناء نفسها من جديد، يتحول بعد ذلك الهجرة والمهاجرين خطر على الهوية الأوروبية وعلى استقلاليتها، بسبب الاختلاف الحضاري، والثقافي والديني التي لا يمكن تجاوزها بين الطرفين (الشمال والجنوب).

وبات البعض ينظر للهجرة خاصة هجرة المغاربة عبئاً على الدول الأوروبية خاصة بعد فشل أوروبا من نهجها وإتباعها لسياسات مختلفة لتدريب المهاجرين في مجتمعاتها وقيمها¹، فبالرغم من كلّ الاستراتيجيات التي تبنتها إلاّ أنها لم تتمكن من القضاء على ظاهرة الهجرة وإتّما بقيت الأمور على أحوالها.

فتسلسل الأحداث الخطيرة التي شهدتها فرنسا مثل حادثة إبيدو وقصف شوارع باريس ستزداد بين قوة تصاعد اليمين المتطرف، خاصة وأنّ سبب هذه الأحداث هم المهاجرين والإسلام، فحسب الأصوات التي تحرزها في الإنتخابات يمكن أن تتولى منصب رئيس الجمهورية الفرنسية، إذن وإنطلاقاً من فكرة توقع نجاح اليمين المتطرف الفرنسي المناهض بحزب الجبهة الوطنية، فإنّ الأوضاع ستتغير وستكون فرنسا أول دولة أوروبية تتمكن من القضاء على ظاهرة غير الشرعية ويتوقع استفادة أوروبا من التجربة الفرنسية، فتوقع تولي "مارين لوبان" منصب رئاسة فرنسا يعني غياب واختفاء مسه المهاجر والأمة الإسلامية بشكل نهائي على الأراضي الفرنسية.

¹ - سليم معمر، البعد الأمني في العلاقات الأورومغاربية، فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، غير منشورة، (جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012/2001)، ص. 70.

الفصل الثاني: تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في فرنسا وتأثيرها على تصاعد اليمين المتطرف الفرنسي

استنتاجات الفصل

- لقد توصلت من خلال دراسة الفصل إلى استنتاج ما يلي:
- يشكل موضوع الهجرة غير الشرعية خطورة كبيرة في أوروبا لاسيما على السيادة الفرنسية، حيث عرفت فرنسا توتر داخلي انعكس على سياستها في الإطار الخارجي خاصة بعد ارتفاع نسبة البطالة، والزواج المختلط المنتشر بصفة كبيرة، وعلى إثر الأحداث التي شهدتها مثل حادثة "شارلي إيبدو"، "الهجوم على شوارع باريس".... ما جعل فرنسا تنتهج سياسة التعاون ومساعدة المهاجرين بالعودة إلى مواطنهم وبلدانهم الأصلية، عن طريق إبرام إتفاقيات، وإجراءات تسوية أوضاع المهاجرين وقوانين عدّة مثل قانون ساركوزي الجديد.
 - أدت الأوضاع المتوترة في فرنسا إلى تصاعد موجة اليمين الفرنسي المتطرف والمناهض بأفكار خطابات وتوجهات سياسية معادية للهجرة وللثقافة الإسلامية، حيث صح بعدائه وكرهه الشديد للمهاجرين والمسلمين وأن كلّ ما يحدث في فرنسا من هجومات وحوادث خطيرة على الأمن واستقرار الدولة الفرنسية سببه انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كما إنتقدت (مارين لوبان) عمل السياسة الفرنسية اتجاه الهجرة قائلة التعاون تجاه المهاجرين لا يعطي أشياء إيجابية، فيجب طردهم القسري ومعاقتهم.
 - إن توقع مستقبل ظاهرة الهجرة غير الشرعية في أوروبا عموما وفرنسا خصوصا في ظلّ الواقع المعاش يتوقف على نجاح أوروبا وفرنسا وتجنب فشلها في القضاء على الظاهرة وتغيير الأوضاع داخل أوروبا بصفة عامة وفرنسا بصفة خاصة، ولنجاح كلّ منهما (فرنسا وأوروبا) يستدعي وضع سياسة أكثر شفافية في التعاون مع الجنوب.

الفصل الثاني: تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في فرنسا وتأثيرها على تصاعد اليمين المتطرف الفرنسي

أو تولي اليمين المتطرف الأوروبي منصب رئاسة الجمهورية خاصة الجمهورية الفرنسية، وانطلاقاً من فكرة توقع فوز اليمين الفرنسي المناهض بحزب الجبهة الوطنية في الانتخابات المقبلة فسوف تقضي على الظاهرة، إنطلاقاً من عدائها وكرهها الشديد للمهاجرين.

خاتمة

خاتمة

من خلال ما تم التطرق إليه في بحثنا حول تأثير الهجرة غير الشرعية على صناعة خطاب اليمين المتطرف الأوروبي والفرنسي خاصة، تم استنتاج ما يلي: ظاهرة الهجرة ظاهرة متطورة ومستمرة بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الحكومات الأوروبية والفرنسية ، فما دام الجنوب يعاني من مشاكل خطيرة ويعيش أوضاع مزرية فلا يمكن القول أنّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية منعدمة

إنّ الإجراءات القانونية والتنظيمية لا تكفي لمعالجة الظاهرة والقضاء عليها، فإنّ تطورها المستمر سوف يزداد مستقبلا وربما سيحدث ما هو أفسى، ونشهد عدد من الوفيات في المتوسط، فالحروب والأزمات المختلفة، والفقر تعد من أكبر العوامل الدافعة إلى الهجرة غير الشرعية في الجنوب.

عدم تفعيل الإتحاد الأوروبي لسياسة شفافية في إطار التعاون والشراكة مع الجنوب وانعكس سلبا على أمن واستقرار دولها، حيث الفوضى، البطالة، العمالة العشوائية... فكلّ الأحداث التي تعيشها الدول الأوروبية والضغوطات التي تشهدها في سياستها لاسيما فرنسا أمر لا مفر منه إلا إذا حلت مسألة الهجرة غير الشرعية.

لقد كان لصعود اليمين الأوروبي المتطرف خلفية كبيرة، حيث تعتبر مسألة تدفق المهاجرين نحو أوروبا المشكل الرئيسي في القضاء على الهوية الوطنية .

شهدت أوروبا موجة من التيارات اليمينية المتطرفة ، كفاحها الوحيد هو تولي منصب الرئاسة لتغيير الأوضاع، ففي نظر اليمين المتطرف أنّ كل السياسات التي نهجها الإتحاد الأوروبي يجب تغييرها بسياسات أخرى صارمة للقضاء على الظاهرة، و وضع المهاجرين على المحك وبالتالي التغيير الشامل داخل أوروبا

خاتمة

لقد أثّرت الهجرة غير الشرعية على اليمين المتطرف الأوروبي بدرجة أن هذا الأخير يحمل العداء والكراهية القسوى للهجرة والإسلام، فحسبه الإسلام هم مجرمون ومهاجرون يقتحمون أبواب أوروبا والإستقرار فيها بصفة غير شرعية وغير قانونية، فلا بد من إنتهاج وممارسة سياسات صارمة لإدراك كل خطوة لا نظامية وغير شرعية من طرف الأجانب.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر.

- القرآن الكريم:

سورة الملك

سورة نوح

1- الكتب:

1- الإمام سيد الأهل، حسن حسن، مكافحة الهجرة غير الشرعية، دار الفكر الجامعية: الإسكندرية، بدون سنة نشر.

2- حمدي، شعبان، الهجرة غير المشروعة الضرورة والحاجة، مركز الإعلام الأمني للنشر والتوزيع، مصر.

3- صاغور، هشام، السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، مكتبة الوفاء القانونية: الإسكندرية، 2010.

4- غربي، محمد وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط- المخاطر وإستراتيجية الواجهة. لبنان دار الروافد الثقافية: بيروت، 2014.

5- المبارك، ياسر الكريم وآخرون، الهجرة غير المشروعة والجريمة. مركز الدراسات والبحوث للنشر والتوزيع: الرياض، بدون سنة.

المجلات:

6- بلخيرة، محمد، "هاجس الهجرة المغاربية إلى أوروبا"، مجلة الديمقراطية . للمزيد على الموقع الإلكتروني

Democracy. democrracy.ahram.org.eg.print.asp x ?/news id=

Ahram.org.eg. print.aspx ?/news ID=477

7- جليد، سليم، "الهجرة غير الشرعية بين المعاناة والحلول"، مجلة المسلح، ع10614 (جانفي 2014) . للمزيد على الموقع الإلكتروني:

www.almusallh.ly/ar/des-maneg/399-vol-41-80

8- ستار جبار، الجابري، "أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا دراسة في الأفكار والدور السياسي"، مجلة الدراسات الدولية، ع 35. للمزيد على الموقع الإلكتروني:

www.asj.net/asjprum=fullex ald= 60439

9- صلاح حسن، احمد، "بعد انحسار شبه كامل في أوروبا اليمين المتطرف يجد أسبابا ليعود"، مجلة آفاق المستقبل، ع17. (مارس 2008). للمزيد على الموقع الإلكتروني:

[w.w.w.ecssr.com/Ecssr-Doctada-pro-En/Resources,\(Afaq\)-2103/Afaq-issue-17/22-23 PDF/Afaqalmustaqbal issue 17.PDF](http://w.w.w.ecssr.com/Ecssr-Doctada-pro-En/Resources,(Afaq)-2103/Afaq-issue-17/22-23 PDF/Afaqalmustaqbal issue 17.PDF)

10- قباطي، حفيظة، "المهاجر الجزائري من فاعل اقتصادي إلى مهاجر غير شرعي مسارات الحرقاة الغزوات نموذجاً"، مجلة الواحات، ع16 (2012) . للمزيد على الموقع الإلكتروني: <http://elwahat.univeghardaira.dz>

الجرائد:

11- "مؤشرات وأسباب صعود اليمين المتطرف"، جريدة الوطن، من الموقع الإلكتروني:

www.alwatannews.paper.ar/?p4230

الندوات:

12- حسن الدرندي، أحمد، "الهجرة غير المشروعة بين الدول العربية"، ندوة علمية حول الهجرة غير المشروعة (مصر، 2011).

13- عبد الله النعمان، أمير، "الهجرة غير الشرعية، الأبعاد الأمنية والإنسانية"، ندوة علمية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث بالتعاون مع جماعة الحسن الأول والمنظمة الدولية: بيروت (فيفري 2015).

المذكرات والرسائل الجامعية:

14- بتقة، خديجة . السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013.

15- برد، تربية. الحوار الأورو متوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5 ، رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة الجزائر بن يسوف بن خدة: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009/2008.

16- بركان، فائزة. آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة الحاج لخض باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014 /2013.

17- بشلاغم، جيلالي. العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف 2002- 2003، رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010- 2011.

18- بولمكاحل، إبراهيم . تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة باتنة: الحقوق والعلوم السياسية، 2009.

19- ختو، فائزة. البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاتصال، 2010/2011.

20- ساعد، رشيد. موقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد خيضر بسكرة: الحقوق والعلوم السياسية، 2012 /2011.

21- شاكري، قويدر. التحديات المتوسطة للأمن القومي لدول المنطقة المغربية، رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015 /2014.

22- صايش، عبد المالك. التعاون الأورو-مغربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة باجي مختار عنابة: كلية الحقوق قسم القانون العام، 2007 /2006.

23- فريجة، لدمية. إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009.

24- معمر، سليم . البعد الأمني في العلاقات الأورومغربية فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012 /2011.

المواقع الإلكترونية:

25- الشرقاوي، يسرى، صعود اليمين المتطرف في أوروبا . في الموقع الإلكتروني: www.ressmideast/article/3372/ ، تاريخ الإطلاع (2-10-2016).

26- زغوني، رابح، الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا- مقارنة سوسيو ثقافية. في الموقع الإلكتروني: www.caus.org/bdf/emagazine/articles/mustaqbal-421-rabzaghouni.pdf

27- السياسة الخارجية الفرنسية تركز على تقليد ديبلوماسي من عدة قرون. في المواقع الإلكترونية: <http://www.ambafrance.qa.org>

28- السياسة الفرنسية في القارة الإفريقية من ساركوزي إلى هولندا. في الموقع الإلكتروني:

<http://www.bayanealyaoume.Press.ma/index.php?view=article>
tmpl = compoment gid = 37690

29- داعش في خدمة اليمين المتطرف في أوروبا في الموقع الإلكتروني:

<http://arabic.sputniknews.com/analysis/20151208/1016658279>. Html

30- فهمي، شرين، المسلمون في الغرب بعيون غربية صعود اليمين المتطرف في أوروبا قبل وبعد تشارلي إيبدو. في الموقع الإلكتروني/hadara-center.com/pdf/

31- الهجرة والإسلام والهوية الوطنية في الانتخابات الوطنية . في الموقع الإلكتروني:

www.aljazeera.net/knowledj_gate/opinion 12/4/2007

32- اللاجئين والطريق إلى أوروبا. في الموقع الإلكتروني:

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/04/150419_italy_mediterranean_migration

33- بواب-أوروبا-اللاجئون-والعبور. في الموقع الإلكتروني:

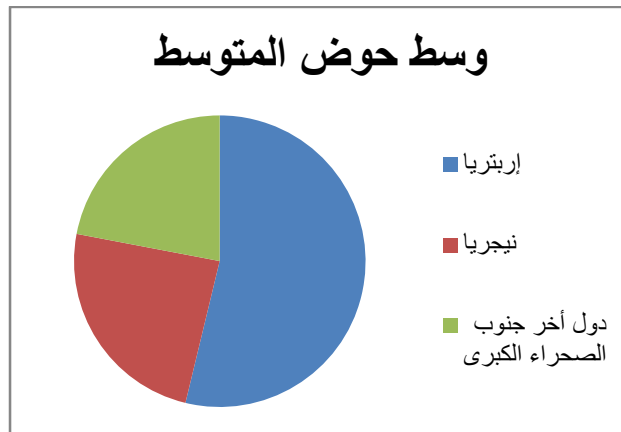
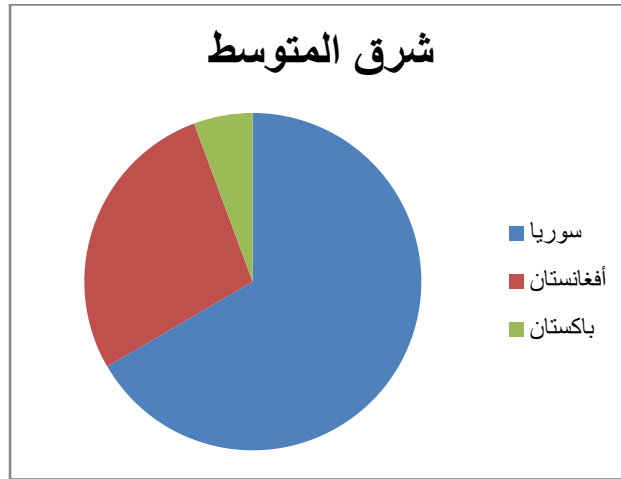
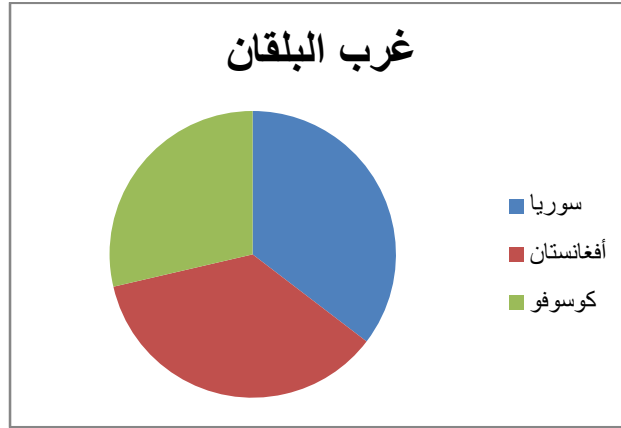
<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2015/8/27>أعلى-

34- موسى، إسلام، هل تصبح مارين لوبان رئيسة فرنسا القديمة في 2017. في

www.sasapost.com/opinion/marine-le-pen/:الموقع الإلكتروني:

الملاحق

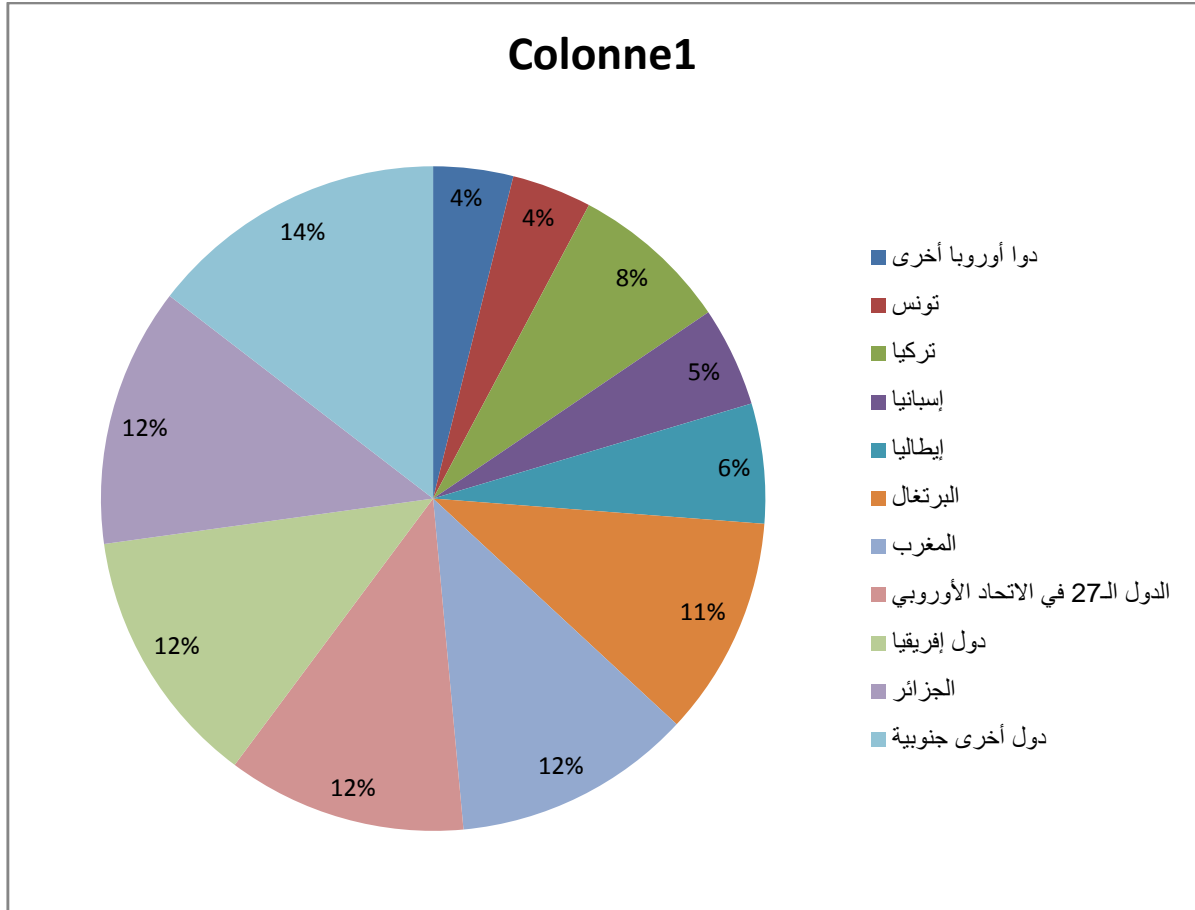
ملحق رقم (01): يوضح الشكل أبرز ثلاث دول يأتي منها المهاجرون.



المصدر: فرونتكس. على الموقع الإلكتروني: www.montatada.echorouk

313902 ?= /showthread.php online.com تاريخ الإطلاع: (8-10-2016).

ملحق رقم (02): يوضح الشكل بنسبة المهاجرون في فرنسا عام 2009 وفقا لدولة المنشأ.



المصدر: المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية، على الموقع الإلكتروني:

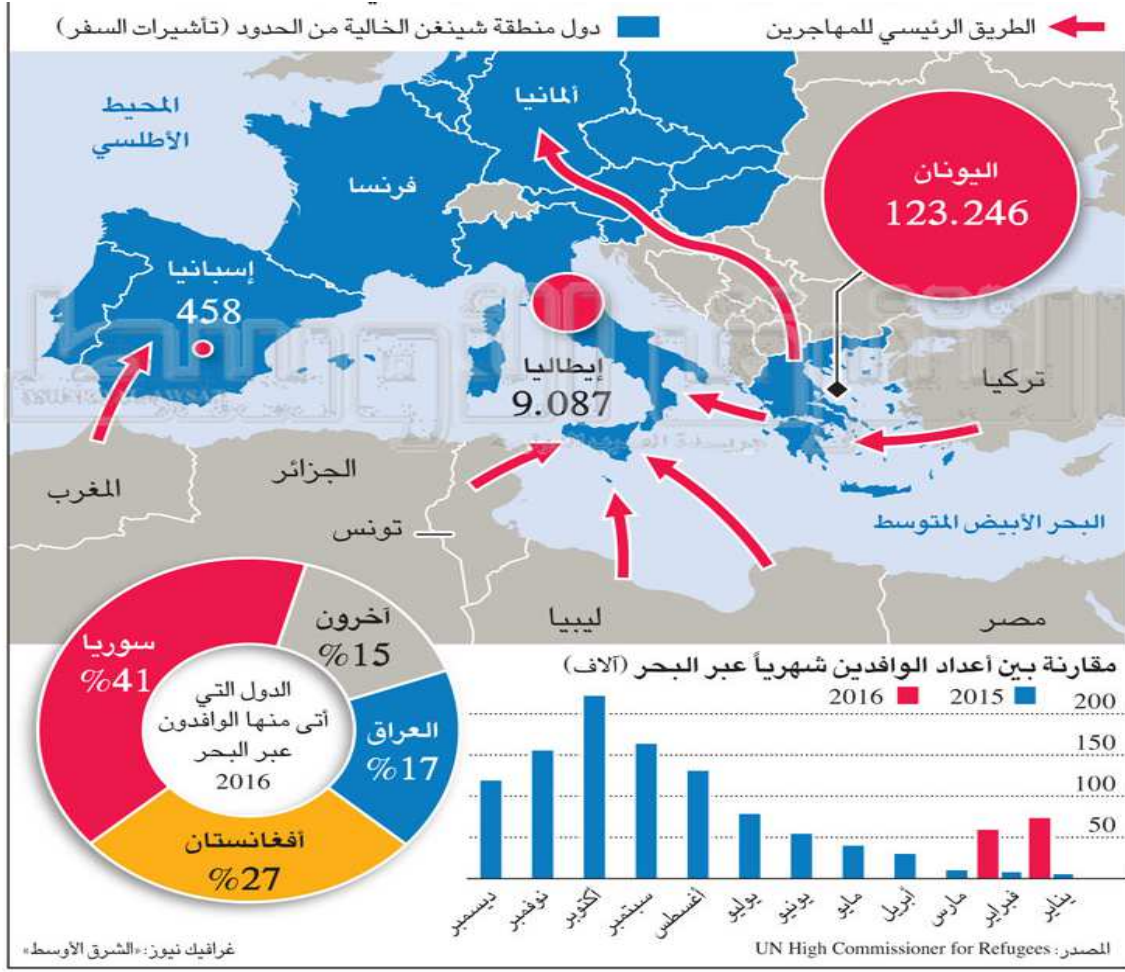
www.imop-migration/?id=930&L=+ تاريخ الإطلاع: (10 - 10 - 2016).

ملحق رقم (03): يوضح الشكل أبرز الأطراف الفاعلة في اليمين المتطرف الفرنسي.

إسم الحركة	دور عمل الحركة	تاريخ النشأة
الجبهة الوطنية	الحفاظ على الوحدة الفرنسية	1972
الحركة من أجل فرنسا	الحفاظ على الهوية والسيادة الفرنسية	1994
شباب هوية	الدعوة إلى مبدأ الوطنية	2002

من إعداد الطالبة: حسب المعطيات السابقة.

ملحق رقم (04): يوضح الشكل تقديم الإتحاد الأوروبي مساعدات المهاجرين:

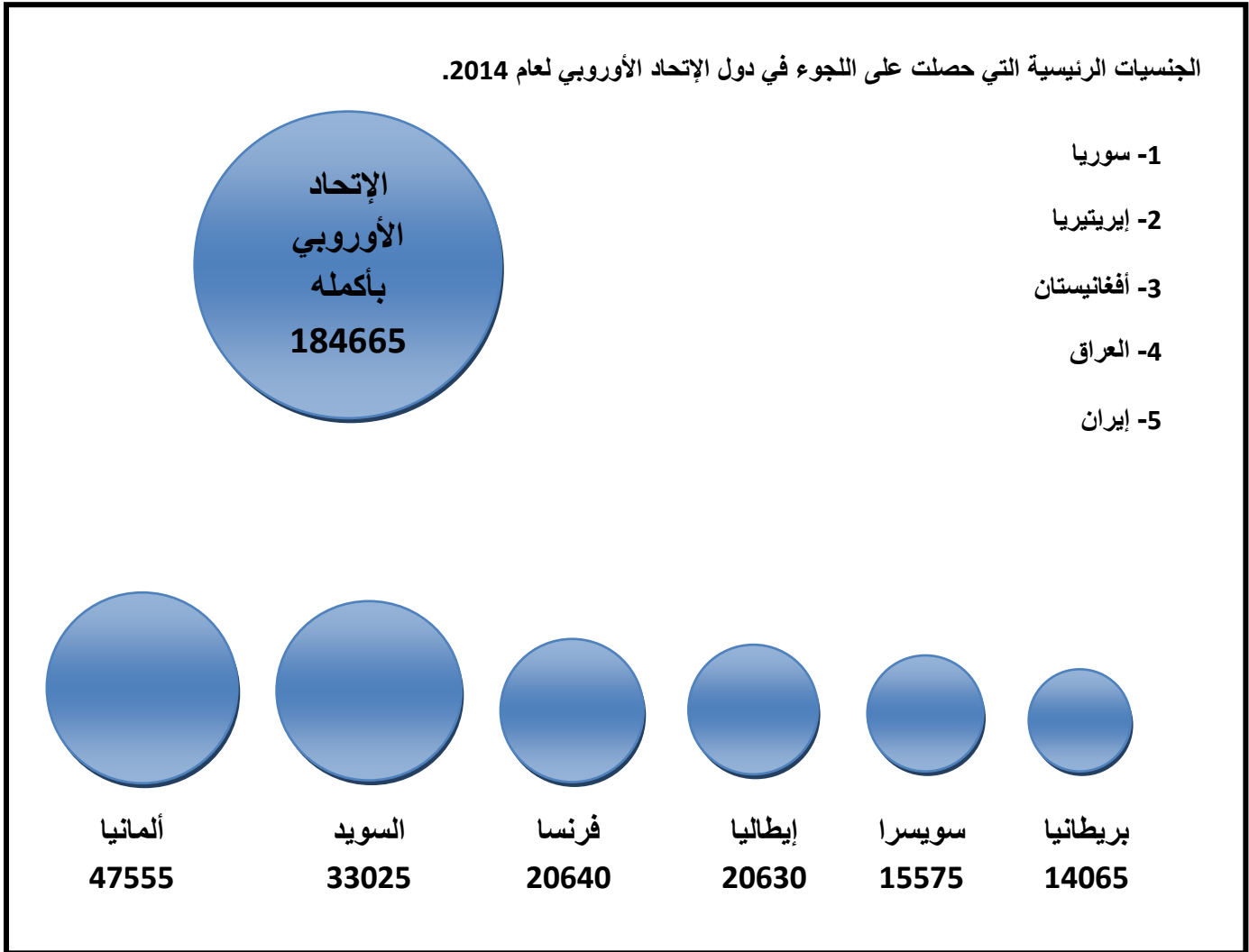


المصدر من الموقع الإلكتروني:

<http://aawsat.com/home/article/584271> /توسك-يدعو-المهاجرين-لأسباب-اقتصادية-إلى-

عدم-المجيء-إلى-أوروبا

ملحق رقم (05): يوضح الشكل عدد اللاجئين الذين تمت الموافقة عليهم من جنسيات مختلفة في دول أوروبا.



المصدر: بروسات من الموقع الإلكتروني:

www.echoroukonline.com/shwthread.php?=313902

الفهرس

كلمة شكر.

إهداء.

01 مقدمة

الفصل الأول: الهجرة غير الشرعية واليمين المتطرف في أوروبا.

09 تقديم

10 المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية

11 المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية وتميزها عن بعض المفاهيم المتصلة بها....

22 المطلب الثاني: النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية

26 المطلب الثالث: مراحل تطور الهجرة من هجرة شرعية إلى هجرة غير شرعية نحو أوروبا

30 المطلب الرابع: الجغرافيا السياسية لظاهرة غير الشرعية

38 المبحث الثاني: الأسباب الدافعة إلى الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا وانعكاساتها.....

38 المطلب الأول: الأسباب الداخلية

41 المطلب الثاني: الأسباب الخارجية

43 المطلب الثالث: انعكاسات الهجرة غير الشرعية

46 المبحث الثالث: آليات الحكومة الأوروبية من أجل مواجهة الهجرة غير الشرعية.....

46 المطلب الأول: الآليات الأمنية – التنظيمية.....

54 المطلب الثاني: الآليات السياسية.....

المطلب الثالث: آلية التعاون دور سياسة الجوار الأوروبي في مواجهة الهجرة غير

55 الشرعية

المبحث الرابع: صعود تيار اليمين المتطرف في أوروبا ومدى تأثره بالهجرة غير الشرعية 59

- المطلب الأول: تعريف تيار اليمين الأوروبي المتطرف 59
- المطلب الثاني: جذور مراحل تطور اليمين المتطرف الأوروبي 60
- المطلب الثالث: دوافع صعود اليمين المتطرف الأوروبي الهجرة غير الشرعية 61
- المطلب الرابع: مواقف اليمين المتطرف من ظاهرة الهجرة غير الشرعية 62
- استنتاجات الفصل 65

الفصل الثاني: تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في فرنسا وتأثيرها على تصاعد تيار اليمين المتطرف الفرنسي.

- تقديم 67
- المبحث الأول: دور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الضغط على السياسة الفرنسية 69
- المطلب الأول: تاريخ بداية الهجرة إلى فرنسا وبداية تطورها 69
- المطلب الثاني: دور السياسة الخارجية الفرنسية 71
- المطلب الثالث: دور الهجرة غير الشرعية في الضغط على السياسة الفرنسية 74
- المطلب الرابع: دور الحكومة الفرنسية في تفعيل سياسة التعاون إتجاه المهاجرين 76
- المبحث الثاني: صعود تيار اليمين المتطرف الفرنسي لمواجهة الهجرة غير الشرعية 78
- المطلب الأول: ماهية اليمين المتطرف الفرنسي 78
- المطلب الثاني: أبرز الأطراف الفاعلة في اليمين المتطرف الفرنسي 79
- المطلب الثالث: دور اليمين المتطرف الفرنسي في الحياة السياسية الفرنسية 83
- المطلب الرابع: تصاعد خطاب اليمين الفرنسي المعادي للهجرة 85
- المبحث الثالث: سيناريوهات مستقبلية حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية في أوروبا وفرنسا
خصوصاً 87
- المطلب الأول: سيناريو نجاح الهجرة 87
- المطلب الثاني: سيناريو فشل الهجرة 89

المطلب الثالث: سيناريو بقاء الهجرة على الوضع القائم 91

استنتاجات الفصل 92

خاتمة 95

الملاحق.

قائمة المصادر والمراجع.